منظمة "إلى الأمام"
الماركسية. اللينينية المغربية

من التأسيس 1970 إلى الحل العملي 1994

كرونولوجيا سياسية

بقلم الرفيق عسو أمزيان

محاولة تفصيلية وشاملة

منشورات موقع ٣٠ غشت
www.30aout.info
٣٠ غشت ٢٠٢١

بمناسبة **الذكرى 51 لتأسيس المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"** يصدر موقع 30 غشت نصا تم نشره في سلسلة من ست حلقات تحت عنوان: "**منظمة "إلى الأمام" الماركسية اللينينية المغربية: من التأسيس 1970 إلى الحل العملي 1994: كرونولوجيا سياسية ـ محاولة تفصيلية وشاملة** ـ". يأتي هذا الإصدار الجديد، إلى جانب الإصدارات السابقة من كتب ومنشورات وبيانات ووثائق... التي عمل الموقع على نشرها طيلة ست سنوات من عمله، لتعميق وتطوير وإغناء الرصيد المعرفي بتراث شعبنا الثوري، وربطه بحاضر تيارات الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، وعلى الخصوص خدمة للبروليتاريا المغربية ومشروعها التاريخي الثوري الذي على أساسه نشأت منظمة "إلى الأمام" الثورية ولأجله بلورت مشروع الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية لبناء سلطة المجالس العمالية والفلاحية بديلا ثوريا لسلطة الطبقة الكمبرادورية، على طريق ديكتاتورية البروليتاريا والبناء الاشتراكي بأفق القضاء على الطبقات الاجتماعية وإقامة النظام الشيوعي.

فلتحيا البروليتاريا المغربية طليعة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في الذكرى 51 لتأسيس المنظمة الماركسية ـ اللينينية الثورية "إلى الأمام"

والنصر للاشتراكية على طريق الشيوعية

موقع 30 غشت

30 غشت 2021

منظمة "إلى الأمام" الماركسية ـ اللينينية المغربية

من التأسيس (1970) إلى الحل العملي (1994)

كرونولوجيا سياسية

ـ محاولة تفصيلية وشاملة ـ

من إعداد: عسو أمزيان

إشارة:

تعتمد هذه الكرونولوجيا السياسية، والتي سنحاول بأن تكون تفصيلية وشاملة، لتاريخ منظمة "إلى الأمام" الماركسية ـ اللينينية المغربية، على مجموع إصدارات موقع 30 غشت من وثائق وكتب ودراسات ومنشورات...، وهي تركز بالأساس، عملا بالمبدأ الديالكتيكي الذي يعتبر العوامل الداخلية هي، في النهاية، الحاسمة في تحول الشيء، على مجمل الأحداث السياسية والتنظيمية الداخلية التي عرفتها المنظمة منذ تأسيسها سنة 1970 إلى حلها العملي سنة 1994، من دون أن ننسى طبعا، التذكير، وبتركيز شديد، بأهم أحداث السياق الذي فيه جرت تلك الأحداث السياسية والتنظيمية التي طبعت الحياة الداخلية للمنظمة.

تمهيد لا بد منه:

تعتبر المرحلة التي انبثقت فيها الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، مرحلة تاريخية دقيقة جدا وغنية من حيث الصراعات الطبقية والسياسية، إن وطنيا أو إقليميا أو دوليا. إن تلك الولادة لم تأت كرغبة ذاتية "مقلدة " لموضة شبابية عالمية كما تدعي بعض الأبواق المهزومة، متناغمة في هذا مع أحزاب البرجوازية الصغيرة والمتوسطة التي حينها تم تجاوزها من طرف حركة النضالات العمالية والفلاحية والشعبية. بل عكس ذلك، جاء الانبثاق نتيجة سيرورة مد نضالي ثوري وطني (وإقليمي وأممي كان شعاره "الاتجاه الرئيسي هو الثورة")، جسدته الانتفاضات العمالية والفلاحية والشعبية، والتي ووجهت بالرصاص والاختطافات والاعتقالات، في تخل كلي للأحزاب البرجوازية الإصلاحية عنها، وهرولتها نحو طاولة المفاوضات والمساومة مع رأس النظام الكمبرادوري، ودخول هذه الأحزاب في مواجهة مباشرة مع بعض أطرها وقواعدها الثورية، الرافضة لتخاذلها وتخلفها عن حركة الجماهير، والمنتقدة لمواقفها ولخطها السياسي والاستراتيجي بالأساس.

ولوضع القارئ في هذا السياق الذي في خضمه ستتبلور العناصر الجنينية الأولى للحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، لا بد من التذكير بأبرز وأهم الأحداث السياسية الكبرى، وطنيا، إقليميا ودوليا، التي طبعت هذه المرحلة، والتي شكلت مقدمة سياسية وإيديولوجية لانبثاق الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية ("الحملم").

1 ـ المد النضالي الثوري بالبلدان الرأسمالية والكفاح الوطني بالمستعمرات:

* عرفت العديد من البلدان الرأسمالية الامبريالية بأوروبا مدا نضاليا ثوريا لحركة البروليتاريا بعد تخاذل الأحزاب "الشيوعية"، ونقاباتها في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، والتخلي عن قيادة نضالاتها واعتصاماتها التي عرفت تقدما قويا وانتشارا واسعا، وعلى الخصوص عزلة هذه الأحزاب عن الجماهير العمالية، وانفضاح بيروقراطيتها اتجاه قواعدها العمالية والشبيبية الثورية، وانكشاف ذيليتها للتحريفية السوفياتية. كما عرفت هذه البلدان كذلك مدا نضاليا ثوريا للحركات النسائية و الشبيبية، الطلابية والتلاميذية، التي اعتصمت بالعديد من الجامعات وربطت نضالاتها بالنضالات البروليتارية، والتي عرفت أوجها ابتداء من 1967.

* هكذا برز نجم العديد من المنظمات الثورية الماركسية ـ اللينينية بمجموعة من البلدان الرأسمالية، متأثرة بشكل كبير بخط ماو تسي تونغ الماركسي ـ اللينيني، ومدافعة عن الحق في الثورة على الرأسمال بكل الوسائل، حيث تبنت أغلبية هذه المجموعات الثورية مفهوم العنف الثوري (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا...) من أجل تحطيم سلطة البرجوازية، وكانت لها شعبية كبيرة، رغم كل الحملات الدعائية ضدها، حيث رفعت أعلام تلك المنظمات الثورية في المظاهرات العارمة التي كانت تعرفها تلك البلدان في تلك الفترة.

* تصاعد النضالات الجماهيرية في قلب القوة الإمبريالية الأمريكية ضد العنصرية، وضد حربها العسكرية الاستعمارية على شعب الفيتنام، واتخذت هذه النضالات الجماهيرية الجذرية اتجاها ثوريا ببروز العديد من المنظمات الثورية، شبيبية وعمالية وفلاحية ونسائية، حيث جعلت من النظام السياسي هدفا لها (على الخصوص بين سنتي 1967 و1970).

* تصاعد المد التحرري الوطني الثوري بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، حيث كان على رأس الأهداف تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وإجلاء القوى الإمبريالية، وبناء أنظمة وطنية.

2 ـ إقليميا: هزيمة الأنظمة العربية وجيوشها النظامية أمام الكيان الصهيوني في 1967:

(أزمة الثورة المغربية كجزء من أزمة الحركة الثورية العربية)

* طرح السؤال في الأوساط النضالية حول أسباب هزيمة الأنظمة التي سميت حينها بالتقدمية وجيوشها النظامية (الناصرية والبعثية) أمام الكيان الصهيوني، وهل هذه الهزيمة تتعلق بدرجة التسلح والتفوق العسكري الصهيوني المدعم إمبرياليا؟ ومقارنة هذه الهزيمة بانتصارات الشعب الفيتنامي بقيادة قواه الثورية على جيوش الإمبريالية الأمريكية كأعتى قوة عسكرية مسلحة بدرجة عالية.

* الخلاصة: التمييز بين حرب الشعب، وحرب الجيوش النظامية، وأن الأمر لا يتعلق فقط بمدى درجة تسلح جيوش هذا النظام الغاصب أو ذاك، مما

استتبعه سؤال، لماذا رفضت الأنظمة العربية "التقدمية" تسليح كل الشعب في مواجهة العدو الصهيوني؟

إن الأنظمة الناصرية والبعثية هي أنظمة برجوازية، لم تأت كنتيجة لثورات وطنية وشعبية، وبقيت سجينة مصالحها الطبقية البرجوازية، وهي ترفض تسليح كل الشعب كي لا يتحول اتجاه بنادق هذا الأخير ضدها.

لم يستفد العمال والفلاحون الفقراء من "المنجزات" التي عملت على تحقيقها هذه الأنظمة (التأميم والجلاء...)، بل تركزت تلك "المنجزات" في يد فئة العسكريين والمدنيين من البرجوازيين القابضين على السلطة السياسية.

* بعد هذه الهزيمة انكشف أمام الشعوب دور التحريفية السوفياتية أثناء الحرب، من خلال الاتفاق على الحل السلمي ودعمه، وهو ما يعني عمليا التسليم بوجود الكيان الصهيوني وتصفية الثورة الفلسطينية بالأساس (ساهم هذا الدور الذي لعبته التحريفية السوفياتية في تعميق الصراع ضد القيادة التحريفية بالمغرب التي يمثلها حزب "التحرر والاشتراكية" ـ الحزب "الشيوعي" سابقا، وحزب "التقدم والاشتراكية" لاحقا ـ، وأصبح الوضع الداخلي لهذا الحزب على حافة الانفجار، وعلى الخصوص بعد تبني هذه القيادة لمواقف التحريفية السوفياتية، والدفاع عن قرار "مجلس الأمن" ثم مشروع "روجرز" القاضيين بتثبيت الكيان الصهيوني بصورة نهائية وتصفية قضية الشعب الفلسطيني، ووضع كل المنطقة تحت السيادة الإمبريالية).

* لعبت الثورة الثقافية البروليتارية الصينية الكبرى دورا مهما في الصراع ضد التحريفية السوفياتية وفضحها وسط الحركة الشيوعية العالمية، وشكلت عامل انبعاث ثوري وسط الاتجاهات الثورية الصاعدة إقليميا (ودوليا)، في التأكيد على الخط الماركسي ـ اللينيني الثوري، وعلى دور الجماهير الحاسم في الثورة.

* بعد الهزيمة برز الاتجاه الماركسي ـ اللينيني كخط ثوري جديد في المنطقة العربية، وعلى الخصوص بفلسطين وفي قلب الصراع ضد الصهيونية والإمبريالية. كما تحولت بعض التنظيميات القومية إلى منظمات ماركسية ـ لينينية وتبنيها لحرب التحرير الشعبية (السلاح طريق الكفاح).

* كشفت هذه الهزيمة، بعد الانتفاضة المجيدة لسنة 1965، الطريق المسدود للبرجوازية الصغيرة والمتوسطة، والأفق الإصلاحي للقوى السياسية البرجوازية وعجزها السياسي والاقتصادي على تحقيق مهام الثورة.

* استنتاج: الأحزاب المغربية المعارضة هي مشاريع مستقبلية لتلك الأنظمة المهزومة، ولا تخرج أهدافها ولا خطها السياسي عن الخط السياسي والاستراتيجي لتلك الأنظمة التي انتهت إلى هزيمة العار لسنة 1967، وإلى الإفلاس السياسي والإيديولوجي.

3 - الانتفاضة المجيدة ل 23 مارس 1965:

* بعد قرار حكومة النظام الملكي بحرمان وطرد الآلاف من التلاميذ، الذين يتجاوز سنهم السابعة عشرة من متابعة مرحلة التعليم الثانوي، و إغلاق باب الطور الثاني من التعليم الثانوي في وجه أبناء الفلاحين والعمال، الذين تم حرمانهم من حقهم المشروع في التعليم والمعرفة، انطلقت مجموعة من المظاهرات التلاميذية بمعية جمعية آباء التلاميذ، وهي المظاهرات التي ووجهت بالقمع البوليسي الوحشي، لتدخل على إثرها ساكنة البيضاء خط هذه النضالات الشعبية، حيث اتسعت بعد ذلك ليلتحق بإضراباتها التجار وقطاع التعليم، وترتفع حدة المواجهات (عشية الإثنين 22 مارس وصبيحة الثلاثاء 23 مارس) بين أبناء الشعب وقوى القمع المشكلة من مختلف الأجهزة البوليسية والعسكرية، وقوى احتياطية مستعملة مختلف الوسائل الوحشية ومجهزة بالمدافع الرشاشة، بقيادة المجرم الدموي أوفقير وزير الداخلية حينها (ضابط سابق في الجيش الاستعماري الفرنسي بجنوب الفيتنام).

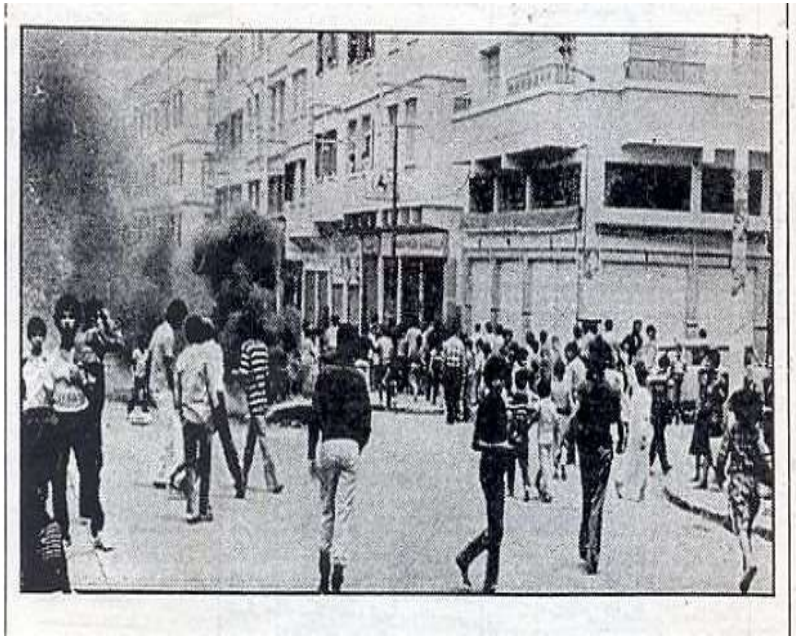

* صبيحة الأربعاء ويوم الخميس اتسع نطاق الإرهاب البوليسي، ليشمل مدنا أخرى كالرباط وفاس ومراكش وتازة ومكناس وبني ملال وآسفي وسطات والقنيطرة وخريبكة... من محاصرة الأحياء الجامعية إلى تطويق مختلف المؤسسات التعليمية، وإطلاق الرصاص على الشعب الرافض لقرارات الحكومة الملكية.

* خلفت هذه الهجمة الدموية المئات من الشهداء (أغلبهم لا يتجاوز 18 سنة) والآلاف من المختطفين والمعتقلين والجرحى، حيث تم وضع مجموعة من جثث الشهداء بمركز الأموات بعين الشق، ودفن أخرى سرا بالليل في الوقت الذي كان فيه قرار منع التجول مفروضا، وتهريب العديد من جثث الشهداء من البيضاء إلى مستشفى ابن سينا بالرباط.

* قبل أن تجف دماء أبناء كادحي البيضاء، قام النظام الملكي بمحاكمات استثنائية وجماعية سريعة للمئات من المعتقلين ابتداء من يوم الخميس (25 مارس)، وبلغت قمة همجية النظام بإعدامه لأربعة عشر من الفلاحين الذين حملوا السلاح في جيش التحرير، والذين سبق أن صدرت في حقهم أحكام في يوليوز 1964 من طرف المحكمة الملكية العسكرية على إثر ما يعرف ب "أحداث المغرب الشرقي". كما تم حجز الصحف الوطنية للحيلولة دون اطلاع الرأي العام الوطني والدولي على حقيقة المجزرة الدموية التي ارتكبها النظام الملكي في حق الشعب.

* خارج المغرب، قام الطلبة المغاربة بالخارج باحتلال سفارات النظام في 26 مارس بكل من الجزائر وباريس وبلغراد وموسكو.

* في 29 مارس جاء خطاب رئيس الدولة الكمبرادورية يعترف فيه بخطورة الوضع ويدعو ل "الوحدة الوطنية" لمجابهة الوضع.

* في 10 أبريل 1965، انطلاق مسلسل المفاوضات من وراء الجماهير وعلى حساب دماء الشهداء والمعتقلين والمختطفين...، بجلوس بوعبيد، عضو الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مع رئيس الدولة بإفران، بعد اتصالات من هذا الأخير في أواخر شهر مارس. (انتهت هذه المفاوضات بعد ذلك بالفشل).

* إعلان حالة الاستثناء في 7 يونيو بعد حل "برلمان" الأعيان من طرف النظام السياسي الملكي (إلى حدود يوليوز 1970).

* 29 أكتوبر 1965 اختطاف بنبركة والصمت التام على الجريمة السياسية، حيث وصلت خسة الجهاز النقابي الانتهازي بإطلاقه حملة دعائية ترجع سبب الاختطاف إلى "التجارة في الأفيون".

4 - في النتائج السياسية للانتفاضة المجيدة:

* في الواقع، جسدت الانتفاضة الشعبية قطيعة دموية مع خط النضال الإصلاحي والبرلماني، حيث رفعت الجماهير خلال هذه الانتفاضة الشعبية المجيدة شعار "إلا بغيتو الحرية قلبوها جمهورية"، إعلانا منها عن استحالة إصلاح النظام الملكي، وهي في هذا تجاوزت عمليا الأحزاب السياسية الإصلاحية من جهة، ومن جهة ثانية عبرت علنا عن رفضها لهذا النظام الذي واجه المطالب الشرعية لأبناء الكادحين، بالإرهاب والرصاص والمعتقلات وسفك الدماء، التي كتبت بها الجماهير الكادحة حكمها على هذا النظام بالإفلاس.

* سقط خلال هذه الانتفاضة أزيد من ألف شهيد برصاص النظام، وكانت الاعتقالات بالآلاف، حيث وصفت حينها ب "الحرب الأهلية" لشدة المواجهات في الشوارع والأحياء الشعبية، ولكثرة الدماء التي سالت برصاص النظام.

* على إثر هذه الانتفاضة دخلت ما سمي ب"الأحزاب الوطنية" (حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية) في مفاوضات مشبوهة مع النظام، وطرح معها السؤال من طرف بعض أطر وقواعد حزبي الاتحاد والتحرر، والتي غالبيتها من الشباب الوطني والثوري، حول مدى سلامة وصحة أن يجلس الحزبان معا، بعد المجزرة الوحشية التي ارتكبها النظام، إلى طاولة المفاوضات مع رئيس الدولة الكمبرادورية لأجل الخوض في "هموم ومصلحة الشعب"، الذي تم اغتيال المئات منه ورميهم في مقابر جماعية وتهريب جثثهم، والزج بالآلاف منهم في غياهب المعتقلات والسجون.

* رفضت قيادة هذه الأحزاب تقديم أي توضيحات لقواعدها حول تلك المفاوضات المشبوهة، وبرزت بشكل واضح وسطية هذه الأحزاب، فهي مع الجماهير مرة حين يشتد الطوق على هذه الأحزاب، وهي مع الحكم مرة أخرى حين تشتد عزلة هذا الأخير، وهو تعبير عن خط سياسي متذبذب، خط برجوازي صغير، تغلب عليه المساومة وبيع دماء الجماهير في ظروف احتداد الصراع، حيث عرت هذه الانتفاضة تخلف هذه الأحزاب، خطا وممارسة، عن تقدم حركة الجماهير الشعبية ونضالاتها البطولية.

* بدأت الأسئلة تتناسل حول الطريق الثوري بالبلاد، وحول طبيعة الحزب الثوري وخطه الإيديولوجي والسياسي الثوري. وانطلق مسار التعرف بالخصوص على التجربتين الثوريتين، البلشفية بقيادة لينين، والصينية بقيادة ماو تسي تونغ.

5 - أهم الخلاصات السياسية للتجربة الدموية لانتفاضة 23 مارس 1965:

نتيجة لهذه الدينامية، تم استخلاص أنه في بلد يخضع لسيطرة الإمبريالية وعملائها المحليين، ويتميز بتذبذب وضعف البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، اقتصاديا وسياسيا، وعجزها على قيادة الجماهير لتحقيق "الثورة الديمقراطية" (تحرير البلاد من الامبريالية والقضاء على الإقطاع)، فإن الطريق الثوري بالبلاد لن يكون له الانتصار إلا إذا كان تحت قيادة الطبقة العاملة بتحالف مع الفلاحين الفقراء، وأنه يجب طرح قضية السلطة السياسية طرحا ثوريا بدل طرح الخط الإصلاحي الذي يهدف إلى "ملكية دستورية برلمانية". فتم طرح إقامة نظام الجمهورية الشعبية والذي لن يتحقق إلا عن طريق ثورة شعبية عنيفة.

وللوصول إلى هذا الهدف السياسي، لا بد من الحزب الثوري المسلح بنظرية الطبقة العاملة، الماركسية ـ اللينينية، وبالاعتماد أساسا على الجماهير، خصوصا الطبقة العاملة.

6 - النضالات المجيدة لفترة ما بعد مجزرة مارس 1965:

* تميزت حركة النضالات الجماهيرية بتلقائيتها وقوتها في غياب أي سند نقابي أو سياسي لها، هكذا نجد الإضرابات البطولية لسنتي 1968 / 1969 لعمال جرادة (52 يوم من الإضراب سنة 1968) وعمال أحولي، والتضامن العفوي لفلاحي الأطلس المتوسط مع إضراباتهم، وانتفاضة فلاحي الوزازات، وقبيلة أولاد عياد ببني ملال وفلاحي واد ماسة في مواجهة مباشرة مع رأس النظام، وإضرابات خريبكة حيث رجم جهاز الدرك وموكب العامل بالحجارة من طرف العمال وأبنائهم، وإضرابات "لاسامير" و "كوزيمار" والميناء، وإضراب عمال منجم بوعرفة حيث طرد 200 عاملا، منجم "تانورات" وطرد 100 عامل، منجم زليجة وطرد 500 عامل، ومناجم جبل عوام بمكناس وطرد 100 عامل... وإضرابات التجار أثناء ما سمي بحملة "مقاومة غلاء الأسعار"، كما تصاعدت النضالات الطلابية والتلاميذية التي عمت أغلبية المدن، و عرفت أوجها في الربع الأول من سنة 1970، وعلى الخصوص إضراب 4 ماي ضد زيارة وزير خارجية نظام فرانكو (لويز برافو)، والمعركة ضد التجنيد في ماي ـ يونيو من نفس السنة، وذلك في استقلالية تامة عن الأحزاب الإصلاحية والتحريفية.

* بهذه النضالات الجماهيرية العارمة، وعلى رأسها نضالات عمال المناجم، وفي تخل مطلق وكلي للقوى السياسية والنقابية عن الجماهير الكادحة، حيث تجمدت أغلبية الهيئات التنظيمية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ ما سمي ب "اتفاق الوحدة" في غشت 1967 بين قيادته وقيادة الاتحاد المغربي للشغل، دون التذكير هنا بالضعف السياسي والنضالي لحزب علي يعتة، أصبحت المواجهة الطبقية والسياسية مباشرة بين الجماهير العمالية والفلاحية والشعبية المنتفضة من جهة، وبين النظام السياسي الملكي الكمبرادوري من جهة ثانية.

* في هذه الفترة كذلك، لعبت مجلة "أنفاس" دورا مهما في تبلور الأفكار الثورية لدى الجيل الصاعد من المناضلين الثوريين، عن طريق تفاعلها مع المحيط الجيو ـ سياسي والقاري والأممي، وبوتقة فكرة الثورة المغربية ضمن هذه الأبعاد، واستطاعت التطور لتصبح منبعا ذا أبعاد فكرية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية...

7 - سيرورة الانفصال وسؤال الثورة الشعبية:

* شكلت سنوات 67 ـ 68...70، انطلاق سيرورة انفصال أغلب القواعد الثورية وبعض الأطر عن الحزب التحريفي، وعن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبداية شق طريق ثورية جديدة تعددت معها في البداية الأجوبة حول الثورة الشعبية العنيفة:

انتفاضة على شاكلة التجربة الروسية؟ أم نواة عسكرية على الطريقة الكوبية؟ أم حرب العصابات على طريقة "التوباماروس"؟

أم طريق الحرب الشعبية الطويلة الأمد.

لقد تم اعتبار أن المهمتين المركزيتين في الثورة المغربية هما:

النضال من أجل الثورة الزراعية (ضرب أراضي المعرين الجدد)

النضال من أجل إزالة النفوذ الاقتصادي والسياسي للإمبريالية (التحرر الوطني من الاستعمار والاستعمار الجديد، ترابيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا).

الهدف: إقامة سلطة الجمهورية الديمقراطية الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، وبتحالف مع الفلاحين الفقراء والجنود والبرجوازية الصغيرة وجزء من البرجوازية المتوسطة الوطنية.

وعلى هذا الأساس، تشكل جماهير العمال والفلاحين الفقراء القوى الأساسية في الثورة وجيشها الأوسع، وهي بهذا المعنى حرب شعبية، وهي لا تعني فقط إزالة الملكية في المغرب، بل تعني تحطيم كل أجهزة الدولة التبعية الرجعية ومؤسساتها القمعية من جيش وبوليس... وانتقال كامل للسلطة إلى يد الجماهير.

كان مبدأ الانفصال عن الحزب التحريفي هو "ضرورة الكفاح المسلح كطريق للثورة".

منظمة "إلى الأمام" الماركسية ـ اللينينية المغربية

(تنظيم "أ")

كرونولوجيا سياسية

ـ محاولة تفصيلية وشاملة ـ

تتألف هذه الكرونولوجيا السياسية من جزأين، جزء أول خاص بالمرحلة الثورية من تاريخ منظمة "إلى الأمام"، ويمتد من التأسيس سنة 1970، إلى الانفجار التنظيمي سنة 1979 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم سنة 1980. وجزء ثاني خاص بالمرحلة التحريفية، وهو يمتد من سنة 1980 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم، إلى الحل العملي للمنظمة سنة 1994.

الجزء الأول: المرحلة الثورية

من التأسيس (1970) إلى الانفجار التنظيمي (1979) واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم (1980)

إشارة: بالاعتماد على إصدارات موقع 30 غشت، يمكن تقسيم هذه المرحلة الثورية من تاريخ منظمة "إلى الأمام" إلى ثلاثة أطوار:

طور أول: من التأسيس في 30 غشت (1970) إلى حدود تقرير 20 نونبر 1972.

طور ثاني: من تقرير 20 نونبر 1972 إلى مسلسل اعتقالات نهاية 1974 بداية 1975.

طور ثالث: من اعتقالات 1974 / 1975 إلى الانفجار التنظيمي لسنة 1979 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم 1980

الطور الأول من المرحلة الثورية

من التأسيس في 30 غشت 1970 إلى تقرير 20 نونبر 1972:

سنة 1970

تأسيس المنظمة: 30 غشت 1970

اللقاء التأسيسي بالرباط (الصورة هي للعمارة التي انعقد في إحدى شققها لقاء 30 غشت 1970 التأسيسي لمنظمة "إلى الأمام")

الأطروحة التأسيسية:

إصدار وثيقة: **"سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري"**(قام حسن بنعدي بصياغتها بعد نقاشات أولية سابقة)

حول الوثيقة:

*** الفكرة المركزية للأطروحة التأسيسية:**

"تنامي وتصاعد الطاقات الثورية للجماهير، وتجاوزها للخط الانتهازي الإصلاحي للقوى السياسية البرجوازية، وأن واجب الثوريين الآني لبلورة هذه الطاقات، هو بناء الحزب الثوري، تلك هي مهمة الساعة بالنسبة للثوريين."

*** الهدف:** "القضاء على السيطرة الإمبريالية وعزل الأوليغارشية الكمبرادورية وقيام سلطة الديكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية"

*** الخط السياسي:**

"الانطلاقة الثورية"، وهي تستند على التقدم الهائل لكفاح الجماهير، وتتخذ شكل انتفاضة لا تؤدي إلى انتزاع السلطة، بل إلى تفكيك الجهاز الحاكم.

*** الخط الإيديولوجي: الماركسية ـ اللينينية ـ خط ماو تسي تونغ.**

*** أسلوب حسم السلطة السياسية:**

"الحرب الشعبية الطويلة الأمد بقيادة حزب العمال والفلاحين الماركسي ـ اللينيني".

*** الخط التنظيمي عند التأسيس:**

خط تنظيمي لا مركزي، يعمل بفروع محلية (الناحية) ولجنة تنسيق وطنية كجهاز قيادي للمنظمة.

في البناء التنظيمي لمنظمة "إلى الأمام"(قبل نقده والقطع نهائيا معه في محطة 20 نونبر 1972):

1 ـ وجود قيادة وطنية هي عبارة عن **لجنة تنسيق وطني** (ثم لجنة وطنية بعد الندوة الوطنية الأولى نهاية 71 بداية 72) يغيب عنها الطابع المركزي الملزم للمستويات التنظيمية الأدنى، وغالبا ما كان أعضاؤها يجدون صعوبة على مستوى جعل التنظيمات المحلية والقطاعية تلتزم بقراراتها.

2 ـ الاشتغال **بلجان محلية كقيادة للنواحي** (مفهوم الناحية كان موروثا عن حزب التحرر والاشتراكية)، وتستنسخ اللجان المحلية مفهوم التنسيق الذي يتحول إلى تمثيلية للخلايا التي تنتدب عضوا منها ليمثلها في اللجنة المحلية: وقد كان هذا الشكل التنظيمي يخلق توترا دائما بين الخلايا واللجان المحلية.

3 ـ كانت **الخلايا هي الوحدة التنظيمية القاعدية للمنظمة**، وكانت تعمل لأسباب أمنية بعضوية لا تقل عن ثلاث أعضاء و لا تتجاوز خمسة، و إذا فاق عددها الخمسة، ستة مثلا أو أكثر، انقسمت إلى اثنتين أي تتشكل خليتان بدل خلية واحدة. و يعود السبب في ذلك إلى الجانب الأمني، حيث أن الخلية الكبيرة العدد تثير عند اجتماعها شكوكا قد تصبح مقدمة لاعتقالها، كما أن أماكن الاجتماعات قد لا تتسع بما يكفي لعقد مثل هاته الاجتماعات الموسعة.

كانت الخلايا تقوم على أساس قطاعي أو جغرافي (خلية طلابية، خلية الحي، خلية تلاميذية ...). يعتبر مسؤولو الخلايا، في نفس الوقت، ممثلوها داخل اللجنة المحلية (القيادة المحلية).

مهام الخلايا: سواء كانت قطاعية (مثال خلية بإحدى الثانويات) أو جغرافية (خلية بحي شعبي) فهي القيادة المباشرة الميدانية داخل مجال عملها. وفي نشاطها الداخلي تتطرق عبر جداول أعمالها للوضعية العامة في حدود صلاحياتها المحددة حسب التقطيع القطاعي والجغرافي لمهام وصلاحيات الخلايا، خاصة إذا كانت هناك عدة خلايا عاملة في نفس القطاع أو المجال. تعالج الوضع السياسي العام من خلال مناقشة الوثائق السياسية التي تتوصل بها عن طريق ممثليها داخل اللجنة المحلية. تقوم الخلية ببلورة المهام المطروحة على مستوى القطاع أو المجال الذي تنشط فيه. وتتمثل تلك المهام في توزيع المناشير التحريضية والدعائية والقيام بالدعاية الشفوية وتنظيم المظاهرات والمشاركة فيها وقيادة الإضرابات واستقطاب مناضلين جدد... والعمل على قراءة ومناقشة نصوص كلاسيكية للفكر الماركسي اللينيني (ماركس، انجلز، لنين، ستالين، ماو ...).

ملحوظة: كان الأساس السياسي والإيديولوجي لهذا الخط التنظيمي اللامركزي هو خط "الانطلاقة الثورية" الذي تم نقده والقطع معه تنظيميا بشكل نهائي مع صدور تقرير 20 نونبر 1972، حيث اعتبر جوهر هذا الخط هو العفوية، عفوية حركة الجماهير في بناء حزبها الثوري وفي بناء استراتيجيتها الثورية، عفوية كاملة في فتح طريق الثورة وفي تقدم مراحلها، وإغفال تام لدور المنظمة الثورية في تنظيم الجماهير وفي تفجير كفاحاتها بأفق استراتيجي واضح.

* بعد تأسيسها، التحق العديد من المناضلين المنحدرين من الطبقات الكادحة بالمنظمة، إلى جانب المجموعة المؤسسة للتنظيم من التكنوقراط والمهندسين وبعض الأساتذة الجامعيين، والذين تمرسوا سابقا في حزب "التحرر والاشتراكية" (الحزب الشيوعي التحريفي سابقا)، وعلى إثر هذا، برز صراع بين الطرفين داخل التنظيم والذي اتخذ أشكالا مختلفة كالصراع حول لغة إصدار الوثائق، وبعد ذلك، ابتداء من 1971، حول مسألة توزيع المناشير في الأحياء الشعبية والعمالية وتهرب البرجوازيين الصغار من المهام السياسية الدعائية والتحريضية.

*** شتنبر 1970:**

انبثاق المكتب السياسي لتنظيم "ب" (منظمة "23 مارس") الذي تأسس رسميا في مارس 1970.

* عرفت أواخر سنة 1970 حدثا هاما، وهو انتفاضة الفلاحين الفقراء بأولاد خليفة (بين سوق ثلاثاء الغرب ونواحي القنيطرة) والمواجهة مع دبابات ومدافع النظام التي قادها "القائد بنونة" يوم السبت 28 نونبر، بسبب استيلاء أخ الحسن (عبدالله) على أراضيهم الفلاحية.

*** دجنبر 1970:**

انعقاد المؤتمر الرابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ("أوطم") وبروز لائحة "جبهة الطلبة التقدميون" بكلية الآدب بالرباط، كما تقدم مناضلون آخرون للحملم بمجموعة من المعاهد والكليات بلوائح مشتركة وبأسماء مختلفة، وهم من سيحملون بعد ذلك اسم "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" كتنظيم شبه جماهيري للحملم.

سنة 1971

*** الأشهر الأولى من سنة 1971:**

تميزت بتصاعد المد الثوري الماركسي ـ اللينيني وسط الطلبة والتلاميذ، ومعارك يناير / فبراير مباشرة بعد المؤتمر 14 ل "أوطم".

*** فبراير / مارس 1971:**

النظام يشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحملم، إلا أن النضال لم يتوقف، بل تمدد النضال وسط الحركة الجماهيرية، خصوصا وسط الطلبة والتلاميذ والأساتذة.

*** سنة 1971:**

دعت المنظمة إلى تشكيل "اللجن العمالية السرية" (كان هذا في سياق خط "الانطلاقة الثورية" الذي تم تجاوزه بعد ذلك وبشكل نهائي في تقرير 20 نونبر1972).

*** الوثائق الصادرة بعد التأسيس وقبل إقرار انعقاد الندوة الوطنية الأولى للمنظمة:**

* "**قاطرة الجماهير وقاطرة المساومين**" ـ لجنة التنسيق الوطني ـ عبداللطيف زروال (وثيقة غير متوفرة).

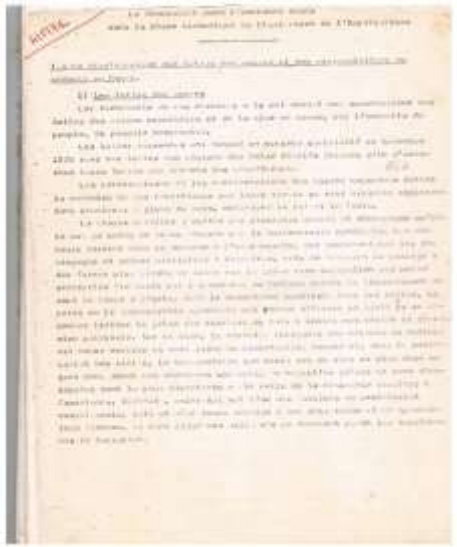

* 4 ماي 1971: "**الثورة في الغرب العربي في المرحلة التاريخية من تصفية الإمبريالية**" ـ (النص الأصلي للوثيقة باللغة الفرنسية)

حول الوثيقة: هي وثيقة داخلية للمنظمة، لم يطلع عليها حينها إلا القليل وسط التنظيم. تعرضت هذه الوثيقة لمجمل النضالات العمالية والفلاحية والشعبية، ونضالات الطلبة والتلاميذ، حيث ووجهت هذه النضالات بالقمع والاختطافات والاعتقالات واستعمال النظام ل "كومندوهات" فاشية لتكسير المد النضالي الجماهيري. كما جاء فيها الحديث عن الثورة العربية وبؤرتها الرئيسية الثورة الفلسطينية التي حاصرها تواطؤ الإمبريالية والتحريفية والأنظمة الرجعية العميلة، ثم جاء الحديث عن المد النضالي التحرري العالمي ضد الإمبريالية وتعمق أزمة هذه الأخيرة سياسيا واقتصاديا.

*** ماي 1971: "استراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم":**

حول الوثيقة: شكلت هذه الوثيقة لبنة أولى على طريق نقد الخط السياسي والتنظيمي، بتأكيدها على ضرورة التأسيس لمنظور العمل الجماهيري الثوري وعلى أهمية التنظيم المركزي. إلا أنها ظلت حبيسة خط "الانطلاقة الثورية" الذي لم تتخلص من سلبياته المتمثلة في تحكم العفوية والتصور الميكانيكي لمراحل الثورة، ولم تستطع إدراك دور التنظيم المركزي في مرحلة تقدم حركة الجماهيرية العفوية وبناء أدوات الثورة. لقد منحت هذه الوثيقة لمفهوم "الانطلاقة الثورية" شكل انتفاضة 1905 الروسية، لا تؤدي إلى السلطة السياسية، بل إلى تفسخ وتفكك الجهاز الحاكم (أطلق عليها كذلك مفهوم "الانتفاضة الفاشلة")، ليتم حينذاك فتح الطريق أمام حرب التحرير

الشعبية. ودعا نص الوثيقة، رغم إدراكه لأهمية التنظيم المركزي، إلى تشتيت التنظيم (لامركزية مفرطة) عبر قطاعات الجماهير لأجل بلترته وقلب بنية التنظيم البرجوازية الصغيرة والتجذر وسط الطبقة العاملة.

*** ماي 1971: إصدار العدد الأول من مجلة "أنفاس" بالعربية**، مشتركة بين تنظيم "أ" و "ب"، ويتضمن:

التطورات السياسية للطبقة العاملة المغربية

مسألة الفلاحة المغربية

الثورة الفلسطينية في جريدة فلسطين

خلاصات من تجربة الشعب الفيتنامي

التخلف والعالم الثالث

نحو حل ديمقراطي للمسألة الفلسطينية.

*** 14 يونيو 1971:**

انطلاق المحاكمة التي أطلق عليها ب "محاكمة مراكش الكبرى"، والتي توبع فيها 193 مناضلا (161 حضوريا و 32 غيابيا، منهم عمال، فلاحين، طلبة، أساتذة، تجار صغار وخمسة محامين) من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمحكمة الجنائية بمراكش، ب "تهمة التآمر ضد النظام ومحاولة الانقلاب عليه وتعويضه بنظام جمهوري اشتراكي"، حيث تم اعتقالهم سنة

1970 وتعذيبهم طيلة هذه المدة قبل تقديمهم للمحاكمة (سيصدر الحكم في شتنبر 1971 وتوزعت الأحكام بين الإعدام والمؤبد للبعض، وللبعض الآخر بين 10 إلى 30 سنة)

*** يونيو 1971:**

القمع يسلط على مناضلي الحملم بمراكش، واعتقال 33 مناضلا. جاءت هذه الاعتقالات على إثر النضالات التي عرفتها الثانويات بمراكش، وكذلك الإضراب العمالي المشهور لعمال قطارة في أبريل 1971.

*** يونيو 1971** إصدار **العدد الثاني** من مجلة **"أنفاس"**، ويتضمن:

تطورات الحركة الطلابية المغربية

الصراع الطبقي في مصر من 1945 إلى 1968

التشاد

النقد الذاتي وأزمة التفكير السلفي

التجديد الثقافي والتحرر الفكري

شبيباتنا في أفق الثمانينات

دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار

إضراب قطارة

* 10 يوليوز 1971:

الانقلاب العسكري الأول ضد الملك.

باء هذا الانقلاب بالفشل بعد مواجهات مسلحة شهدها قصر الصخيرات، حيث كان الحسن يقيم حفل عيد ميلاده بحضور أعيانه وخدامه وممثلي القوى الإصلاحية وبعض ممثلي أسياده الإمبرياليين. في الوقت الذي فشل فيه هذا الانقلاب وسط القصر، استمر دوي الرصاص بدار الإذاعة والتلفزة والمناطق المجاورة لها. كما خرجت الجماهير بتلقائية في مجموعة من المدن بمظاهرات أطر بعضها اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني، ورفعت خلالها شعارات تنادي بالجمهورية الديمقراطية الشعبية.

Les invités de Hassan II s'enfuient pendant l'attaque de Skhirat le 10 juillet 1971

سيتم تقديم 1080 من الضباط والتلاميذ الضباط (الأكاديمية العسكرية لأهرمومو) أمام المحكمة العسكرية للقنيطرة في شتنبر 1971.

* الفترة التي أعقبت الانقلاب العسكري للعاشر من يوليوز 1971

ـ بدأت البنية التنظيمية للمنظمة تعرف تفككا، صاحبه تعمق نزعة سلبية لدى العديد من الرفاق، خاصة إزاء ما أبانت عنه النضالات الجماهيرية من طاقات ثورية كامنة.

ـ تنامي حدة التناقض بين التركيبة الطبقية البورجوازية الصغيرة للتنظيم، وتزايد الوعي وتجذره لدى فئة من المناضلين من أبناء الكادحين.

> **ملحوظة:** هذا الأمر أكدته الندوة الوطنية التي عقدتها المنظمة نهاية 71 / بداية 72، حيث أبانت عن صعود لمثقفين بروليتاريين منحدرين من الجماهير البروليتارية والكادحة، وهو ما كان له أثر كبير على مجريات التطور فيما بعد حينما انفجر الصراع بين الخطوط الثلاثة مع انطلاق حملات القمع بموازاة مع تنامي الحركة الجماهيرية.

* **يوليوز / غشت 1971:** إصدار **عدد مزدوج الثالث / الرابع** من مجلة **"أنفاس"** ويتضمن

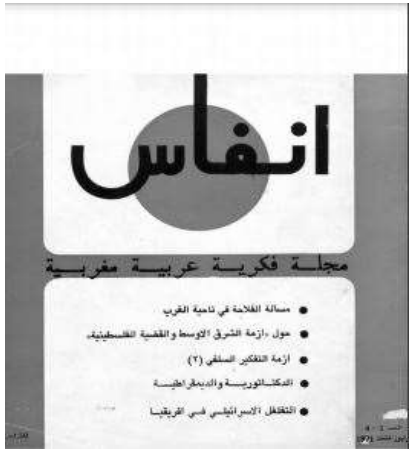

واقع محاكمة مراكش

مسألة الفلاحة في ناحية الغرب

حول "أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية"

الصراع الطبقي في مصر من 1945 إلى 1968

النقد الذاتي وأزمة التفكير السلفي (2)

الدكتاتورية والديمقراطية

التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

الأندية السينمائية وثقافة النخبة

*** أبرز نضالات الفترة:**

13 غشت 1971: إضراب عمال منجم "ميبلادن" للزنك والرصاص ناحية ميدلت بالأطلس المتوسط، على بعد 10 كلم من منجم أحولي، والذي تستغله شركة تابعة لبنك باريس وهولاندا وبنك روتشيلد خادم مصالح الكيان الصهيوني. تضامن عمال أحولي معهم بإضرابهم ليومين من العمل في غياب أي دعم أو سند نقابي أو سياسي للمضربين.

*** شتنبر 1971:**

اجتماع للجنة المركزية لتنظيم "ب"، وبروز تيار يدعو للكفاح المسلح، وهو التيار الذي سيؤسس بعض من قياديه بعد ذلك الفصيل الثالث وسط الحملم، فصيل ل "نخدم الشعب".

*** ابتداء من شتنبر 1971:**

ـ مع انطلاق الحركة الجماهيرية والمعارك النقابية الكبرى للطبقة العاملة، سيتم إقرار الندوة الوطنية الأولى للمنظمة من طرف لجنة التنسيق الوطنية، لمعالجة معضلة التركيب البرجوازي الصغير للتنظيم، وتحديدا بعد صعود لمثقفين بروليتاريين ثوريين من أبناء الجماهير البروليتارية والكادحة، وللإجابة خصوصا على السؤال

المركزي: كيف يمكن لمنظمة برجوازية صغيرة أن تتجذر داخل الطبقة العاملة، طليعة الثورة، من أجل بناء حزب البروليتاريا الثوري؟

ـ انعقاد سلسلة من الندوات المحلية للفروع حول "الخط السياسي ومعضلة بناء تنظيم ثوري"، وهي الندوات المهيئة للندوة الوطنية الأولى للمنظمة التي تم إقرار عقدها، مع استمرار الصراع الداخلي وسط المنظمة بين الطرفين، حيث دعا الطرف البرجوازي الصغير لبناء التنظيم الثوري خارج النضالات الجماهيرية (نظرية بناء الأطر خارج معمعان الصراع).

ـ انطلاق النقاش حول استراتيجية "القواعد الحمراء".

ـ طرح مسألة "الجبهة الثورية الشعبية" للنقاش.

*** التيارات المعبر عنها داخل التنظيم في هذه الفترة:**

ـ تيار ماركسي ـ لينيني:

متأثر بالثورة الثقافية الصينية وإسهامات ماو تسي تونغ، مدافع عن خط حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، وعن خط الجماهير كما حدده ماو تسي تونغ، وهو الخط الذي عرف بخط "القواعد الحمراء المتحركة"، وكان يتزعمه ابراهام السرفاتي (من مؤسسي منظمة "إلى الأمام"، وهو مهندس وخريج مدرسة المعادن بفرنسا، أستاذ جامعي بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط وخبير في شؤون الطاقة. من الذين أشرفوا على مجلة "أنفاس" إلى جانب عبداللطيف اللعبي)

ـ تيار غيفاري :(أطلق عليه تقرير 20 نونبر 1972 اسم "التيار الشبكي")

يدعو هذا التيار إلى حرب العصابات كطريق للثورة المغربية، متأثرا بتجارب أمريكا اللاتينية، أطروحات "كارلوس مارغيلا" البرازيلي، و "التوباماروس" الأوروغواي، وكذلك بأطروحات "اليسار البروليتاري" بفرنسا، رفض هذا التيار فكرة بناء الحزب الثوري كمقدمة للثورة المغربية، حيث لم يكن يهتم ببناء تنظيم بالمفهوم اللينيني، أي بناء منظمة ماركسية ـ لينينية على طريق بناء حزب ثوري ماركسي ـ لينيني للبروليتاريا المغربية. وقد ارتكز تصور هذا التيار على فكرتين: بناء تنظيم شبكي مسلح وإعطائه واجهة سياسية عن طريق خلق جبهة شعبية ثورية (لا علاقة لهذه الجبهة بمفهوم الجبهة الشعبية الثورية في منظور منظمة "إلى الأمام").

لا يرى هذا التيار ضرورة في الاعتماد على الجماهير في فتح الطريق الثوري، بل على تنظيم شبكي خارج الكفاح الجماهيري الثوري. وهو تيار كان يعمل في الخفاء بشكل شبكي مستغلا خط اللامركزية وانعدام أية مراقبة مركزية، وكان هذا التيار هو مصدر ضربة الاعتقالات في فبراير ومارس 1972.

إن تصور هذا التيار هو أقرب إلى استراتيجية حرب العصابات المدينية، حيث تميزت عناصر هذا التيار بعمليات إحراق أماكن وتجهيزات، كإحراق أقواس النصر خلال احتفال النظام بعيد العرش.

زعيم هذا التيار هو جمال بلخضر، وهو دكتور صيدلة تخرج من إحدى الجامعات الفرنسية، واختصاصي في الأعشاب الطبية. مناضل خبر أساليب النضال الثوري من خلال احتكاكه بمكونات ما يطلق عليه عادة " أقصى اليسار الفرنسي"، وبالأخص "اليسار البروليتاري"، كما نشط كثيرا داخل لجان فلسطين، وكان على علاقة قوية باليسار الفلسطيني، وذو دراية كبيرة بتقنيات العمل الثوري من لوجستيك وطباعة وغيرها، ومن المعروف أنه كان متأثرا بكراسة "موجز حرب العصابات المدينية" ل "كارلوس ماريغيلا" البرازيلي، حيث كان يقوم بتوزيعه في اتصالاته.

انسحب ممثل هذا التيار من لجنة التنسيق الوطني في منتصف سنة 1971 على أن يحتفظ بأفكاره ويدافع عنها داخل التنظيم.

ملحوظة: وضعت موجة اعتقالات يناير 1972 إلى حدود ماي 1972، حدا لوجود هذا التيار الذي كان يقوم بعمل تكتلي داخل التنظيم (تنظيم وسط التنظيم)، وهو الذي كان وراء تأسيس ما سمي ب "وكالة الأنباء الشعبية".

ـ تيار إصلاحي:

تيار أكثر سلبية من التيار الغيفاري، حيث لا يرى إمكانية انطلاق أي مد ثوري في تلك الشروط، وقد برز هذا التيار بشكل واضح في "التحليل السياسي المقدم إلى لجنة التنسيق الوطني" في نونبر 1971، وعمل بشكل تكتلي مستغلا هيكلة التنظيم المفككة وانعدام المراقبة المركزية.

دعا هذا التيار إلى البناء الذاتي للمنظمة والابتعاد عن النضالات الجماهيرية، والتقليص من العمل الدعائي والتحريضي حتى تتمكن المنظمة من بناء الأطر الثورية لقيادة الثورة، كما دعا للتعامل والتحالف مع الأحزاب السياسية الإصلاحية، أحزاب الكتلة الوطنية آنذاك، التي كان هذا التيار يضخم من دورها.

وتنتمي القاعدة الطبقية جلها لهذا التيار إلى الفئات المتوسطة والعليا من البورجوازية الصغيرة. وقد عرف هذا التيار باتجاه "رايموند بنعيم"، وهو من مؤسسي منظمة "إلى الأمام"، وعضو لجنة التنسيق الوطني، أستاذ جامعي. التفت حوله مجموعة من الأطر التي كانت قد ساهمت في الانسحاب من حزب "التحرر والاشتراكية"، من ضمنهم مجموعة من الأساتذة الجامعيين والمهندسين وغيرهم (مثال الفاكهاني، زهور بنشمسي...).

كان مركز ثقل هذا التيار بمدينة الرباط، حيث كانت تسيطر عناصره على "اللجنة المحلية" بها، وسينفجر الصراع بهذا الفرع بين تيارين بمناسبة تقييم تجربة الفرع، في سياق الإعداد للندوة الوطنية الأولى للمنظمة (كانت الفروع ملزمة حينها بتهيئة النقاشات المحلية و تعيين ممثليها في الندوة الوطنية، كان هذا النقاش هو الذي قد أطلق شرارة الصراع بين تيارين داخل المنظمة استمر إلى حدود 1973)، حيث تبين أن عناصر هذا التيار كانوا يتملصون

من مهامهم النضالية لتوزيع المناشير، طبع الوثائق، توزيع الوثائق الوطنية، عرقلة المهام التقنية، تداول الوثائق باللغة الفرنسية بدل اللغة العربية، سيادة نزعات نخبوية حلقية... في مقابل تيار ثوري متشبع بالفكر الماركسي ـ اللينيني وفكر ماو تسي تونغ، منخرط في النضال الثوري الجماهيري، عن طريق الدعاية والتحريض الثوريين وقيادة المظاهرات والإضرابات، والمواجهات مع القمع، وتوزيع المناشير السرية بالأحياء الشعبية، والقيام بالكتابات الحائطية...

ملحوظة: انهزم هذا التيار الإصلاحي إيديولوجيا، سياسيا وتنظيميا خلال الندوة الوطنية الأولى التي انعقدت في 31 دجنبر 71 ـ 1 يناير 72، ولم ينتخب زعيمه في عضوية اللجنة الوطنية، ليقوم الملتفون حوله بنهج ممارسة تكتلية وحلقية بعدما رفضوا الاعتراف بعضو اللجنة الوطنية الجديد (فؤاد الهلالي).

وقد حاول عناصر هذا التيار تطوير تواجدهم داخل ناحية الرباط التي كانوا يتحملون المسؤولية داخلها، مستغلين في ذلك انعدام المراقبة المركزية وتفكك التنظيم بسبب القمع وحملة اعتقالات يناير / ماي 1972.

قام زعيم هذا التيار، "رايموند بنعيم"، بعد موجة اعتقالات يناير ... ماي 1972، بابتزاز المنظمة من أجل إخراجه من المغرب وبأية طريقة، وإلا سيقوم حال اعتقاله بإفشاء أسرار التنظيم. هكذا انهار زعيم الإصلاحيين وفر إلى الخارج خوفا من القمع، في حين قاوم بعض أعضاء هذا التيار واستمروا في التواجد إلى حدود 1973 (حوكم "بنعيم" غيابيا خلال المحاكمة الشهيرة ليناير 1977).

*** أكتوبر 1971** إصدار **العدد الخامس** من مجلة **"أنفاس"**، ويتضمن:

الصحافة الوطنية والقضايا العربية

ملاحظات في الأزمة الاقتصادية

ما هو المضمون الحقيقي للتحالف الثلاثي

الوضع الطبقي في الجزائر (1)

حوار حول "الحركة الوطنية"

*** أبرز نضالات هذه الفترة:**

استمرار النضالات العمالية والفلاحية والشعبية في التصاعد والتوسع: "كوفيطكس" ابتداء من 25 أكتوبر 1971 وتضامن عمال النسيج بفاس، عمال "صوماكا" في فاتح نونبر 1971 والميناء بالبيضاء في 5 نونبر وعمال الصندوق الفرنسي في فاتح أكتوبر، عمال فليروك النسيج بالرباط في 5 أكتوبر والإدارة المركزية للفوسفاط ومطاحن باروك والساحل، وعمل شركة "أرافريكو برماطكس" والحافلات بتطوان شهر أكتوبر... وبمجموعة من الضيعات بمراكش ومطاحن البوغاز بطنجة، ومعامل السكر بسيدي علال التازي بالقنيطرة ومنجم الفوسفاط باليوسفية و السكك الحديدية والعجلات، والعمال الزراعيون ببني ملال في أواخر نونبر 1971، عمال مناجم قطارة (30 كلم شمال شرق مراكش في أراضي الجبيلات) الذين اعتصموا في قعر المنجم ابتداء من يوم 19 أبريل (109 عاملا) إلى حين إرجاع رفاقهم المطرودين، وانتصروا في المعركة التي انتهت في 30 أبريل، وعمال مناجم خريبكة في إضراب بطولي دام شهرين ونصف، من 20 شتنبر إلى 5 دجنبر 1971...

*** 15 نونبر 1971** إصدار **العدد السادس** من مجلة **"أنفاس"**، ويتضمن:

من المسؤول عن الصعوبات الاقتصادية

نهوض جديد للطبقة العاملة

الثورة العربية بين الأهداف الكبيرة والواقع الراهن

الوضع الطبقي في الجزائر

الطبقة العاملة المغربية وشعوب العالم الثالث

أزمة نقدية أم الأزمة العامة للرأسمالية؟

تحقيق عن الوضع الاجتماعي في ناحية الحوز

نهاية سنة 1971 / سنة 1972

*** 31 دجنبر 1971 ـ 1 يناير 1972: انعقاد الندوة الوطنية الأولى بالرباط:**

ناقشت الندوة الوطنية الأولى للمنظمة التقرير السياسي المقدم من طرف لجنة التنسيق الوطني، وعرفت نقاشات حادة وقوية أدت إلى هزيمة الخط الإصلاحي الذي لا يرى إمكانية انطلاق مد ثوري بالبلاد.

على المستوى التنظيمي:

تجاوز مفهوم لجنة التنسيق الوطني، وتشكيل لجنة وطنية كقيادة سياسية مركزية للمنظمة، وكتابة وطنية تشرف على تطبيق مقررات اللجنة الوطنية وضمان قيادة التنظيم بين اجتماعين ومراقبة العمل اليومي للتنظيم.

ملحوظة: جاء هذا الانتخاب في جو مفعم بسلبيات جاءت كرد فعل على واقع البنية البورجوازية الصغيرة للتنظيم، مما نمى نزعة "عمالوية" وأخضع العملية الانتخابية للتمثيلية (التمثيلية الجغرافية والقطاعية، وإخضاع انتخاب القيادة إلى التمثيلية كمقياس لانتخاب العضو).

الصورة: في آخر هذا الزقاق على اليمين وفي احدى الشقق لفرنسية تقدمية تدعى الحاج حمو استاذة بإحدى الثانويات بالرباط انعقدت أول ندوة وطنية لمنظمة إلى الأمام وذلك بتاريخ 31دجنبر1971 ـ 1 يناير 1972

تشكيلة القيادة الوطنية للمنظمة:

13 عضوا كلجنة وطنية، منهم 5 أعضاء في الكتابة الوطنية:

أبراهام السرفاتي، عبداللطيف اللعبي، عبداللطيف زروال، المشتري بلعباس، عبدالحميد أمين (وهم أعضاء الكتابة الوطنية)، والباقي من القيادة السياسية المركزية، أعضاء اللجنة الوطنية، وهم: علي فقير، فؤاد الهلالي، عبدالفتاح الفاكهاني، الحاج ناصر، محمد الموساوي، المحجوب آيت غنو، العربي، عبدالله زعزاع.

من الخلاصات السياسية للندوة الوطنية الأولى للمنظمة:

ـ ضرورة تعميق النقاش حول "استراتيجية القواعد الحمراء" الذي انطلق في منتصف 1971.

ـ العمل وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

ـ إصدار جريدة مركزية.

ـ العمل على تحقيق الوحدة مع تنظيم "ب" ("23 مارس" لاحقا).

ـ تدعيم العمل وسط الحركة الطلابية والتلاميذية والأحياء الشعبية.

*** دجنبر 1971 / يناير 1972 عدد مزدوج 7 / 8** من مجلة "**أنفاس**"، ويتضمن:

بصدد الإصلاحات

معركة عمال مناجم خريبكة

العلاقات والصراعات الطبقية الراهنة في قطاع النسيج

هل يجب تغيير "صوماكا"

حول إضراب عمال السكر ببني ملال والنضالات العمالية بالإقليم

موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العاملة

دور الأبناك الأجنبية في المغرب

فلسطين جديدة في أرض الصحراء

نقد الحركة الإصلاحية وأفقها الإيديولوجي

مقابلة مع عبدالله العروي

على درب الثورة الاشتراكية

ميثاق الاتحاد الوطني للمهندسين

*** يناير 1972:**

اجتماع اللجنة الوطنية للمنظمة: التخلي الرسمي عن **خط "الانطلاقة الثورية"** كخط سياسي واستراتيجي، إلا أن الخط والبنية التنظيميين ظلا حبيسي هذا الخط (خصوصا اللامركزية)، ولم يتم القطع النهائي مع هذا الخط إلا مع النقد الذاتي الذي قدمته المنظمة في تقرير 20 نونبر الذي أسس لانطلاقة تنظيمية جديدة. في نفس الفترة، يناير 1972، تم التأكيد على ضرورة المزيد من **تعميق النقاش حول استراتيجية "القواعد الحمراء".**

*** انطلاق حملة اعتقالات يناير ـ ماي 1972**

ـ الأسبوع الأول من يناير1972:

اختطاف عضو اللجنة الوطنية فؤاد الهلالي من داخل مظاهرة نظمتها الحركة التلاميذية بالرباط، وبعد تعرضه للتعذيب تم إطلاق سراحه تحت ضغط نضالات الحركة التلاميذية.

ـ27 يناير1972:

اختطاف عضوي الكتابة الوطنية عبداللطيف اللعبي وأبراهام السرفاتي، وتعريضهما للتعذيب.

ـ يناير / فبراير 1972:

ـ اعتقال مجموعة "صوت الكادح":

"صوت الكادح" جريدة سرية أصدرتها مجموعة انشقت عن منظمة "23 مارس"، وعرفت بعد ذلك بفصيل "لنخدم الشعب". لهذه المجموعة طابع شبكي تم اختراقها من طرف الأجهزة البوليسية. كان لهذا الاعتقال أثره على منظمة "23 مارس" بحكم الارتباط السابق لهذه المجموعة بها، مما اضطر معه العديد من قيادي وأطر "23 مارس" إلى الفرار إلى الجزائر ومن تم إلى فرنسا.

تم نقل المعتقلين إلى المعتقل السري "دار المقري" بالرباط.

ـ اعتقال مجموعة أنيس بلافريج:

هي مجموعة تعتمد تنظيما شبكيا حيث قامت في ليلة 2 مارس 72 بإحراق "أقواس النصر" وصور الحسن بالدار البيضاء (كان الحسن يحتفل بعيد عرشه في 3 مارس)

ـ اعتقال مجموعة "الوكالة الشعبية للأخبار":

كان من بين أبرز أعضائها "بلخضر جمال"، وهي تعمل بشكل شبكي ومن داخل تنظيم "أ" ("إلى الأمام" لاحقا)، بسبب لامركزية التنظيم.

*** 25 فبراير 1972:**

إطلاق سراح عضوي الكتابة الوطنية عبداللطيف اللعبي وأبراهام السرفاتي، بعد مجموعة من النضالات الشبيبية والحملة التضامنية بالخارج...

*** 8 مارس 1972:**

اعتقال عضو اللجنة الوطنية عبدالفتاح الفاكهاني.

*** 14 مارس 1972:**

إعادة اعتقال عبداللطيف اللعبي وإفلات السرفاتي من الاعتقال ودخوله السرية.

تم اعتقال "إيفلين"، أخت أبراهام السرفاتي، في 26 شتنبر 1972 وتعريضها للتعذيب من أجل انتزاع مكان تواجد أبراهام السرفاتي، من دون أن يستطيع الجهاز القمعي التوصل إلى ذلك. تم إطلاق سراحها في 4 أكتوبر 1972 وتوفيت سنتين بعد هذا من جراء آثار التعذيب الوحشي (كتبت شهادة لها حول التعذيب في 16 أكتوبر من نفس السنة). كما تم وضع ابن السرفاتي، "موريس"، رهن الاعتقال داخل منزله وتحت حراسة عناصر الجهاز القمعي الذين تفننوا في الضغط عليه للوصول إلى أبيه.

ـ مارس 1972: اعتقال كل المتعاونين مع مجلة "أنفاس"

*** 19 مارس 72 إصدار اللجنة الوطنية للمنظمة وثيقة "مهامنا في الوضع الراهن" (غير متوفرة).**

حول الوثيقة: قامت هذه الوثيقة بتقديم تحليل سياسي للوضع العام، وكان عليها أن تطرح مهام التنظيم في مواجهة القمع (اشتداد القمع على المنظمة في مارس 72). تعد الوثيقة هي الأولى كرونولوجيا في مسألة طرح

مفهوم "المحترفين الثوريين"، إلا انها اختزلت مهمة مواجهة القمع في إجراءات تقنية دون أن تستطيع القيام بمراجعة نقدية لخط التنظيم وممارساته. وقدمت طرحا لحل معضلة الأطر بتبني سياسة لتكوين الأطر ذات طابع تثقيفي معزول عن مفهوم الحزب الثوري، وغير ذي صلة عملية بمنظمة "المحترفين الثوريين". عجزت الوثيقة عن تحديد مهام ملموسة لتهيئ التنظيم وتحضيره لبناء جهاز سري قوي، الشيء الذي لا يتمشى مع منظمة "المحترفين الثوريين". وكنتيجة لذلك، فالمهام التي طرحتها هذه الوثيقة كانت غير ممكنة التحقيق، نتيجة لغياب أي تقييم للبنية التنظيمية السائدة انطلاقا من نقد وتقييم الخط السياسي للمنظمة.

*** 22 أبريل 1972:**

تأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ وإصدار بيانها بالاشتراك مع منظمة "23 مارس".

*** ماي 1972:**

بعد فاتح ماي والانخراط القوي للحملم فيه عن طريق المنشورات والمظاهرات المناهضة للنظام الكمبرادوري، سقطت مجموعة من خلايا المنظمة في يد الأجهزة البوليسية، بمكناس وخنيفرة والدار البيضاء والقنيطرة...

*** ماي 1972:**

ـ اعتقال عضو اللجنة الوطنية محمد المساوي الذي انسحب من المنظمة بعد ذلك.

ـ اعتقال عضو الكتابة الوطنية عبدالحميد أمين (في الأسبوع الثالث من شهر ماي، على الأرجح 19 ماي) الذي تعرض لتعذيب شديد من دون أن ينتزع منه الجهاز القمعي أي اعتراف.

ـ اعتقال عبدالله المنصوري احد أطر المنظمة وعضو سابق في لجنة التنسيق الوطنية.

ـ (ماي / يونيو) انسحاب عضو اللجنة الوطنية المحجوب آيت غنو من المنظمة، وطرد العربي بسبب "ازدواجيته التنظيمية" (الانتماء لمنظمة "إلى الأمام" ولمنظمة "23 مارس" في نفس الوقت، وهو ما أدى إلى اعتباره عنصرا مشبوها)

ـ منتصف شهر يونيو (على الأرجح 17 يونيو، وذلك بعد لقاء اللجنة الوطنية للمنظمة التي حسمت في استراتيجية "القواعد الحمراء") سلم عضو اللجنة الوطنية علي فقير نفسه للجهاز البوليسي (تم تجميد عضويته من طرف المنظمة بعد ذلك إلى حين تقديم نقد ذاتي).

ملحوظة: سيتم ترحيل مجموعة معتقلي 72 للحملم، بعد التعذيب، إلى سجن غبيلة بالدار البيضاء، وبعد محاكمة 1973 نقلوا إلى السجن المركزي بالقنيطرة في فبراير 1974.

*** أعضاء اللجنة الوطنية للمنظمة المتبقين بعد حملة الاعتقالات:**

أبراهام السرفاتي، عبداللطيف زروال، المشتري بلعباس، عبدالله زعزاع، فؤاد الهلالي.

ملحوظة: سيتم تطعيم هذه القيادة الوطنية في خريف 1972 بكل من ادريس بنزكري وحمادي الصافي، وفي سنة 1973 سيتم ضم عبدالفتاح الفاكهاني إلى الكتابة الوطنية بعد سنة من اعتقاله وإطلاق سراحه بعد محاكمة غشت 1973.

*** ماي 1972:**

تبني المنظمة الرسمي لاستراتيجية "القواعد الحمراء" خلال اجتماع اللجنة الوطنية للمنظمة.

*** 29 ماي 1972 إصدار وثيقة: "الوحدة الجدلية لبناء الحزب الثوري والتنظيم الثوري للجماهير":**

الوثيقة صاغها أبرهام السرفاتي باللغة الفرنسية، ونص الوثيقة مترجم إلى اللغة العربية على موقع 30 غشت.

حول الوثيقة: هذه الوثيقة ساهمت في المزيد من توضيح الخط الإيديولوجي والاستراتيجي للمنظمة، حيث تناولت الوثيقة جدلية الحزب-اللجان الثورية، الحزب- لجبهة الشعبية الثورية، معتمدة في ذلك على ضرورة الربط بين استراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم والتدقيق في السيرورات، التي بواسطتها يمكن للعنف الثوري أن يؤدي إلى "القواعد الحمراء المتحركة". تعكس الوثيقة كذلك تخلي المنظمة عن مفهوم "الانطلاقة الثورية"، كما طرحت ضرورة مواجهة ما أطلقت عليه المنظمة ب "الإطاروية" عن طريق إعادة الاعتبار للفهم الصحيح ل "ما العمل" (لينين).

*** 3 يونيو 1972 إصدار وثيقة: "من أجل الجبهة الثورية الشعبية ـ دروس النضالات الشعبية وأحداث عاشر يوليوز"**

الوثيقة موقعة باسم "لجنة العمال من أجل الجبهة الثورية الشعبية"، كون المنظمة في هذه الفترة لا زالت تحمل اسم تنظيم "أ".

حول الوثيقة: تعكس هذه الوثيقة تطورا مهما في الخط الاستراتيجي للمنظمة، حيث اعتبرت من جهة أن تفكك النظام لا يكفي، ومن جهة ثانية، لا يكفي تقدم النضالات الجماهيرية العفوية، بل من الضرورة القصوى إعطاء الأهمية الكبرى لتنظيم نضالات الجماهير وتنسيقها والتحديد الواضح لاستراتيجيتها. وبهذا الخصوص دعت المنظمة إلى بناء اللجان الثورية للعمال والفلاحين والشباب والجنود، وضرورة تنسيق أعمالها ونضالاتها لبناء

قاعدة الجبهة الثورية الشعبية، التي عليها أن تنبني في سيرورة النضالات الجماهيرية الثورية، لتأسيس، عن طريق العنف الثوري وتحت القيادة الطبقية العمالية، حكم العمال والفلاحين. منحت هذه الوثيقة دورا مهما للشباب، خصوصا المطرودين والعاطلين المتمركزين في الأحياء الشعبية، وذلك في ضرورة تكوين لجانها الثورية.

أكدت الوثيقة على أن الهدف هو القضاء على الهيكل الاستعماري والاستعماري الجديد للإمبريالية وعملائها المحليين، وأن برنامج الثورة هو البرنامج المنبثق عن لجانها الثورية، والذي يقوم على الثورة الزراعية وتحطيم جهاز الدولة وترسيخ حكم اللجان الثورية للعمال والفلاحين وجماهير الشعب الكادحة، وتأميم القطاعات الصناعية.

*** 30 يونيو 1972، إصدار وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية":**

وهي من أهم الوثائق الاستراتيجية للمنظمة، والمعروفة اختصارا ب "المسودة"، حيث لم يطلع عليها حينها إلا القليلون بسبب ظروف القمع الفاشي، خصوصا بعد حملة الاعتقالات في النصف الأول من سنة 1972.

حول الوثيقة: تشكل وثيقة "مسودة حول الإستراتيجية الثورية" إحدى الوثائق الاستراتيجية الثلاث ("سقطت الأقنعة، لنفتح الطريق الثوري"، "مسودة حول الإستراتيجية الثورية"، "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية" – النص الكامل-) لمنظمة "إلى الأمام" في مرحلتها الثورية، بل إنها أهم وثيقة استراتيجية أنتجتها هذه المرحلة (مهدت لها الوثائق السابقة عليها

مثال: "استراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم"، "الثورة في الغرب العربي في الفترة التاريخية من تصفية الامبريالية"، أما الوثائق اللاحقة فجلها إما اقتبس منها أو قام بتطوير بعض جوانبها مثال: "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية (النص الداخلي)"، "ومن أجل خط ماركسي لينيني لحزب البروليتاريا المغربي"، واهتمت وثائق أخرى بجوانب فرعية مختلفة "بناء الحزب البروليتاري، بناء التحالف العمالي الفلاحي مسيرة واحدة"، "لنبن الحزب الثوري تحت نيران العدو" وغيرها.)

اعتبرت "المسودة" أن إنجاز الثورة يتطلب بناء استراتيجية ثورية لحسم مسألة السلطة "المهمة المركزية للثورة وشكلها الأسمى"، وربطت ذلك ببناء التنظيم الثوري وتقدم الممارسة الجماعية والتفكير الجماعي داخل الحركة الثورية للجماهير.

إن المبادئ العامة التي ارتكزت عليها هذه الإستراتيجية، هي نفسها التي تبنتها المنظمة بعد معارك إيديولوجية ضد تيارات بورجوازية صغيرة وسط الحركة الماركسية اللينينية المغربية وداخل المنظمة، معارك أرخت لها مجموعة من الوثائق، الشيء الذي أدى إلى تبني الماركسية اللينينية ـ إسهامات ماو. كان مجال الاستراتيجية هو أحد ميادين الصراع نظرا لراهنيتها آنذاك وإلحاحيتها.

لم تتوصل المنظمة إلى تبني هذه الاستراتيجية إلا بعدما تم التمهيد لها بكتابات مختلفة نذكر منها:

ـ "دور العنف في التحول الثوري" (سنة 1972): التأسيس النظري للعنف الثوري.

ـ "مختلف أشكال العنف الثوري" (سنة 1972): دراسة للأشكال المختلفة للعنف الثوري وخاصة نماذج أمريكا اللاتينية التي قام "ريجيس ديبري" في كتابه "الثورة في الثورة" بالتنظير لها وتعميمها.

قامت هاتين الوثيقتين بإبراز الطابع البورجوازي الصغير والمثقفي المحتقر لدور الجماهير وحزبها الثوري في صنع الثورة.

أما الوثيقة الثالثة المساهمة في هذا التوضيح فهي "الوحدة الجدلية لبناء الحزب الثوري والتنظيم الثوري للجماهير" (29 مايو 1972). هذا وقد شكلت وثائق أخرى منها: "استراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم" (مايو1971) و"الثورة في الغرب العربي في الفترة التاريخية من تصفية الامبريالية" (4 مايو 1971) حلقات في نقاش قضايا استراتيجية قبل صدور وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" (30 يونيو 1972).

*** 11 غشت 1972: انطلاق المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.**

*** 16 غشت 1972:**

الانقلاب العسكري الثاني ضد الحسن، والذي ابتدأ بواسطة قصف السلاح الجوي للطائرة التي كانت تقل الحسن من باريس، وبعدها تم قصف المطار بالرباط الذي تقرر أن تهبط فيه طائرة الحسن بعد أن نجت من القصف في الجو. ثم استتبعه بعد ذلك قصف قصر الحسن، وفرار هذا الأخير بمعية أخيه نحو إحدى غابات الصنوبر الصغيرة.

أصيب كذلك خلال عملية القصف الجوي، "ريموند" الحارس الخاص السابق للجنرال "ديجول"، حيث كان من بين ركاب الطائرة المصطحبين للحسن، إلى جانب الدليمي، خلال زيارته لفرنسا. ارتبط تواجد "ريموند" في المغرب بمهمة تدعيم الأجهزة الأمنية للنظام بعد محاولة الانقلاب العسكري الأولى.

سيتم تقديم 220 عسكري (من القاعدة الجوية للقنيطرة) للمحاكمة العسكرية في 17 أكتوبر 1972، وستصدر الأحكام في 7 نونبر 1972، منها 11 حكما بالإعدام (سينفذ في 13 يناير 1973)، وتراوحت الأحكام الأخرى بين 20 و10 سنوات.

*** 18 غشت 1972: نهاية المؤتمر الخامس عشر ل "أوطم" (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب).**

صعود الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين (تنظيم شبه جماهيري بقيادة مناضلي منظمة "إلى الأمام" ومناضلي منظمة "23 مارس") لقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب خلال مؤتمره الخامس عشر.

*** 10 شتنبر 1972 إصدار وثيقة "تناقضات العدو والأفق الثوري بالمغرب":**

حول الوثيقة: لقد طرحت الفترة بنضالاتها و انفجار تناقضات النظام (الانقلاب العسكري) و باعتقالاتها و بالضربات، التي تعرضت لها الحركة الماركسية –اللينينية أسئلة كثيرة حول قضايا استراتيجية تتعلق بطبيعة النظام السياسي و مرتكزاته الطبقية و جذوره التاريخية، و كذلك بطبيعة و مضمون و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، و وسائل و طرق حسم السلطة السياسية لصالح العمال و الفلاحين الفقراء و الكادحين، إضافة إلى قضايا متفرعة حول واقع البورجوازية الصغيرة و المتوسطة و دورها في الصراع الطبقي الدائر في البلاد و دور الجيش في الصراع الطبقي.

قدمت الوثيقة عشر أطروحات تحاول تكثيف الجواب على مجموعة من القضايا انطلاقا من المعالجة التاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

إن العديد من الأطروحات التي تناولتها الوثيقة قد ساهمت في تطوير الخط السياسي والاستراتيجي لمنظمة إلى "الأمام"، منها ما أصبح جزءا من خطها العام، ومنها ما ساهم في فتح نقاش ظل مستمرا داخلها، وخاصة ما يتعلق بطبيعة الطبقات السائدة في بلادنا.

قامت الوثيقة التي قام بصياغتها كل من الشهيد عبد اللطيف زروال وأبراهام السرفاتي، بتقديم مجموعة من المفاهيم الطبقية والسياسية والتاريخية، عبر نقد مجموعة من الأطروحات كانت منتشرة داخل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية. هكذا تم نقد أطروحة أولى، ترى طبيعة السلطة كطغمة عسكرية بوليسية ملتفة حول الملكية، واحتلال بورجوازية الأعمال حسب نظرها موقعا ثانويا داخل السلطة. وفي نفس الاتجاه تم نقد الأطروحة التي كانت تضع بورجوازية الأعمال في مركز السلطة، واضعة الجهاز القيادي للجيش على هامش تلك السلطة. إضافة إلى هذا، تم نقد، بشكل غير مباشر، للمفهوم الغامض للأوليغارشيا الكمبرادورية الذي كانت تحمله المنظمة في بداياتها الأولى (وثيقة "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري").

جاء طرح الوثيقة لطبيعة الطبقة السائدة من حيث تشكلها التاريخي، معتبرة إياها بنية ذات قطبية مزدوجة تشكل الملكية اسمنتها، وقطبي هاته البنية هما:

ـ بورجوازية مخزنية مركنتيلية بيروقراطية، ذات ملكية عقارية حول المدن مطلعة بوظيفة إيديولوجية مركزية على جانب العلماء.

ـ Les mandataires المكلفون بجباية الضرائب وتحويل المنتوجات الفلاحية للتصدير لحسابهم ولحساب السلطة.

سجلت الوثيقة مجموعة من الملاحظات حول طبيعة هذا الصراع الطبقي، من خلال التأكيد على وجود طابع وطني للصراع منذ البداية، واستمراره في مواجهة المحاولات الاستعمارية، وعلى وجود الطابع الاستراتيجي لتحالف

طبقة المخزن والامبريالية، ودور تحالفهما في ضرب نضال التحرر الوطني للشعب المغربي. ثم في سياق التحليل أبرزت الوثيقة كيف قامت الطبقة السائدة والامبريالية الحليفين الحميميين، بخلخلة بنية البورجوازية الوطنية في الحقبة ما بعد الاستعمارية وبناء أسس هيمنة تحالف طبقة المخزن والبورجوازية الكبيرة. في ذات السياق قدمت الوثيقة تحليلا لتناقضات النظام، ولدور الجيش في الصراع الطبقي مع توضيح الآفاق الثورية بالمغرب عبر تقديم محورين لتلك الثورة:

ـ الثورة المغربية ثورة معادية للإمبريالية والصهيونية وضد طبقة المخزن، تقوم بها الجماهير العمالية والفلاحية بقيادة البروليتاريا كجزء من الثورة العربية.

ـ الثورة المغربية ثورة من أجل استعادة أراضي القبائل من طرف الجماعات الفلاحية المبلترة، ضمن تحالف عمالي فلاحي يقوم ببناء سلطة ثورية للجان العمالية المسلحة والجماعات المبلترة للفلاحين الفقراء المسلحين، سلطة الديكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء.

*** شتنبر 1972:**

إصدار تنظيم "ب" (منظمة "23 مارس") العدد الأول من جريدة "إلى الأمام"

*** أكتوبر 1972:**

تتويج التنسيق بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس" بتشكيل لجنة التوحيد.

*** 3 أكتوبر 1972:**

إصدار بيان لجنة التوحيد "بيان 3 أكتوبر"

*** 5 أكتوبر 1972:**

إصدار نص "الوضعية السياسية الراهنة ومهام اليسار" لجنة التوحيد

*** ابتداء من أكتوبر 1972:**

جريدة "إلى الأمام" تصدر في عددها الثاني بشكل شبه جماهيري ومشترك بين تنظيمي "ب" و "أ".

*** نونبر 1972:**

صدور نشرة "الوحدة"، العدد الأول، وهي نشرة داخلية مشتركة بين التنظيمين "أ" و "ب"

ملحوظة: عرفت سنة 1972 تقدما نسبيا من جهة تطور الخط السياسي والاستراتيجي، في حين ظل الخط التنظيمي يعاني من مخلفات خط العفوية الذي ساد داخل المنظمة في هذا الطور الأول.

الطور الثاني من المرحلة الثورية

من تقرير 20 نونبر 1972 إلى مسلسل اعتقالات 1974 / 1975

ملحوظة: يعتبر هذا الطور من أقوى أطوار تاريخ منظمة "إلى الأمام"، وهو أهمها وأغناها من حيث العمل الفكري والسياسي، ومن حيث طبيعة الخط التنظيمي، ومن حيث التوسع النضالي والكفاح الثوري ضد النظام الكمبرادوري، ومن حيث الصراع ضد الأطروحات اليمينية وسط الحملم.

تقرير 20 نونبر 1972:

عشرة أشهر من كفاح التنظيم
ـ نقد و نقد ذاتي ـ

"عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي"

معروف بتقرير 20 نونبر، والموقع باسم اللجنة الوطنية

أعضاء اللجنة الوطنية المتبقين:

أبراهام السرفاتي، عبداللطيف زروال، المشتري بلعباس، عبدالله زعزاع، فؤاد الهلالي.
وتم تطعيم هذه اللجنة بكل من ادريس بنزكري وحمادي الصافي.

حول "تقرير 20 نونبر":

قدم التقرير تقييما شاملا لتجربة المنظمة ولخطها، ولمسلسل الاعتقالات، كما اتخذ قرارات تنظيمية حازمة اتجاه بعض الممارسات الخاطئة، واعتبر التقرير الخط التنظيمي مركز التناقض لهذا الطور من التطور العام للمنظمة.

تحت شعار: **"بناء منظمة طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا" مشكلة من المحترفين الثوريين، ودور القيادة في بناء الخط السياسي السديد وإنجاز مهام الانغراس والتجذر وسط الطبقات الأساسية، تعمل على تحقيق وحدة الحركة الماركسية ـ اللينينية ضمن سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة والفلاحين الثوري.**

نظرا لأهمية هذه الوثيقة في تاريخ منظمة "إلى الأمام"، حيث شكلت لحظة منعطف ثوري في حياتها التنظيمية والسياسية، نقدم هنا هذا النص، وإن كان مطولا شيئا ما، حول الأطروحات الأساسية لهذه الوثيقة:

حددت الوثيقة معضلة الثورة المغربية في وجود فارق نوعي بين مستوى الحركة الجماهيرية المتنامي آنذاك من جهة، ومستوى الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية وتخلفها كأداة للثورة من جهة أخرى. ولتحقيق القفزة النوعية، وبعد استخلاص دروس التجربة منذ التأسيس، وبالاستناد إلى الفكر الماركسي ـ اللينيني الثوري، سطرت الوثيقة الخطوط العريضة لسيرورة بناء المنظمة الماركسية ـ اللينينية القادرة على السير في اتجاه بناء الحزب الثوري وإنجاز الثورة المغربية.

1 ـ منظمة المحترفين الثوريين وجدلية الطليعة البروليتارية والتنظيم الثوري:

تقوم الموضوعة المركزية للوثيقة على تأكيد ضرورة الربط الجدلي بين الخط السياسي السديد (في نظر الوثيقة خط سياسي بتكتيكات سديدة يمكن من تجذر الحملم في كفاح الجماهير) وعلى الدور الطليعي للتنظيم الذي يتدعم ويتماسك كمنظمة للمحترفين الثوريين من خلال ترسخه وتجذره داخل الكفاح الجماهيري.

أدركت الوثيقة أن هذا الدور الطليعي قد تم إهماله تماما، بل كان عليها أن تنتقد بعض الأطروحات المشوشة، من قبيل "الجبهة الشعبية الثورية" بديلا للحزب الثوري، والتي برزت داخل المنظمة سنة 1971، فالجبهة حسب الوثيقة لن يكون لها معنى إذا لم تكن جبهة للجماهير تحت قيادة الحزب الماركسي ـ اللينيني، وبناؤها يتم بتقدم بناء الأداة الثورية، وقدرتها على قيادة الحركة الجماهيرية وجر كل القوى الطبقية المعادية للنظام إلى ساحة الصراع ضد النظام.

إن هذا البناء مرتبط بقدرة المنظمة على النضال الإيديولوجي ضد مختلف الإيديولوجيات البورجوازية، كما أن بناء الجبهة الثورية يفترض توفر القدرة كذلك على تفجير الصراع الطبقي في البادية، وبمدى الاستطاعة من خلال ذلك، على تفجير طاقات العنف الثوري الجماهيري في أفق فتح طريق الحرب الشعبية.

كانت المنظمة عموما خلال الحقبة التي تناولتها الوثيقة بالنقد، تؤكد على طرف الجماهير في جدلية الجماهير – التنظيم الثوري و ذلك، سواء كرد فعل على البيروقراطية المميتة التي كان يعيشها تحريفيو الحزب الشيوعي (حزب التحرر و الاشتراكية) أو ضد النزعة الشبكية كما سبق ذكره، أو كما كان معروفا داخل يسار "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" (اتجاه الفقيه البصري) أو ضد النخبوية، من قبيل أطروحة بناء الحزب في ظروف السلم (و هي الأطروحة التي ظهرت داخل منظمة "23 مارس" في هاته الفترة، و كان يطلق عليها أطروحة الخط الداخلي). إن مواجهة هاته الأفكار الخاطئة وبالاستناد إلى "نظرية الانطلاقة الثورية " قد أدى بالمنظمة إلى إغفال الطرف الثاني من الجدلية: التنظيم الثوري.

إن جدلية البناء حسب الوثيقة، تقوم على تغليب أحد الطرفين في كل مرحلة "وفي كل مرحلة يكون فيها أحد طرفي الجدلية هو مركز التناقض. إن واجبنا، في ظروف المعارك الكبرى هو الاندماج في هذه المعارك وقيادتها، وفي مرحلة أخرى تركيز التنظيم وتدعيمه".

2 ـ التصورات التنظيمية الجديدة للوثيقة:

باستيعاب الدروس السابقة وبعض الإسهامات الجزئية للوثائق السابقة، وباستحضار التطور الذي عرفه الخط السياسي والاستراتيجي للمنظمة، قامت الوثيقة بوضع محاور الانطلاقة الجديدة للمنظمة، ورسم خطوطها العريضة تحت شعار "من أجل بناء منظمة ماركسية لينينية طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا"، ويمكن تلخيص هذه المحاور في النقط التالية:

ـ ضرورة بناء منظمة ثورية مهيكلة من المحترفين الثوريين المنبثقين من نضالات الجماهير ويشكلون طليعتها.

ـ اعتماد الدور الطليعي للبروليتاريا في الخط والممارسة، بما يعني جعل مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة في مقدمة كل المهام، وذلك لبناء الطليعة البروليتارية.

ـ بناء الطليعة البروليتارية هو شرط بناء منظمة المحترفين الثوريين، والعكس يكون مغامرة أو شعارا بدون مضمون.

ـ اعتماد المركزية الديموقراطية، بفهم سديد لجدلية التنظيم الثوري والجماهير.

ـ استعمال الماركسية ـ اللينينية في التحليل وفي خوض الصراع ضد مختلف الإيديولوجيات البورجوازية.

ـ استعمال المنهج الماركسي ـ اللينيني في التحليل بهدف تحقيق الاستيعاب الدائم لواقع البلاد وتحديد خط المنظمة.

ـ انطلاقا من خطها الإيديولوجي وباستيعاب دروس سنتين من النضال الثوري التي بلورها النقد المصوب لها، حددت منظمة " إلى الأمام " شروطا وأسسا في طريق بناء المنظمة الثورية، أي منظمة المحترفين الثوريين:

أ – تستند عملية بناء المنظمة على سيرورة تشرف على إطلاقها قيادة صلبة قادرة على بناء الخط السياسي وضمان تطبيقه، ومن هذا المنطلق يكون دور القيادة مركزيا في عملية البناء، فكرا وممارسة، ضمن قواعد أساسها الانضباط الصارم وممارسة النقد والنقد الذاتي.

ب – بناء منظمة "المحترفين الثوريين" يتم في سياق بناء الطليعة البروليتارية، مما يجعل التجذر وسط الطبقة العاملة في مقدمة كل المهام، وتحظى بالأولوية، وكل تصور خارج هذا الطرح يعتبر فارغا من أي مضمون حقيقي.

ج – سياسيا: تنطلق الوثيقة من تحليل الطابع العام للحركة الجماهيرية خلال تلك المرحلة، أي مسار تقدم الحركة الجماهيرية يتم في إطار خط عام يتميز بالعفوية. فماذا يكون دور التنظيم في هذه المرحلة؟

ـ يتلخص دور التنظيم في التركيز والبلورة للمواقع والفصائل المتقدمة للحركة الجماهيرية في كل مرحلة، ذلك أن الحركة الجماهيرية لا تتطور في خط مستقيم بل تعرف دائما تطورا غير متكافئ ومتفاوت حسب القطاعات والفئات التي وجب رصد مواقعها المتقدمة في كل مرحلة، فماذا يعني دور المركزة والبلورة الذي يقوم به التنظيم؟

ـ **أولا،** رصد تلك القطاعات عن طريق التحليل العام والقيام بالتحقيقات التي تسمح بالتعرف على أوضاع الجماهير، مما يسمح بتركيز وبلورة الشعارات السديدة لنضالها وتحديد الأساليب النضالية الملائمة لتحركاتها.

ـ **ثانيا،** تعمل الطليعة باستمرار على الاندماج بحركة الجماهير العفوية، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، عبر ممارسة سياسية وتنظيمية يومية طويلة النفس داخلها، خاصة في مواقعها المتقدمة وعبر الارتباط بطلائعها المناضلة.

لقد تم إهمال الدور الطليعي للتنظيم في التجربة السابقة، الذي حسب الوثيقة يتدعم ويتماسك كمنظمة للمحترفين الثوريين من خلال ترسخه وتجذره داخل الكفاح الجماهيري.

ـ **ثالثا،** إن الشرط الأساسي للقيام بدور التركيز والبلورة خلال مرحلة بناء الأداة الثورية، هو توفر التنظيم المركزي المتين بتوفر قيادة صلبة قادرة باستمرار على بناء خط سياسي سديد.

ـ **رابعا،** استحضار وحدة الحركة الماركسية - اللينينية المغربية والمساهمة في وحدتها على طريق بناء الحزب الثوري الماركسي- اللينيني.

ـ خامسا، اعتمدت منظمة إلى الأمام قراءة نقدية نظرية وسياسية لتجربتها السابقة، واستفادت من تجارب اليسار الثوري العالمي، وحاولت تدقيق فهمها للنظرية اللينينية للتنظيم على ضوء التجربة الصينية وبقراءة نقدية للتجربة البلشفية.

هكذا قدمت الوثيقة حصيلة قراءتها النظرية من خلال تأكيدها على أهم أطروحات خطها الإيديولوجي:

"إن الأفكار الكبرى للثورة الثقافية العظمى في الصين قد مكنت من إحياء وإغناء النظرية الماركسية – اللينينية التي كانت التحريفية العالمية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، بلد ثورة أكتوبر وبلد لينين، قد أسدلت عليها ستارا كثيفا من التحريف والتشويه. لقد أعادت الثورة الثقافية راية الخط الجماهيري. ونحن الماركسيون – اللينينيون المغاربة لم يكن انفصالنا قطيعة مع التحريفية المحلية فقط، بل ومع كل خط التحريفية العالمية، وفي نفس الوقت استيعاب المساهمة العظيمة للثورة الثقافية ولخطها الجماهيري الذي يستند على قدرة الجماهير الخلاقة في صنع الثورة وقيادتها. واستنادا إلى هذه المساهمة استطاع المناضلون الثوريون في مختلف جبهات العالم إدراك خيانات التحريفية وإزالة التشويهات والغموض التي كانت تحجب بها المبادئ العظيمة للماركسية- اللينينية".

"إن جدلية فكر لينين ومساهمة الثورة الثقافية ونضالات الثورة العالمية تجعلنا نرفع عاليا موضوعة الحزب الثوري كانبثاق لتقدم وتعمق كفاحات الجماهير، و تهيكله كحزب ثوري يستند إلى المركزية الديموقراطية في قيادة كفاحات الجماهير و في مقدمتها الطبقة العاملة، الطليعة الثورية، بكل ما تحمله هذه الموضوعة من مضامين خلاقة.".

*** دجنبر 1972:**

تدخل المجموعة 44، وهم معتقلو الحملم في النصف الأول من سنة 1972 المتواجدون بسجن غبيلة بالدار البيضاء في إضراب عن الطعام. دام هذا الإضراب 31 يوما (إلى يناير 1973)، وكان أول إضراب عن الطعام للمعتقلين السياسيين في تاريخ الاعتقال السياسي بالمغرب.

*** دجنبر 1972:**

صدور **العدد الأول** من نشرة **"الشيوعي"**، وهي **نشرة مركزية داخلية لتنظيم "أ"** (منظمة "إلى الأمام")، واستمرت إلى حدود صيف 1975.

ملحوظة: في الأشهر الأخيرة من سنة 1972، وفي الوقت الذي كانت النضالات العمالية تتصاعد، شهدت انطلاق حركة الأساتذة والمعلمين والطلبة والتلاميذ في جل المدن: مظاهرة نساء ورجال التعليم أمام مبنى وزارة التربية الوطنية حيث تم قمعها بوحشية، إضرابات بالعديد من الكليات وإضرابات تلاميذية تضامنية مع الطلبة. هجومات بوليسية على الأحياء الجامعية بالليل مستعملين الكلاب لإخراج الطلبة... والإضراب الشامل في قطاع التعليم الابتدائي في 21 دجنبر 1972.

سنة 1973

*** 12 يناير 1973:**

النظام الكمبرادوري ينشئ ما سمي ب "الإدارة العامة لحراسة المملكة" تحت إدارة المجرم إدريس البصري، و"الإدارة العامة للدراسات وتجميع الوثائق" تحت رئاسة الدموي الدليمي (كولونيل).

*** 13 يناير 1973:**

تنفيذ حكم الإعدام بالرصاص في حق 11 ضابطا عسكريا، المتهمين بمحاولة الانقلاب في 16 غشت 1972، وفي نفس اليوم، 13 يناير، توصل بعض أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني (عمر بنجلون واليازغي)، بطرود ملغومة وذلك في عز المفاوضات بين هذا الحزب والنظام الملكي. فخلال التحقيق مع الضابطين "أمقران" و"كويرة"،

وتعذيبهم، كان زبانية النظام يبحثون في إمكانية وجود علاقة بين ضباط الانقلاب العسكري وبين عضوي اللجنة الإدارية للاتحاد، حيث أخبر الضابطين بعد ذلك محاميهما عن التعذيب الذي تعرضا له، وعن مجريات التحقيق الذي جاء فيه اسمي عضوي الاتحاد على لسان زبانية النظام، وطلبا من محاميهما تحذير المعنيين من احتمال وجود خطة لتصفيتهما من طرف النظام (يتوفر النظام على جهاز بوليسي موازي سري مرتبط به مباشرة لتنفيذ العمليات القذرة).

*** 24 يناير 1973: إعلان قرار حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من طرف النظام الكمبرادوري:**

في الأحداث التي سبقت حل المنظمة الطلابية: على إثر إضراب للطلبة والأساتذة أمام وزارة التربية الوطنية في يوم 8 دجنبر 1972، تدخل الجهاز القمعي بوحشية لتفريق المتظاهرين، ليقرر على إثرها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الدخول في إضراب لمدة 3 أيام. وفي اليوم الموالي اقتحمت الأجهزة القمعية الحي الجامعي بالرباط، وبعدها ببضع أيام يتم اقتحام الحي الجامعي "الجديد" ومراقبة كل الممرات القادمة والمؤدية بين الأحياء الجامعية. على إثر ذلك دخل أساتذة كلية الآداب بالرباط في إضراب من يومين تضامنا مع الطلبة، وبعدها يدخل طلبة هذه الكلية في إضراب لمدة 24 ساعة. في 15 دجنبر يعلن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن اعتقال العديد من الطلبة (في هذه الفترة تم طرد ما يقارب 3000 طالب من القاطنين بالحي الجامعي). في 5 يناير يقرر طلبة كلية الحقوق بالرباط الدخول في إضراب لمدة 24 ساعة احتجاجا على القرارات الجديدة الخاصة بالحي الجامعي والتي تحظر على الطلاب دخول المبنى المخصص للطالبات بدعوى "الإضرار بالأخلاق". وفي 8 يناير يعلن الاتحاد الوطني عن اقتحام الأجهزة القمعية للحي الجامعي مجددا واعتقال العديد من المناضلين، منهم رئيس الاتحاد الوطني ومجموعة من أعضاء اللجنة الإدارية (كان الطلبة قد أرادوا عقد اجتماعاتهم بالحي الجامعي). في يوم 10 يناير إضراب عام بالجامعة، وتدخل قمعي في حق مظاهرة طلابية بسلا واعتقال العديد من المناضلين، وفي نفس اليوم إضراب للأساتذة بكلية الآدب احتجاجا على تعيين "جعفر الكتاني" عميدا للكلية، مطالبين بالاعتراف باستقلالية الجامعة والتي تتطلب انتخاب عمداء كلياتها. في 11 يناير يعلن الاتحاد عن اقتحام الأجهزة القمعية

لمقر المنظمة الطلابية والسطو على ممتلكاتها. في يوم 12 يناير يعلن الاتحاد من خلال ندوة صحفية عن اعتقال العديد من المناضلين ومن بينهم نائب رئيس الاتحاد. وفي 23 يناير، وخلال جمع عام يقرر الطلبة الدخول في إضراب عام لمدة 48 ساعة من أجل إطلاق سراح المعتقلين والمطالبة باستقلالية حقيقية للجامعة.

في 24 يناير إعلان قرار حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من طرف مجلس الحكومة تحت رئاسة الحسن، مستغلا موت شرطي بسكتة قلبية بعد مظاهرة شعبية بحي يعقوب المنصور بالرباط، حيث اتهم جهاز الداخلية الطلبة بالتسبب في موته عن طريق الرشق بالحجارة. لقد صاحب إعلان حل "أوطم" قرار فصل أي طالب لا يتابع الدراسة بانتظام، وإلغاء المنحة الجامعية للطلبة المضربين وفصل أي أستاذ يضرب عن العمل، مع استمرار مسلسل الاعتقالات في صفوف مناضلي المنظمة الطلابية، مما اضطر العديد من قيادييها ومناضليها بعد ذلك الدخول في السرية، أو الفرار خارج البلاد.

*** فبراير / مارس 1973:**

فاتح فبراير: انطلاق مسلسل الاعتقالات وسط النقابة الوطنية للتلاميذ (فاس ثم البيضاء، مراكش..) واعتقال مجموعة من قادتها وأطرها بعد النضالات الكبرى إلى جانب النضالات الطلابية من أجل استرجاع أوطم، وكذلك انخراطها إلى جانب نضالات الأحياء الشعبية. نذكر الاضراب العام للنقابة الوطنية للتعليم ـ المؤسسات الثانوية والابتدائية ـ في 6 ـ 7 و 8 فبراير. في نفس اليوم، 8 فبراير، تقرر الإدارة الجامعية استبعاد جميع الطلاب الذين لم يستأنفوا الدراسة ابتداء من 31 يناير ـ أكثر من 2000 طالب ـ بالإضافة لقرار الحكومة إغلاق كلية الآداب لزمن غير محدد. إضراب التعليم العالي لمدة أسبوع ابتداء من 19 فبراير احتجاجا على حل "أوطم". خارج المغرب قام الطلبة المغاربة باحتلال قنصلية النظام ب "مارسيل" في 1 فبراير، ودخول مجموعة من الطلبة في إضراب عن الطعام بالحي الجامعي الدولي بباريس)

ملحوظة: عرف معتقلو هذه الحملة بمجموعة 36، وأغلبهم من منظمة "23مارس"، ثم أصبحت تحمل اسم مجموعة 43 بعد اعتقال رفاق ومناضلي منظمة "إلى الأمام" في خريف 1973 (القنيطرة، الخميسات..)

*** 2 مارس 1973:**

انطلاق مسلسل استرداد أراضي المعمرين وتمريرها لأعيان النظام وكوادره وضباطه وخدامه (صدر الظهير في 2 مارس، ومراسيم تطبيقه في شهر ماي من نفس السنة).

*** 3 مارس 1973:**

اقتحام الأجهزة القمعية لمقر القيادة المركزية للحركة التلاميذية بالبيضاء، واعتقال بعض قادتها المجتمعين حينها بالمقر ضمن إحدى خلايا منظمة "23 مارس".

*** 3 مارس 1973: (حركة 3 مارس ـ** أو ما عرف ب "جناح الرباط" الإ.و.ق.ش.)

ليلة 2 مارس / 3 مارس: انطلاق عمليات مسلحة في بعض المدن (متفجرات تم اكتشافها بالدار البيضاء والرباط ومكناس) والبوادي، قام بها الجناح الوطني الثوري للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ما عرف ب "جناح الرباط" أو حركة 3 مارس). انتهت هذه المحاولة المسلحة بالفشل وبتصفية مناضلي هذه الحركة، وباعتقال العديد منهم.

على إثر هذه المحاولة المسلحة، شن النظام الملكي حملة واسعة من الاعتقالات، شملت المئات من المناضلين في أغلب مناطق البلاد، وخاصة المناطق التي كانت مسرحا لهذه الأحداث: مولاي بوعزة، خنيفرة وناحيتها بالأطلس المتوسط، وكلميمة وفكيك ومنطقة الجنوب. حيث وضعت خنيفرة تحت السلطة المباشرة للعسكر وعلى رأسهم "حمو أرزاز". لم يقدم النظام للمحاكمة العسكرية إلا 157 من المعتقلين، أما باقي المناضلين فقد

احتفظ بهم ولا يعرف عنهم أي مصير (ساد الاعتقاد لدى عائلاتهم بأنهم قد تعرضوا للتصفية في مراكز التعذيب من طرف الأجهزة البوليسية).

ملحوظة: كان لهذه الأحداث الأثر الكبير على رفاق ومناضلي منظمة "إلى الأمام"، حيث ظهرت أفكار عديدة تنتقد المنظمة على تأخرها في موضوع إطلاق العنف الثوري والإعداد له، بل كان هناك من تأثر بالأطروحات البلانكية ودافع عنها.

على إثر هذه الاحداث أعلن النظام على لسان الحسن في خطاب مارس 1973 عن إرادته في اجتثاث ما أسماه ب "جذور الإرهاب".

*** مارس 1973:**

إصدار منظمة "23 مارس" وثيقة "خطة عمل وسط الطبقة العاملة"، صاغها محمد الكرفاتي (سمي هذا الاتجاه بخط الكرفاتي)، وهو خط "ردة الحركة الجماهيرية والتراجع" الذي يرى أن الاتجاه الأساسي للنظام هو جمع قواه وحل تناقضاته والتفاف مختلف القوى الامبريالية حوله وتدعيمه وتصعيد الإرهاب والقمع ضد الحركة الجماهيرية وضد الحركة الماركسية ـ اللينينية وضد الجناح البرجوازي الصغير البلانكي.

*** مارس 1973:**

قرار النظام منع أنشطة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ جناح الرباط مع اعتقال العديد من مناضليه. حيث صدر مرسوم توقيف أنشطة جناح الرباط في 2 أبريل 1973، وفي 17 أبريل تم تحديد مدة المنع في أربعة أشهر. ثم في 17 غشت من نفس السنة سيصدر مرسوم آخر يمدد فترة التوقيف لأربعة أشهر إضافية.

*** مارس 1973:**

انفجار التنسيق السياسي بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس".

*** 6 أبريل 1973 إصدار وثيقة "الوضع الراهن ومهام الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية" كرد على الأطروحات اليمينية وسط الحملم.**

حول الوثيقة:

الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية

ـ صدرت هذه الوثيقة بصيغتين مختلفتين، الأولى وهي معروفة، حيث نشرت كوثيقة شبه جماهيرية موجهة إلى عموم مناضلي التنظيمات شبه الجماهيرية المرتبطة بالتنظيم المركزي المكون أساسا من المحترفين الثوريين وأطر المنظمة، أي انها كانت موجهة إلى أعضاء "لجان النضال" و"لجان النضال الأساسية" والحلقات المرتبطة بها، وتم توزيعها كذلك وسط مناضلي منظمة "23 مارس" داخل الحركة الطلابية والتلاميذية وفي القطاعات النقابية... أما الصيغة الثانية فكانت موجهة بالأساس لأطر المنظمة ونواة التنظيم المركزي، وهي التي تميزت بالفقرات الخاصة ب "الخط العسكري" و"الأطر العسكرية" وما تفرضه من إنشاء "مدرسة عسكرية". وحول هذا المسألة الأخيرة، فقد كانت النواة المركزية للتنظيم قد بلورت خطة عملية لأجل تحقيقها من خلال العلاقة ب "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" آنذاك.

ـ تعتبر هذه الوثيقة إحدى أهم الوثائق السياسية لمنظمة "إلى الأمام" في مرحلتها الثورية، وهي بالإضافة إلى ذلك من الوثائق الاستراتيجية الثلاث الأهم لهذه المرحلة الثورية. لقد شكلت الوثيقة ردا حاسما على الأطروحات اليمينية داخل الحركة الماركسية- اللينينية المغربية، وخاصة تلك المبلورة من طرف منظمة "23 مارس" في وثيقة "خطة عمل في الطبقة العاملة"، كما أنها لم تغفل الاهتمام بالجانب الاستراتيجي، سواء من خلال التقييم النقدي لاستراتيجية "حركة 3 مارس" الثورية المتسمة بالبلانكية، أو من خلال التأكيد على تصور "إلى الأمام" للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، ولاستراتيجيتها الثورية.

ـ قدمت الوثيقة كذلك إسهامات جديدة للفكر الاستراتيجي لدى منظمة "إلى الأمام" من خلال تعريفها لمفهوم العنف الثوري، وبمزيد من التدقيق لاستراتيجية المنظمة، سائرة على طريق "المسودة" وتعميقها، وذلك بطرحها لمفهوم "مواقع الصدام" (أو "مناطق الصدام" كما كانت تسمى كذلك في نقاشاتها الداخلية) وطرحها لضرورة بناء الخط العسكري وتأسيس المدرسة العسكرية كمهمتين عاجلتين لا تقبلان التأجيل.

لقد دشنت هذه الوثيقة انطلاق صراع مفتوح بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، حيث عم الصراع القواعد المناضلة للتنظيمين وفي الإطارات الشبه الجماهيرية المرتبطة بهما، صراع بين خطين متناقضين على كل المستويات، وفي كل القضايا التاكتيكية والاستراتيجية وحتى على مستوى الخط الإيديولوجي.

ـ ساهمت الوثيقة في نقد الخط اليميني والذي أطلق عليه ب "خط الردة والتراجع"، وزودت المناضلين من التنظيمين معا بالعديد من الأطروحات.

ملحوظة: كان لهذه الأطروحات أثر كبير في تطور الصراع داخل منظمة "23 مارس" نفسها، وساهم في انبثاق تيار معارض لخط الكرفاتي، وهو الاتجاه الذي أسمته منظمة "إلى الأمام" ب "**الاتجاه الإيجابي**"، والذي استطاع خلال الندوة الوطنية لمنظمة "23 مار س" في أبريل 1974 من إحراز **أغلبية الأعضاء في اللجنة الوطنية**.

*** أبريل 1973:**

ينفرد تنظيم "أ" (منظمة "إلى الأمام") بإصدار جريدة "إلى الأمام" (ابتداء من العدد السابع) بعد رفض تنظيم "ب" (منظمة "23 مارس") مواصلة العمل المشترك في إصدار الجريدة.

*** 10 ماي 1973:**

الإعلان الرسمي عن تأسيس "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي من 29 أبريل إلى 1 ماي 1973. بعد هذا الإعلان الرسمي انطلق العمل العسكري للجبهة في يوم 20 ماي ضد الوجود الإسباني بالمنطقة (معركة "الخنكة")، حيث أصدرت فيه الجبهة بيانها الأول معلنه فيه الثورة وانطلاق الكفاح المسلح. ويعتبر يوم 20 ماي من كل سنة، بالنسبة لجبهة البوليساريو، ذكرى سنوية لانطلاق الكفاح المسلح لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

*** 11 ماي 1973:**

تعديل أجراه النظام الملكي الكمبرادوري على حكومته، حيث تم إنهاء مهام وزير الداخلية "محمد بنهيمة"، وتنصيب مكانه "محمد حدو الشيكر" الذي كان حينها وزيرا للتربية الوطنية، وتنصيب على رأس هذه الأخيرة "داي ولد سيدي باب".

*** 16 ماي 1973:**

إعلان رأس النظام الكمبرادوري ما سمي ب "الخدمة المدنية" لمدة سنتين بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي (سيصدر ظهير ومرسومين بهذا الخصوص في 13 غشت من نفس السنة)

*** 21 ماي 1973:**

تقديم النظام الكمبرادوري لمخططه الخماسي (1973 / 1977) عن طريق مجلسه الأعلى للتصميم.. وذلك خلال الخطاب الذي ألقاه رأس النظام الكمبرادوري أمام ذاك المجلس الأعلى في 21 ماي، وهو المخطط الذي سيصادق عليه مجلس الوزراء في يونيو من نفس السنة.

*** ماي 1973:**

تنظيم "ب" يصدر جريدته الخاصة به، تحمل اسم "23 مارس"، وهو الاسم الذي سيحمله هذا التنظيم بعد ذلك، في حين سيحمل تنظيم "أ" اسم "إلى الأمام" بعد انفراده قبل ذلك بإصدار جريدة "إلى الأمام".

*** يونيو 1973:**

إصدار وثيقة: "بناء الحزب البروليتاري، بناء التحالف العمالي ـ الفلاحي مسيرة واحدة" (غير متوفرة)

*** 25 يونيو 1973:**

انطلاق المحاكمة العسكرية بالقنيطرة في حق 157 معتقلا بتهمة "المس بأمن الدولة الداخلي وحيازة الأسلحة ومحاولة تغيير النظام بالعنف". لم تتضمن التهم فقط ما يعرف بأحداث 3 مارس، بل أضيف إليها ما سمي ب "المؤامرة ضد النظام الملكي" التي تعود لسنة 1966. كما تضمن ملف التهمة كذلك "إنشاء منظمة سرية بباريس و وهران تحت قيادة محمد البصري، وتوفرها على معسكرات للتدريب على الإرهاب بكل من الجزائر وسوريا". أغلب المعتقلين هم من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الجناح الوطني الثوري. من بين الأسماء التي تتردد في الأوساط النضالية نجد عمر دهكون (كان قد حوكم غيابيا بعشرين سنة في محاكمة مراكش 1971، وتم اعتقاله خلال حملة مارس 1973 في 22 من الشهر نفسه) ... يجب الإشارة إلى أن عدد المعتقلين في حملة مارس 1973

قد تجاوز 2000 معتقل، وتم تقديم 157 منهم، والبقية توزعت على مراكز التعذيب والمعتقلات السرية... والمقابر السرية (في 30 غشت صدرت الأحكام: صدر 16 حكما بالإعدام من أصل 25، و15 حكما بالمؤبد من أصل 30، والبقية بين 30 و10 سنوات).

*** 31 يوليوز 1973 (المحاكمة التي أطلق عليها اسم "محاكمة غشت 73"):**

انطلاق محاكمة معتقلي حملة اعتقالات النصف الأول من سنة 1972، وأغلبهم من الحملم، بالمحكمة الجنائية بالدار البيضاء (مضافا إليهم مسؤولو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)، حيث بقوا رهن الاعتقال منذ بداية هذه الحملة إلى حين المحاكمة، والتهمة الموجهة لهم: "المس بأمن الدولة، حيازة الأسلحة وصنع متفجرات". وهي المحاكمة التي هاجم فيها "المدعي العام" الماركسية معتبرا إياها "عدوة الحضارة المغربية والدين الإسلامي" وطالب بفرض أقصى العقوبات على من "تآمر ضد النظام وأراد استبداله بنظام ماركسي لينيني جمهوري". عدد المعتقلين الإجمالي 81، منهم 45 معتقلا، 6 في حالة سراح مؤقت، و30 منهم لم يستطع الجهاز القمعي اعتقالهم وحوكموا غيابا (سيصدر الحكم في شتنبر 1973).

*** صيف 1973 إصدار وثيقة: "لنبن الحزب الثوري تحت نيران العدو":**

حول الوثيقة: صدرت هذه الوثيقة في العدد التاسع من جريدة "إلى الأمام" صيف سنة 1973، وهي وثيقة نظرية تندرج ضمن المواجهات الفكرية والنظرية التي انفجرت داخل الحملم بين فصيليها الرئيسيين: منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23مارس"، حيث كانت إشكالية بناء الحزب الثوري إحدى قضايا الخلاف الجوهرية بين المنظمتين، وفي هذا الإطار جاءت هذه الوثيقة لتعرض وجهة نظر منظمة "إلى الأمام" في قضية بناء الحزب الثوري.

*** غشت 1973:**

إصدار وثيقة: "مضمون وأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" (غير متوفرة)

*** 29 غشت 1973 وثيقة "الندوة التحضيرية للقطاع الطلابي"**

حول الوثيقة:

في سياق ترجمة المهام المسطرة في تقرير 20 نونبر، نظمت منظمة "إلى الأمام" مجموعة من الندوات الوطنية القطاعية، بهدف الوقوف على التجارب والبحث في النواقص والأخطاء الناتجة عن تجربة الخط السياسي السابق المتميز بالعفوية، ومن ثمة، بداية تشطيب النتائج السلبية لذلك الخط الذي طبع ممارستها السياسية والتنظيمية، وانعكس على أداء مناضليها في مجالات عملهم القطاعية.

فكان لابد للمنظمة من أن تبدأ بتقييم تجربتها الشبيبية عموما، وداخل الحركة الطلابية على الخصوص. هكذا عرف صيف سنة 1973 نقاشات واسعة حول تجربة المنظمة داخل الحركة الطلابية، ساهمت فيها كل الخلايا الطلابية للمنظمة، وقد كانت تتمركز داخل كلية الآداب وكلية الحقوق وكلية العلوم والمدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة الوطنية للمعادن بالرباط وكلية الحقوق بالدار البيضاء.

وفي سياق الإعداد للندوة الوطنية الطلابية، اجتمعت الكتابة الوطنية للمنظمة مع المكتب الطلابي، الذي كان آنذاك يشرف على عمل المنظمة داخل الحركة الطلابية، وقد تمخض عن هذا الاجتماع صدور هذه الوثيقة التي كانت ثمرة للنقاشات الجماعية التي ساهم فيها الرفاق الطلبة للمنظمة.

عقدت المنظمة الندوة الوطنية في مدينة الدار البيضاء في أحد مقراتها السرية وفي ظل إجراءات أمنية مشددة، وقد تمت الندوة في دورتين، وذلك بعدما تبين أن الدورة الأولى غير كافية لاستكمال النقاش وتعميق الآراء، فتقرر عقد دورة ثانية ستتم هي الأخرى بمدينة الدار البيضاء بنفس الشروط وذلك نهاية شتنبر - بداية أكتوبر 73. وقد حضر هذه الندوة الشهيد عبد اللطيف زروال، أبراهام السرفاتي، مشتري بلعباس، فؤاد الهلالي، التمسماني مصطفى، السريفي محمد، دركال، لعريش عزوز، فزوان مصطفى، محمد الكاموني ورفاق آخرون يمثلون الكليات والمعاهد المذكورة سابقا.

تعتبر هذه الوثيقة إحدى الوثائق الطلابية للمنظمة، حيث تعتبر الأفكار الرئيسية الواردة فيها بمثابة التصور العام، رغم بعض التعديلات الطفيفة التي صارت عليها ممارسة المنظمة داخل الجامعة منذ ذلك الوقت إلى حدود مارس 1976، حيث سيعتقل آخر أطرها وقياداتها.

تلقي الوثيقة الضوء على الكيفية التي كانت تعمل بها المنظمة داخل الجامعة بعد صدور "تقرير 20 نونبر"، ولها جوانب كثيرة تفيد تاريخ منظمة "إلى الأمام" في الحركة الطلابية، والتغييرات التي صاحبت عملها من 1970 حتى صيف 1973، وللوثيقة قيمة تاريخية أخرى لأنها أهم وثيقة أصدرتها في مجال عملها الطلابي، إضافة إلى أنها شكلت الأرضية الأساسية للقطاع الطلابي للمنظمة من أكتوبر 1973 إلى اعتقالات 1976. و لأن الحركة التلاميذية و الحركة الطلابية لم يكونا منفصلين نضاليا، ويخضعان للمنظور العام للمنظمة فيما يخص الشبيبة المدرسية و دورها التكتيكي في تفجير الصراع ضد النظام، تقدم الوثيقة بعض المعطيات عن الحركة التلاميذية خصوصا فيما يتعلق بنضالها المشترك مع الحركة الطلابية، ومن اللافت للنظر، وبعد سنة على تأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ (22 أبريل 1972) تتبنى المنظمة في ظروف سياسية معقدة (قام النظام الكمبرادوري بحل "الإتحاد الوطني لطلبة المغرب" في 24 يناير 1973 وشن هجوما واسعا على الحركة الطلابية و أطرها وقياداتها وهو نفس الشيء الذي تعرضت له النقابة الوطنية للتلاميذ من خلال اعتقال جزء كبير من قيادتها الوطنية في مارس 1973) فكرة تأسيس النقابة السرية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، في سياق خط الاستمرارية النضالية والصمود الذي أسست له جل وثائقها الصادرة منذ نونبر 1972.

لقد سطرت الوثيقة مهام المنظمة بدقة كبيرة وبشجاعة رغم القمع الشديد، ورغم الحصار الذي ضرب على الحركة الطلابية ورغم تراجع البعض، وهي مهام ثلاثية الأبعاد: بعد تنظيمي داخلي، بعد شبه جماهيري وبعد جماهيري. وتلخص الفقرة التالية تلك المهام الثلاثية ذات الصلة بالتنظيم المركزي (الخلايا) والتنظيمات شبه الجماهيرية (الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين) والتنظيم النقابي الجماهيري (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب):

"علينا أن نبني تنظيمنا بناء محكما حتى يكون بالفعل القيادة الفعلية للهجوم المقبل، كما يجب أن نبني الجبهة بناء جديدا من المناضلين الصامدين، والذين عبروا عن التحامهم ونضالهم في أوقات الشدة هذه، ولفظ كل الغازات السامة التي عبرت عن انتهازيتها و انهزاميتها، كما يجب علينا كذلك أن ندرس بجد إمكانية جعل الاتحاد

الوطني لطلبة المغرب، المنظمة الطليعية الوحيدة في الظروف الجديدة، الشيء الذي يستلزم منا أن نفكر في البناء الصحيح للنقابة السرية الجماهيرية حتى نضمن استمراريتها وصمودها."

*** شتنبر 1973:**

صدور الأحكام في حق معتقلي حملة النصف الأول من سنة 1972، 81 معتقلا (منهم 25 حكم غيابي بالسجن المؤبد ومن ضمنهم أبراهام السرفاتي وعبداللطيف زروال). فيما يخص عضو الكتابة الوطنية لمنظمة "إلى الأمام": عبداللطيف اللعبي وعضو اللجنة الوطنية علي فقير، حوكما ب 10 سنوات، وعضو الكتابة الوطنية أمين عبدالحميد حوكم ب 15 سنة. في حين حوكم المنصوري عبدالله وعبدالفتاح الفاكهاني بخمس سنوات موقوفة التنفيذ، وتم إطلاق سراحهما (بالنسبة للفاكهاني لجأ مباشرة إلى العمل السري، بعد ثلاثة أشهر من خروجه من السجن، والتحق بالقيادة المركزية للمنظمة (الكتابة الوطنية).

*** شتنبر 1973:**

على إثر العديد من الإضرابات المطالبة برفع الأجور، وعلى إثر موجة الغلاء، أعلنت حكومة النظام الكمبرادوري في 29 شتنبر عن تحديد أسعار المواد الغذائية الأساسية (الدقيق، الحليب، السميد...) وكذلك أسعار اللوازم المدرسية. وفي 8 دجنبر سيعلن رأس النظام الكمبرادوري عبر الإذاعة والتلفزة عن الزيادة في أجور القطاع العام والشبه العام (قاربت 23 بالمئة)، في نفس الخطاب أعلن كذلك عن الزيادة في أسعار المنتجات الزراعية والبنزين (بين 22 و 33 بالمئة) معللا ذلك بتحفيف تكاليف الدولة وتعويض نفقات إرسال الوحدات العسكرية للشرق الأوسط (80 مليار على حد قوله في خطابه).

*** 20 أكتوبر 1973 إصدار وثيقة: "نحو تهيئ شروط قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية":**

حول الوثيقة: في نفس سياق الصراع داخل الحملم، والذي أصبح جماهيريا حول مجموعة من القضايا، وبعد صدور وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحركة الماركسية – اللينينية" انبرت جريدة "23 مارس"(الجريدة المركزية لمنظمة "23 مارس") للرد على الأطروحات التي جاءت بها الوثيقة، فظهرت مجموعة من الاتهامات الموجهة للمنظمة، كوصف مواقفها بالعفوية و غير ذلك من النعوت و الردود التي قامت بتشويه المواقف المنشورة بجريدة "إلى الأمام"، فكان لابد من الرد على مجموعة من المواقف و التحليلات التي اعتبرتها "إلى الأمام" مشوهة لمواقفها، فجاء صدور وثيقة "لنبن الحزب الثوري تحت نيران العدو" كرد أول للمنظمة بعد وثيقة "الوضع الراهن .."، بينما شكلت وثيقة "نحو تهيئ شروط قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية" الرد الثاني، وكان صادرا عن الكتابة الوطنية حيث قام بصياغتها الرفيق الشهيد عبد اللطيف زروال.

قامت الوثيقة بتحيين مجموعة من التحليلات التي جاءت بها وثيقة "الوضع الراهن ..." تهم مستجدات الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك لدعم الأطروحات التي دافعت عنها "إلى الأمام" في صراعها مع التيار اليميني السائد داخل "23 مارس".

*** 1 نونبر 1973:**

تنفيذ حكم الإعدام في14 من أصل 16 من المحكوم عليهم بالإعدام في محاكمة القنيطرة ل 25 يونيو 1973، وهم من عناصر الجناح الوطني الثوري للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (حركة 3 مارس)، منهم من حمل السلاح إلى جانب المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني في الأراضي المغتصبة (الإثنين الباقيين تم إعدامهما في غشت 1974).

*** 12 دجنبر 1973:**

إفلات فؤاد الهلالي من الاعتقال، وهو عضو اللجنة الوطنية منذ الندوة الوطنية الأولى إلى حدود منتصف 1973، حيث انسحب من اللجنة الوطنية إثر خلافات بفرع الرباط، واستمر في المنظمة كأحد أطرها ومحترفيها الثوريين، وقد تم اعتقال وتعذيب أبيه لمدة 20 يوما لانتزاع مكان تواجد ابنه، وكذا للضغط على هذا الأخير لتسليم نفسه، لكن من دون نتيجة، ليتم إطلاق سراح أبيه في حالة صحية مزرية، وفي نفس الوقت تم اعتقال أخيه الأصغر لنفس الهدف ولكن من دون جدوى.

سنة 1974

*** يناير 1974 إصدار وثيقة "الموقف الوطني الحقيقي من الصحراء ومهام الحركة الجماهيرية وقواها الثورية والديمقراطية"(في العدد 19 من جريدة "إلى الأمام")**

حول الوثيقة: لم يبرح النظام كل مرة بالتلويح بقضية الصحراء، لتصبح تدريجيا نقطة محورية في الوضع السياسي المغربي. حيث التحقت الأحزاب الإصلاحية والحزب التحريفي (التحرر والاشتراكية) بالجدبة الشوفينية للنظام، مما استدعى إصدار موقف سياسي من طرف منظمة "إلى الأمام"، فجاءت افتتاحية جريدة "إلى الأمام" العدد 19 (يناير 74) تحت عنوان: "الموقف الوطني الحقيقي من الصحراء ومهام الحركة الجماهيرية وقواها الثورية والديموقراطية" لتعبر عن موقف المنظمة وتحديد مهام القوى الثورية والديموقراطية.

*** يناير 1974 إصدار بيان "الماركسيون ـ اللينينيون يحاكمون بتونس":**

حول البيان: صدر هذا البيان بجريدة "إلى الأمام"، الجريدة المركزية للمنظمة الماركسية-اللينينية المغربية "إلى الأمام" (عدد 19- يناير 1974). وتبرز الورقة روح التضامن على قاعدة المبادئ الأممية للمنظمة وإيمانها العميق بروح الثورة العربية الجديدة التي يقودها اليسار الثوري الماركسي اللينيني، مع الرفاق التونسيين الذين تعرضوا لحملات قمع واسعة على أيدي النظام الرجعي التونسي، الذي لجأ إلى كل أشكال القمع والتعذيب لتكسير إرادة المناضلين، وعزلهم عن جماهير الشعب التونسي. لكن أطوار المحاكمة التي تعرضوا لها كانت مناسبة ليسجل هذا اليسار التونسي الجديد إحدى الصفحات المشرقة في تاريخ النضال السياسي بتونس.

*** 24 يناير 1974:**

إضراب عام في كلتي الحقوق والعلوم بالرباط لمرور سنة كاملة على حل المنظمة الطلابية "أوطم". كما عرف قطاع الصيد البحري في بداية الشهر، 8 و 9 يناير بالدار البيضاء، إضرابات احتجاجا على الاتفاقية التي أبرمها النظام مع النظام الإسباني بخصوص الصيد البحري. وفي 4 فبراير أضرب عمال نفس القطاع بآسفي وأكادير والبيضاء احتجاجا على ارتفاع (3 مرات) سعر "الغازوال". عرفت هذه السنة إضرابات واحتجاجات متعددة في العديد من القطاعات وفي مختلف المناطق: إضراب عمال جرادة منتصف شهر أبريل وإصابة ثلاثة عمال بالرصاص واعتقال أزيد من عشرين عامل. في 7 ماي انطلاق اضراب عمال شركات السكر. في 14 ماي معارك عمال المعادن والكيماويات والنسيج ... إلى الإضراب العام بميناء البيضاء في 1 نونبر...

*** فبراير 1974:**

إصدار نص "**الاستعمال الخلاق لسلاح التنظيم**" (صدر في **العدد الرابع** من **النشرة المركزية الداخلية** "**الشيوعي**".

*** 8 مارس 1974 إصدار وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي"** الموجهة للنقاش مع "الخط الثالث"، فصيل "لنخدم الشعب.

حول الوثيقة: بعد انطلاق الخلاف بين منظمة "إلى الأمام " ومنظمة "23 مارس"، وحينما كان الصراع خلال سنة 1973 قد دخل مرحلة متطورة، حيث بدأت تظهر في الأفق داخل منظمة "23مارس" معالم اتجاه قريب من أطروحات "إلى الأمام" (وهو الاتجاه الذي سيطلق عليه فيما بعد اسم "الاتجاه الإيجابي")، كان يتبلور تدريجيا في احتكاك مع مناضلي المنظمة، انفتح النقاش مع الفصيل الثالث داخل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية (المعروف ب "لنخدم الشعب" الذي كان قد تشكل على إثر خلاف داخل منظمة "23 مارس"). ومما ساعد على التقارب بين المنظمة وهذا الفصيل كونه كان يخوض هو الآخر بعد انشقاقه عن منظمة "23 مارس"، صراعا مريرا ضد الخط الإيديولوجي والسياسي السائد داخلها، وباحتكاكه بمناضلي المنظمة أدرك الفارق القائم بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، بعد أن كان يقيم خلطا بينهما، حيث لم يفرق بين الخطين السائدين داخل كل تنظيم. وبعد اتصالات أولية مع هذا التنظيم وبعد تبادل الوثائق الأساسية لكل منهما، قامت قيادة فصيل "لنخدم الشعب" بمناقشة وثائق منظمة "إلى الأمام" التي توصلت بها، مبدية مجموعة من الملاحظات والانتقادات، وكذلك مجموعة من التساؤلات، فجاء رد منظمة

"إلى الأمام" مصاغا في وثيقة هامة ستحمل عنوان "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي" المؤرخة بتاريخ 8 مارس 1974.

الوثيقة هي إحدى أهم وثائق منظمة "إلى الأمام"، لكونها تتضمن عرضا مكثفا لأهم أطروحاتها الثورية، وذلك لكون علاقة المنظمة بفصيل "لنخدم الشعب" كانت حديثة العهد آنذاك، وكان لازما أن يتم إعطاؤه نظرة شاملة عن خطها وجوانب من تجربتها.

لم تعنى الوثيقة بالجوانب التنظيمية فقط، بل تطرقت لقضايا منهجية وسياسية واستراتيجية وحتى إيديولوجية، وذلك ضمن نظرة كانت تتوخى النقاش الرفاقي وتسعى إلى توفير شروط وحدة الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية. وقد أعطت أهمية كبيرة لتلك الوحدة انطلاقا من التجربة المعاشة (بسلبياتها وإيجابياتها) مع منظمة "23مارس".

*** أبريل 1974:**

انعقاد الندوة الوطنية لمنظمة "23 مارس"، وانبثاق لجنة وطنية أغلبيتها من الاتجاه الذي اعتبرته منظمة "إلى الأمام" ب "الإيجابي" (تبنت هذه الندوة موقف "حق تقرير المصير لجماهير الصحراء").

*** أبريل 1974:**

قرار النظام الفاشي بإسبانيا الإسراع بإجراء "استفتاء الحكم الذاتي" بالصحراء الغربية تحت مظلته.

*** ماي 1974:**

التفاف الأحزاب الإصلاحية حول النظام وإعلانها عن استعدادها لمساندته ودعمه من أجل "استرجاع الأراضي". حيث عرفت بداية السنة استعدادا كبيرا من طرف النظام لتوجيه الرأي العام الداخلي وشحنه ب "الأهمية

الوطنية للصحراء التي توجد تحت الاحتلال الإسباني"، فأصبحت قضية الصحراء الغربية طريق النظام وبوابته لما سيعرف بشعار "الوحدة الوطنية". في إطار هذه الحملة، تم تعيين مبعوثين للنظام لتسويق "مغربية الصحراء" حيث نجد عبدالرحيم بوعبيد مبعوثا للصين وباكستان والهند، وعلي يعتة مبعوثا للنظام بدول "أوروبا الشرقية".

*** ماي 1974:**

(بدايات ماي) اعتقال عبدالرحمان النوضة، وهو أحد الأطر السرية النشيطة للمنظمة بمدينة الدار البيضاء، على إثر وشاية من أحد العناصر المشبوهة العاملة بالوسط الجمعوي. تعرض لتعذيب وحشي شديد وأبان عن شجاعة أمام جلاديه وجسد مبدأ الصمود.

*** ماي 1974:**

إصدار وثيقة "**حول تدقيق بعض المفاهيم**"، تتعرض لمفهوم "القوى الوطنية والديمقراطية" ومفاهيم أخرى.

*** ماي 1974:**

إصدار وثيقة "**أهمية سلاح النظرية**" ووثيقة "**ما هو الإطار الشيوعي**"، والوثيقتان صدرتا ضمن برنامج المنظمة التكويني الذي سيعرف انطلاقته في يونيو 1974، وذلك تفعيلا لمهمة تأسيس مدرسة تكوينية للمنظمة (انطلق هذا البرنامج بتكوين أول فوج وسمي ب "**فوج ماو تسي تونغ**").

*** في منتصف 1974:**

عودة التنسيق السياسي بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس" (بعد انبثاق لجنة وطنية جديدة داخل منظمة "23مارس"، أغلبيتها من "الاتجاه الإيجابي").

*** 22 يونيو 1974:**

إصدار بيان مشترك بين المنظمتين يضم الموقف من الصحراء الغربية (غير متوفر) (تنازلت منظمة "إلى الأمام" في هذا البيان عن مفهوم "الشعب الصحراوي" لصالح مفهوم "جماهير الصحراء"، وذلك بهدف تحقيق التقارب مع منظمة "23 مارس" التي استطاع "الجناح الإيجابي" الحصول على أغلبية في لجنتها الوطنية)

*** 8 يوليوز 1974:**

إعلان رأس النظام الكمبرادوري بتخصيص سنة 1975 سنة ل "تحرير الأراضي المغربية".

*** 21 يوليوز 1974:**

إصدار زعيم حزب "التحرر والاشتراكية" (المحظور حينها) كتابا تحت عنوان "الصحراء الغربية المغربية"، يدافع فيه عن طرح شوفيني بخصوص الصحراء الغربية. الكتاب يعود إلى شتنبر 1972 قبل إصداره وتوزيعه سنة 1974 من طرف النظام، حيث قام هذا الأخير في البداية بمنع طبعه.

*** 29 يوليوز 1974:**

صدور منشور موقع باسم منظمة "إلى الأمام" حول الأوضاع المزرية بمدينة طنجة: "**حكم الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي حكم العطش والجوع والطرد والسيمي**"

صدر هذا البيان في ظل أجواء مشحونة كانت تعيشها مدينة طنجة، جراء انعدام الماء ومعاناة جماهير طنجة من ذلك، وخاصة في الأحياء الشعبية

من المدينة، حيث سقط 5 مواطنين موتى نتيجة العطش. وفي نفس الوقت كانت الطبقة العاملة في طنجة تتعرض لحملات الطرد، كما وقع في معمل "تيسمار" حيث تعرض 48 عامل للطرد. كما عرفت ثانويات طنجة طرد 440 تلميذ، وكانت نسبة النجاح في الشهادة متدنية لحد أن الأغلبية من التلاميذ أصبحت مهددة بالطرد والعطالة.

كانت مدينة طنجة صيف 1974 تحترق تحت وطأة ارتفاع الأسعار وانعدام الماء والطرد والتهميش الذي اكتوى بناره عشرات الألوف من ساكنة الأحياء الشعبية والعمال والكادحون، نار زادتها حرارة الموسم والصراع الطبقي لهيبا.

لخدمة الجماهير والدفاع عن مصالحها لم يكن مناضلو المنظمة ومناضلاتها يعرفون شيئا اسمه "العطلة النضالية". فما أن انفجر الوضع حتى كانوا إلى جانب الجماهير منددين بالوضع القائم، ومحرضين على النضال، وفاضحين مرة أخرى ديماغوجيات النظام، وداعين إلى الوقوف في وجهه والتصدي لسياساته.

وفي قلب النضال، وتحت القمع المسلط على رقاب جماهير المدينة، انكتب هذا المنشور الذي حمله مناضلو ومناضلات المنظمة إلى المعامل والثانويات والأحياء الشعبية (بني مكادة، المصلى، السانية.....). وهب مناضلو ومناضلات النقابة الوطنية للتلاميذ للدفاع عن المطالب العادلة للحركة التلاميذية والحركة الجماهيرية.

*** غشت 1974:**

انطلاق حملة اعتقالات واسعة بمدينة طنجة على إثر منشور 29 يوليوز حول الأوضاع المزرية بالمدينة، الحملة التي استهدفت عمالا (بمساعدة الباطرون الذي أعطى أسماء العمال للبوليس) وتلاميذ وطلبة ومواطنين في إحدى أكبر الحملات التي تعرضت لها المنظمة والنقابة الوطنية للتلاميذ بمدينة طنجة. وتعرف هذه الحملة ب "حملة غشت "حيث استعملت كل الوسائل لاعتقال المناضلين (اعتقال عائلاتهم مما سبب لإحداهن حالة اجهاض...)

تم نقل المعتقلين، بعد تعذيبهم في مراكز القمع بمدينة طنجة، إلى المعتقل السري "درب مولاي الشريف" بالبيضاء، حيث قضوا أكثر من سنة من التعذيب النفسي والجسدي ليقدموا إلى محاكمة الدار البيضاء في 3 يناير 1977، ولينالوا عشرات السنين من السجن في إطار محاكمة صورية طبخها النظام للحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية.

*** 20 غشت 1974:**

إعلان الحسن بأن "الاستفتاء" بخصوص الصحراء الغربية لا يعني سوى "إعادة إدماج الصحراء بالمغرب". وذلك بعد أن صدر في نفس اليوم، 20 غشت 1974، إعلان النظام بإسبانيا عن عزمه إجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء الغربية حيث كان قد أجرى في نفس السنة بإحصاء لسكان الصحراء الغربية.

*** 23 غشت 1974:**

يحصل "شيوعيو" علي يعتة رسميا على الترخيص باسم حزب "التقدم والاشتراكية"، وذلك بعد حل حزب "التحرر والاشتراكية" من طرف النظام في سنة 1969، حيث كان قد تحول "الحزب الشيوعي" في يونيو 1968 إلى حزب "التحرر والاشتراكية".

*** 25 غشت 1974:**

انطلاق المؤتمر الثاني لجبهة البوليساريو، الذي انتهى في 30 غشت، وإعلان الجبهة "الاستقلال الشامل للصحراء الغربية".

*** شتنبر 1974 إصدار وثيقة "حول الصمود" (غير متوفرة):**

وهي وثيقة تحدد الكيفية التي يجب بها مواجهة الجلاد عند الاعتقال (معروفة ب "**كيف نتجاوز القمع**")

*** شتنبر 1974:**

إصدار وثيقة مشتركة بين التنظيمين "**طريقان لتحرير الصحراء**" (غير متوفرة) ، وهي تتضمن مجموعة من الوثائق حول الصحراء.

*** أكتوبر 1974:**

إصدار وثيقة مشتركة بين المنظمتين: "**الخطة التكتيكية المشتركة**" (غير متوفرة)، وهي الوثيقة التي بلورت أطروحة "الجبهة العريضة لعزل النظام".

الخطوط العامة لأطروحة "الخطة التكتيكية المشتركة":

- النضال من أجل عزل النواة الفاشية للنظام.

- جبهة عريضة ضد النظام تستطيع لف كل القوى والعناصر الوطنية والديمقراطية (هناك تغيير تاكتيكي في الموقف من الأحزاب الوطنية والديمقراطية لدى إلى الأمام).

- برنامج ديمقراطي يستجيب للمطالب الديمقراطية المستعجلة للشعب المغربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

- الموقف من الصحراء: (تأجيل "إلى الأمام" لإعلان موقفها المبدئي الكامل والاكتفاء بصيغة "جماهير الصحراء"، وتأكيد حقها في تقرير مصيرها، بدل صيغة "الشعب الصحراوي" وحق تقرير المصير).

*** أكتوبر 1974 إصدار النظام الداخلي لمنظمة "إلى الأمام":**

حول نص النظام الداخلي:

يكتسي هذا النص أهمية خاصة باعتباره أول نظام داخلي تمت صياغته في تاريخ المنظمة. فإلى حدود أكتوبر 1974، كان العمل التنظيمي الداخلي للمنظمة يعتمد على مبادئ ومفاهيم لم تكن مكتوبة وموثقة، بل متعارف عليها بين أطر ومناضلي المنظمة.

وإذا كانت الأطر الأولى المؤسسة للمنظمة قد حملت معها خبرات تنظيمية آتية من تجربة الحزب الشيوعي التحريفي المغربي، أو من تجارب اليسار الفرنسي (اليسار البروليتاري ...)، أو من خلال القراءات الشخصية، فالمسار التنظيمي مر بطورين مختلفين، لكل منهما خصائصه. طور أول امتد من التأسيس (30غشت 1970) إلى حدود 20 نونبر 1972)، وتميز سياسيا بخط العفوية، وتنظيميا بنهج اللامركزية الذي جاء كرد فعل قوي على البيروقراطية المفرطة التي كانت سائدة في الحزب الشيوعي التحريفي. ومعلوم، من خلال وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد ونقد ذاتي"، كيف كانت العلاقات التنظيمية الداخلية، حيث كانت لا تقوم على مركزية ديموقراطية، وظلت القيادة تمارس كتنسيق أكثر منها مركزية، حتى بعد الندوة الوطنية التي انعقدت في الرباط بتاريخ 31 دجنبر71 – 1يناير72، والتي دعت إلى تشكيل قيادة مركزية في غياب تصور متكامل لديها لبناء منظمة ثورية مركزية.

أما الطور الثاني، فقد دشنه صدور وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" الصادرة في 20 نونبر 1972، التي امتد بها العمل إلى 1980. وقد انطلقت الوثيقة من تقييم تجربة المنظمة السابقة لتستخلص سبعة

محاور لبناء منظمة ماركسية- لينينية طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا، منظمة ثورية يشكل فيها تنظيم المحترفين الثوريين النواة الأساسية والصلبة.

إن التقدم الحاسم في الخط التنظيمي والسياسي تبلور تدريجيا من الندوة الوطنية الأولى التي حسمت الموقف لصالح لخط الثوري الجماهيري ودحضت أطروحات الخط الإصلاحي الذي كان يتزعمه ريموند بنعيم، والذي سيندحر إبان اعتقالات سنة 1972.

ابتداء من سنة 1973، وفي مجهودات متواصلة لإعادة بناء المنظمة وهيكلتها على ضوء "وثيقة عشرة أشهر...."، ستدخل المنظمة، ابتداء من أوائل 1974 إلى أكتوبر 1974، في نقاشات معمقة لمشروع نظامها الداخلي، حيث ساهم الجميع في مناقشته، وبعد ندوتين للأطر انعقدتا في إحدى المقرات السرية بمدينة الدار البيضاء، سيتم حسمه من طرف قيادة المنظمة في أكتوبر 1974.

كان المشروع الأولي يضم إضافة إلى مواد النظام الداخلي ديباجة عامة تعرض لأهم القضايا في الخط الإيديولوجي و الإستراتيجي للمنظمة من قبيل الماركسية – اللينينية إسهامات ماو تسي تونغ، الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، نظام الجمهورية الديموقراطية الشعبية، المجالس العمالية و الشعبية كشكل للسلطة، الحرب الشعبية كطريق لحسم السلطة، الحزب الثوري للطبقة العاملة، التحالف العمالي – الفلاحي، الجبهة الوطنية المتحدة ... و عموما استمد النظام الداخلي فلسفته من تجربة المنظمة و من تجربة الحركة الشيوعية العالمية المناهضة للتحريفية ، و من مساهمات الرفاق في النقاش.

ملحوظة: يتألف النص النهائي من النظام الداخلي من ديباجة تقع في ثلاث صفحات صغيرة من حجم كراس صغير، أما نص النظام الداخلي فيتألف من سبعة فصول و26 مادة.

وللتذكير، فالمنظمة كانت تستعد لعقد مؤتمرها الوطني الأول، لكن اعتقالات نونبر 1974 (اعتقال الشهيد عبد اللطيف زروال، أبراهام السرفاتي، محمد السريفي، محمد البكراوي) و اعتقالات يناير 1975(اعتقال عبد الله زعزاع، فؤاد الهلالي، مصطفى التمسماني، ادريس بنزكري...) كانت ضربة مفاجئة للمنظمة، مما سيكون له عواقب وخيمة أثرت سلبا على ذلك المسار الذي كان يسير نحو توفير الشروط السياسية و التنظيمية و الأمنية لعقد المؤتمر الوطني الأول (الذي لو عقد كان سينتخب الشهيد عبد اللطيف زروال كأول أمين عام للمنظمة الماركسية – اللينينية المغربية" إلى الأمام").

*** أكتوبر 1974:**

صدور **العدد الأول** من **النشرة السرية "الشرارة"**، وهي **موجهة إلى الطبقة العاملة.**

*** بداية نونبر1974:**

انطلقت حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من مناضلي وأطر وقيادة منظمة "23 مارس"، وهي الحملة التي قضت على هذه المنظمة بالداخل (ستتشكل قيادة جديدة لها بالخارج في 1975، والتي أطلقت مسلسل التراجعات وتغيير مواقف "23 مارس" من مجمل القضايا السياسية والإيديولوجية). مع هذه الحملة، ستصل موجة الاعتقالات لمنظمة "إلى الأمام" التي كانت حينها قد استعادت منذ نهاية أبريل 1974 عملية التنسيق السياسي مع منظمة "23 مارس".

*** 5 نونبر 1974:**

اعتقال عضو الكتابة الوطنية عبداللطيف زروال على إثر موعد، في إطار عمل لجنة التنسيق، مع أحد أعضاء المكتب السياسي لمنظمة "23 مارس". هذا الأخير حضر للموعد مصحوبا بالبوليس السري التابع ل "درب موالاي الشريف".

*** 9 نونبر 1974:**

اعتقال عضو القيادة الوطنية أبراهام السرفاتي. لا زال هذا الاعتقال يلفه الغموض، حيث اعتقل أبراهام السرفاتي بمقر سكناه الذي يجهله الجميع، وبدون أي استثناء. فحين اعتقاله المفاجئ داخل منزله، كانت لدى أبراهام فاتورات الماء والكهرباء التي كان قد أدى ثمنها للتو، وهي تحمل عنوان المقر التقني المركزي للمنظمة والذي كان يسكنه محمد السريفي. حاول أبراهام السرفاتي بلع تلك الأوراق، إلا أن عناصر الجهاز القمعي استطاعت إخراجها وبالتالي الحصول على عنوان المقر التقني المركزي.

*** 9 نونبر 1974:**

اعتقال محمد السريفي عند مخرج العمارة التي يوجد بها المقر التقني المركزي. محمد السريفي، هو عضو في الجهاز التقني المركزي للمنظمة، وأحد أطر المنظمة الأساسيين في الجهاز السري المكون من المحترفين الثوريين للمنظمة. كان يشرف على طبع وإصدار جريدة "إلى الامام"، وهو كذلك عضو سابق باللجنة الإدارية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ـ المؤتمر 15 ـ نقل مباشرة إلى "درب مولاي الشريف" حيث تعرض لتعذيب شديد من طرف الجهاز القمعي للنظام.

*** 11 نونبر 1974:**

إفلات فؤاد الهلالي من الاعتقال مجددا، وذلك بعد محاولته تقصي وضعية المقر التقني المركزي السري، بعد تخلف محمد السريفي عن موعد له معه، حيث كان قد طاله الاعتقال يوم 9 نونبر.

*** 14 نونبر 1974:**

استشهاد الرفيق عبداللطيف زروال تحت التعذيب الوحشي لأجهزة النظام الملكي من دون أن تتمكن هذه الأجهزة من الحصول عن أي معطيات، حيث سلم الجهاز الطبي بعد ذلك شهادة طبية مزورة باسم مزور (البقالي).

*** أواخر 1974:**

خطاب رأس النظام الكمبرادوري (المعروف بخطاب أكادير)، وإعلان نيته على اجتثاث الحملم وكل الحركة الثورية المغربية.

سنة 1975

*** يناير 1975:**

تأسيس "الاتحاد للاشتراكي للقوات الشعبية" خلال "المؤتمر الاستثنائي من 10 إلى 12 يناير، و "عودة" إصدار جريدة "المحرر"، حيث جاء في تقريره المذهبي "أن الاتحاد يسعى مع كل المغاربة 'رجالا ونساء' لبناء المغرب المستقل تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة..."

*** 28 يناير 1975:**

اعتقال عبدالله زعزاع، عضو اللجنة الوطنية منذ الندوة الوطنية الأولى والمسؤول الأول عن اللوجيستيك: المنازل السرية، نقل الأجهزة والوثائق ونقل الرفاق). جاء اعتقاله على إثر موعد له مع أحد الرفاق المنسحبين من المنظمة.

تم تهديده وتفتيشه حيث وجد لديه مجموعة من المفاتيح لمقرات سرية للمنظمة (ثلاث مقرات). تم اقتياده إلى "درب مولاي الشريف" وتعريضه لتعذيب شديد توصل من خلاله الجهاز القمعي لعناوين المقرات الثلاث.

*** 29 يناير 1975:**

اعتقال مصطفى التمسماني بأحد مقرات المنظمة بحي إفريقيا بالبيضاء. وهو أحد أطر المنظمة، ومن المؤسسين لتنظيم "إلى الأمام" بمدينة طنجة ومن المحترفين الثوريين للمنظمة، وكذلك مسؤول في الجهاز التقني (تزوير الوثائق وطبع البطائق الوطنية).

*** 30 يناير 1975:**

اعتقال فؤاد الهلالي عضو اللجنة الوطنية سابقا، وعضو الجهاز التقني المركزي منذ 1974 (إلى جانب أبراهام السرفاتي ومحمد السريفي)، واعتقال ادريس بنزكري عضو اللجنة الوطنية منذ خريف 1972، بأحد مقرات المنظمة بحي إفريقيا بالدار البيضاء. جاء الاعتقال لحظة اجتماع إحدى خلايا المنظمة (خلية 23 مارس)، التي كانت تضم إلى جانب الهلالي (مسؤولا)، عبد الله زعزاع (اعتقل في 28 يناير) وعبدالله الحريف الذي التحق بخلية المنظمة شهرا قبل هذا الاعتقال. تم اقتياد الهلالي والحريف وبنزكري، هذا الأخير كان يقيم بشكل مؤقت بالمقر بسبب المرض الذي أوقفه عن عمله النضالي، نحو المعتقل السري "درب مولاي الشريف".

*** الأعضاء المتبقون في القيادة الوطنية للمنظمة بعد حملة اعتقالات نونبر 1974 / يناير 1975:**

بقي عضوين من الكتابة الوطنية: المشتري بلعباس عضو الكتابة الوطنية منذ الندوة الوطنية الأولى، وعبدالفتاح الفاكهاني الذي اعتقل في 8 مارس 72 وأطلق سراحه سنة بعد ذلك ليلتحق بالكتابة الوطنية، وعضو من اللجنة

الوطنية الصافي حمادي الذي التحق بالقيادة في خريف 72. (سيلتحق بهذه القيادة بعد حملة الاعتقالات عبدالله المنصوري).

الطور الثالث من المرحلة الثورية

من اعتقالات 1974 / 1975 إلى الانفجار التنظيمي لسنة 1979 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم 1980.

*** 12 فبراير 1975:**

من أجل
عزل الحكم الرجعي العميل
تعزيز الوحدة النضالية
تحقيق البرنامج الديمقراطي

إصدار وثيقة "من أجل عزل الحكم الرجعي، تعزيز الوحدة النضالية، تحقيق البرنامج الديمقراطي".

دعا البرنامج الديمقراطي الذي طرحته القيادة الوطنية المتبقية قوى الإصلاح لتشكيل "الجبهة العريضة"، حيث اعتمد هذا البرنامج على الأطروحة المركزية التي صدرت في "الخطة التكتيكية المشتركة" لأكتوبر 1974، والداعية لتشكيل "جبهة عريضة لعزل النظام"، في هذه الفترة لم يكن هذا النظام سوى ما أطلق عليه ب "الطغمة الثلاثية": الحسن ـ عبدالله ـ الدليمي".

*** 21 ـ 22 ـ 23 فبراير 1975:**

حزب التقدم والاشتراكية يعقد مؤتمره بالدار البيضاء، وانتخب علي يعتة كاتبا عاما له.

*** 25 فبراير 1975:**

صدور ظهير يتعلق ب "تنظيم الجامعات" (ما عرف ب "الإصلاح الجامعي 75")، كان من بين أهدافه تشتيت الكتلة الطلابية ونضالاتها، والتي كانت متمركزة بالخصوص بعاصمة النظام السياسي، وفرض ما سمي ب "مكتب تعاضدية الطلبة" (التعاضديات الإدارية).

*** ربيع 1975:**

صدور **العدد الأول والوحيد** من **نشرة "4 مايو"**، وهي نشرة **موجهة للطلبة**.

(على الأرجح في بداية ماي، لرمزية تاريخ 4 ماي الذي يؤرخ لإضراب الطلبة احتجاجا على زيارة وزير خارجية نظام فرانكو الفاشي، لويز برافو في 4 ماي 1970)

*** ماي / يونيو 1975:**

زيارة "منظمة الأمم المتحدة" للصحراء الغربية، وللبلدان الثلاثة (موريتانيا، المغرب والجزائر).

*** 6 يونيو 1975:**

إعلان مشترك لحزبي "الاستقلال" و"الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، يتهمون فيه الحكومة الجزائرية بالتواطؤ مع السلطات في مدريد لجعل الصحراء الغربية ولاية جزائرية جديدة (حمل الإعلان لغة تهديدية بالدعوة لاجتياح ما أطلقوا عليه ب "إقليم الصحراء" في حالة عدم التوصل إلى حل سلمي).

*** غشت 1975:**

وصول المجموعة 79 إلى سجن غبيلة بالدار البيضاء (معتقلو نونبر 1974)، وهي تضم مناضلي منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس".

*** غشت 1975:**

صدور "تقييم غشت 75"، في نشرة "الشيوعي"، من طرف القيادة المتبقية، للجواب على الوضع الذاتي للمنظمة بعد الاعتقالات. ركز هذا التقييم على ضرورة التجذر داخل الجماهير وتصعيد العمل الدعائي لفك العزلة على طريق التقدم في الارتباط بالجماهير. غلب على هذا التقييم الجانب "التقني" (المفاتيح المواعيد...) كما جاء خاليا من أي بعد سياسي وإيديولوجي يدفع بالمنظمة إلى تجاوز مخلفات الضربة.

*** غشت 1975:**

إصدار القيادة الوطنية المتبقية للعدد 25 من جريدة "إلى الأمام" به مقال يحمل عنوان: "**حول الأحزاب الملكية**"

صدر هذا المقال بعد سكوت طويل عن فضح ونقد هذه الأحزاب. والمقال عبارة عن تطوير ل "البرنامج الديمقراطي" الذي كانت أطروحته المركزية هي الدعوة إلى "جبهة عريضة لعزل النظام"، في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب الإصلاحية ملتفة كلها حول النظام ("الوحدة الوطنية" و"السلم الاجتماعي")، وتقود حملات مسعورة وشوفينية ضد الحملم وضد منظمة "إلى الأمام".

*** 26 شتنبر 1975:**

اجتماع رأس النظام الكمبرادوري بعمال الأقاليم و"أداء اليمين الرسمي" بعدم الكشف عن الإعداد السري لخطة النظام: "المسيرة". وبمجرد عودتهم بدأ جرد، وتحت ذرائع مختلفة، للمنتجات والمواد الاستهلاكية المتاحة ووسائل النقل من حافلات وشاحنات ووسائل الإقامة من خيام وأغطية...

*** 16 أكتوبر 1975:**

يعلن رأس النظام الكمبرادوري في خطاب رسمي من مراكش عن تنظيم ما سمي ب "المسيرة الخضراء" للسيطرة على الصحراء الغربية. وهو اليوم نفسه، 16 أكتوبر، الذي دعت فيه "محكمة العدل الدولية"، بعد أن تقدم النظام الكمبرادوري سابقا بطلب استشاري لدى "الجمعية العامة" في أواخر 1974، إلى تطبيق قرار هذه الأخيرة (القرار 1514 في 13 دجنبر 1974) حول تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية وتطبيق مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء.

*** 19 أكتوبر 1975:**

صدور بيان لمنظمة "إلى الأمام" حول "المسيرة الخضراء"

*** 23 أكتوبر 1975:**

دعا رأس النظام الكمبرادوري في خطاب له، بعد لقاءه مع الوزير الإسباني "خوسي سوليس رويز" الذي حل خصيصا بقصر الحسن، إلى المصالحة واستعداده لتأجيل "المسيرة" في حال وافقت إسبانيا على "الإطلاق الفوري للمشاورات مع الأطراف المعنية". وفعلا، كما اتفق الحسن والوزير الاسباني، انطلقت المشاورات بمدريد بين الدول الثلاث (إسبانيا، المغرب وموريتانيا) بحضور مسؤولين عن العمل الدبلوماسي والعسكري والمصالح

الاقتصادية. كانت الجزائر غائبة عن المشاورات، وأعلنت أنها لا تقبل أي حل خارج قرارات الأمم المتحدة، وأنها تعارض أي اتفاق إسباني ـ مغربي. فشلت هذه المشاورات بين "عصمان" و"خوان كارلوس" (وهو ابن الفاشي فرانكو الذي كان حينها مريضا، حيث سيتوفى في 20 نونبر) ولم تسفر عن أي نتيجة.

*** 5 نونبر 1975:**

يعلن رأس النظام الكمبرادوري في خطابه من أكادير عن انطلاقة "المسيرة الخضراء" يوم 6 نونبر.

*** 9 نونبر 1975:**

يعلن رأس النظام الكمبرادوري "وقف المسيرة" ويطلب من المشاركين العودة بعد مسيرة ما بين 20 و 30 كلم وسط الصحراء الغربية. قرار توقيف "المسيرة" جاء بعد تلقي رأس الدولة لتأكيد إسباني بأن المفاوضات الحاسمة في قضية الصحراء الغربية ستبدأ.

كلفت هذه الحملة ما يقارب 300 مليون دولار (وفق الصحافة الفرنسية)، وكانت بمساعدة خارجية من طرف النظام الرجعي بالسعودية. إضافة إلى ما سمي ب "القرض الوطني من أجل الصحراء" عن طريق ما أطلق عليه ب "الاشتراك الطوعي" الذي أصبح في واقع الأمر ضريبة إلزامية تحت شعار "100 مليار من أجل الصحراء"، ابتداء من 9 يوليوز 1976 (جاء في خطاب الكمبرادور يوم 8 يوليوز بمناسبة عيد شبابه 47)، حيث حصل النظام من خلالها على ما قيمته 108 مليار في أقل من ثلاثة أشهر.

*** 12 نونبر 1975:**

انطلاق المفاوضات الثلاثية بمدريد.

*** 14 نونبر 1975:**

انتهاء المفاوضات بمدريد، وإعلان الاتفاقية الثلاثية لاقتسام الصحراء الغربية، حيث حصل النظام الكمبرادوري بالمغرب على منطقة الساقية الحمراء، ونظام موريتاينا على منطقة وادي الذهب. (في 10 دجنبر 1974 كان قد عقد لقاء سريا بين النظامين في فاس وتم الاتفاق بين الطرفين حول قضية الصحراء الغربية)

في إعلان مبادئ الاتفاقية الثلاثية:

ـ "تأكيد إسبانيا على قرار إنهاء الاستعمار بالصحراء الغربية من خلال وضع حد للمسؤوليات والسلطات التي لها في هذه المنطقة".

ـ "تشرع إسبانيا على الفور في إنشاء إدارة مؤقتة للمنطقة بمشاركة المغرب وموريتانيا وبالتعاون مع "الجماعة" (شيوخ بعض القبائل الصحراوية)، حيث ستعمل على نقل المسؤوليات والصلاحيات".

ـ "من أجل تحقيق هذه الغاية، تم الاتفاق على تعيين نائبين، أحدهما باقتراح المغرب، والآخر من موريتانيا، لمساعدة حاكم المنطقة في مهامه". (سيتم تعيين مدير ديوان الحسن أحمد بنسودة نائبا للحاكم الإسباني بالعيون في 23 نونبر 1975)

ـ "سينتهي الوجود الإسباني بالمنطقة قبل 28 فبراير 1976".

وفيما يخص البنود الاقتصادية لهذه الاتفاقية، فقد تم وضع خطة لاستغلال حقول فوسفاط "بوكراع" بمشاركة مغربية نسبتها 65 بالمئة وإسبانية بنسبة 35 بالمئة (بدأت المفاوضات بهذا الشأن في 20 يناير 1976 بين المعهد الاسباني للصناعة ومكتب الفوسفاط وتم توقيع الاتفاقية في 24 أبريل 1976) . وفي مجال الصيد، تقر البلدان بحقوق الصيد في مياه الصحراء لصالح 800 قارب إسباني لمدة 20 سنة وبنفس الشروط الحالية، باستثناء الرسوم

التي يتعين دفعها ابتداء من السنة السادسة. خلال السنوات الخمس الأولى، سيتم إعفاء قوارب الصيد الإسبانية من جميع الرسوم. وعلى مدار الخمسة عشر عاما التالية، سيدفعون رسوما ستكون أفضل ما يمكن منحه لأي دولة ثالثة مع تخفيض متفق عليه. وبخصوص الملكية الخاصة يتعهد المغرب وموريتانيا باحترام الممتلكات الإسبانية الخاصة في الصحراء وضمان حرية التصرف فيها وتعويض أصحابها في حالة نزع الملكية. (هناك بنود أخرى حول التنقيب عن المعادن والتعدين ومناجم الصلب والتصنيع الكيميائي والزراعة وبناء السفن لأجل النقل البحري والسياحة)

*** نونبر 1975:**

إضراب عن الطعام لما تبقى من مجموعة 44 (معتقلو منتصف 1972)، حيث دام الإضراب 18 يوما، احتجاجا على نقل بعض المعتقلين إلى مراكز الشرطة لتعذيبهم.

*** 11 دجنبر 1975:**

مناوشات عسكرية في العيون واقتحام جيوش النظام الملكي للمدينة (4000 جندي)، بعد ان اقتحمت قبل ذلك منطقة السمارة في 28 نونبر بقيادة الدموي الدليمي. وهو اليوم، 28 نونبر الذي اجتمعت فيه "الجماعة" (شيوخ القبائل) بمنطقة "الكلتة"، وإعلان حل الجماعة وتأسيس المجلس الوطني الصحراوي، واعتبار جبهة البوليساريو الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي.

*** 18 دجنبر 1975:**

اغتيال عمر بنجلون، أمام منزله بالبيضاء، على يد القوى الظلامية (الشبيبة الإسلامية) بتواطؤ مع النظام.

سنة 1976

*** 14 يناير 1976:**

النظام الكمبرادوري يعقد صفقة شراء 25 طائرة حربية (ف1) من فرنسا.

*** 16 يناير 1976:**

وصول المجموعة 26 إلى سجن غبيلة بالدار البيضاء (من معتقلي خريف 74 / يناير 75)، حيث تم نقل المعتقلين مباشرة من المعتقل السري "درب مولاي الشريف" إلى محكمة الاستئناف وتقديمهم أمام قاضي التحقيق، ومن تم إلى سجن غبيلة.

*** 20 يناير 1976:**

اعتقال عضو القيادة الوطنية المتبقية عبدالفتاح الفاكهاني بأحد المقرات السرية للمنظمة بالدار البيضاء وقد تم العثور لديه على مفتاحين لمنزلين كان يقطن بهما بعض مناضلي المنظمة، الذين سيتم اعتقالهم هم الآخرين.

*** 25 يناير 1976:**

اعتقال عبدالله المنصوري عضو القيادة الوطنية المتبقية، ونقله للمعتقل السري "درب مولاي الشريف".

*** 27 ـ 29 يناير 1976:**

انطلاق مواجهات عسكرية ب "أمكالة" بين البوليساريو وعسكر النظام الملكي، والتي استمرت إلى حدود 15 فبراير.

*** 26 فبراير 1976:**

إعلان الانسحاب الرسمي للاحتلال الاسباني من المنطقة، وذلك قبل التاريخ المحدد في اتفاقية 14 نونبر 1975، ودخول النظام الكمبرادوري إلى مدينة العيون. هذا وقد تم الإعلان سابقا، في 15 يناير 1976 بمدريد، من طرف وزير الشؤون الخارجية الإسباني خلال استجواب تلفزي، خوسي ماريا، عن أن إسبانيا انسحبت نهائيا من الصحراء الغربية.

*** 27 فبراير 1976:**

إعلان الكاتب العام لجبهة البوليساريو السيد الوالي، ب "بير لحلو"، عن قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"

*** 1 مارس 1976:**

اعتقال عضو القيادة الوطنية المتبقية حمادي الصافي من طرف جهاز المخابرات، حين كان يتأهب لكراء إحدى المقرات الجديدة بعد انكشاف المقر الذي يوجد به الفاكهاني.

*** 2 مارس 1976:**

اعتقال آخر عضو من القيادة الوطنية المتبقية، المشتري بلعباس، من طرف جهاز المخابرات، على إثر موعد له مع أحد الرفاق.

ملحوظة: شملت حملة هذه الاعتقالات، التي انطلقت منذ دجنبر 1975، والتي شملت، إلى جانب اعتقال أعضاء القيادة المركزية للمنظمة، العديد من أطر المنظمة وأعضاء اللجان الأساسية والخلايا...: إدريس الزايدي، عبدالرحيم

لبيض، لعريش عزوز، مصطفى فزوان، أحمد الفصاص، محمد الرحوي، سعيدة لمنبهي، تيتي لحبيب، فاطمة عكاشة، ربيعة لفتوح...

*** 5 مارس 1976:**

تأسيس أول حكومة للبوليساريو. وفي 6 مارس تعترف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

*** 7 مارس 1976:**

الإعلان عن توقيف العلاقات بين النظامين المغربي والجزائري.

*** 14 أبريل 1976:**

إعلان مشترك والتوقيع على اتفاقيتين بين النظامين بالمغرب وموريتانيا بشأن ترسيم الحدود بينهما في الصحراء الغربية وفق اتفاق مدريد الثلاثي (النظام الموريتاني يضع يده على منطقة الداخلة، والنظام الكمبرادوري على منطقة العيون وبوجدور والسمارة)، والاستغلال المشترك لجميع الموارد الطبيعة في باطن الأرض والمياه الإقليمية.

*** 17 ماي 1976:**

هجوم عسكري لجبهة البوليساريو في منطقة بوكراع، وتفجير أبراج توصيل الكهرباء وتدمير الحزام الناقل الذي يربط حقول الفوسفاط بالبحر. وكذلك هجومات داخل موريتانيا بنواكشوط.

*** ربيع 1976:**

وصول المجموعة 66 (من معتقلي دجنبر75 / مارس 1976) إلى سجن عين برجة.

*** 5 ـ 23 يوليوز 1976:**

محاكمات سياسية أخرى:

ـ محاكمة 7 مناضلين اعتقلوا منذ 1974، أمام المحكمة العسكرية بالرباط.

ـ 20 يوليوز، محاكمة الدار البيضاء: 42 مناضلا اعتقلوا سنة 1973 ووضعوا بالمعتقل السري "درب مولاي الشريف"، ثم في فبراير 1974 تم نقلهم إلى السجن المدني بالبيضاء.

ـ 23 يوليوز، محاكمة فاس: 48 مناضلا ممن اعتقلوا في 1973 و 1974.

ـ محاكمة سطات: 31 مناضلا أغلبهم من الفلاحين من منطقة بني ملال ممن اعتقلوا سنة 1973، حيث تم تعذيبهم لمدة تزيد عن 10 أشهر داخل كهف بمازيلا بمنطقة تادلة.

ـ 21 يوليوز، محاكمة مكناس: 121 مناضلا من مناطق مختلفة، اعتقلوا سنة 1973 وعذبوا لمدة سنتين (استشهاد أحد المناضلين تحت التعذيب).

ـ محاكمة الرباط: 76 مناضلا من بينهم من تمت محاكمته في غشت 1973 بالقنيطرة. وهم من معتقلي سنتي 73 / 74.

ـ محاكمة التلاميذ: 45 مناضلا ممن اعقلوا خلال إضرابات فبراير / مارس 1973، ومن بينهم طلبة وأساتذة.

ملحوظة: من بين مجموع من اعتقلوا في فترة إرهاب الدولة الكمبرادورية وحملاتها التمشيطية لسنتي 1973 / 1974، استشهد 14 مناضلا تحت التعذيب بأبشع الأساليب.

*** غشت 1976:**

وصول المجموعة 61 (من معتقلي دجنبر 75 / مارس 1976) إلى سجن عين برجة. أغلبية مجموعتي سجن عين برجة (م.66 و م.61) هم من مناضلي منظمة "إلى الأمام"، بالإضافة إلى مجموعة صغيرة من فصيل لنخدم الشعب.

*** صيف 1976:**

صدور نص "حول الامازيغية".

يدعو النص بعد دفاعه عن الثقافة الأمازيغية إلى كتابة وثائق المنظمة كذلك بالأمازيغية. الوثيقة كتبت في السجن المدني "غبيلا"، مجموعة 26، وقد سلمت نسخة منها لأحد قادة الحركة الأمازيغية لا حقا، والذي بدوره كان معتقلا بسجن غبيلا بالدار البيضاء.

*** أكتوبر 1976:**

إصدار وثيقتي: **"هل يشكل سكان الصحراء الغربية شعبا؟"** و **"الجمهورية العربية الصحراوية، انطلاقة الثورة في الغرب العربي".**

كتبت وثيقة "هل يشكل سكان الصحراء الغربية شعبا؟" بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء باللغة الفرنسية، وتمت ترجمتها عن الصيغة الأصلية آنذاك، ليتم توزيعها و نشرها بعد ذلك إلى جانب وثيقة "الجمهورية العربية الصحراوية، انطلاقة الثورة في الغرب العربي".

شكلت الوثيقتان محاولة لتصحيح بعض الجوانب من موقف المنظمة و الحملم من قضية الصحراء، خاصة حول مفهومي "الجماهير" و"الشعب". كذلك كانتا محاولة لتدقيق الاستراتيجية الثورية لمنظمة "إلى الأمام".

فوثيقة "هل يشكل سكان الصحراء شعبا؟" أسست للمنظور التاريخي لمفهوم "الشعب الصحراوي" في إطار استراتيجية الثورة في الغرب العربي، في حين ركزت وثيقة "الجمهورية العربية الصحراوية، انطلاقة الثورة في الغرب العربي" على الجوانب الاستراتيجية، وهي الوثيقة المعروفة اختصارا ب "وثيقة 13 نقطة" والتي تضمنت جانبين جديدين في الإستراتيجية الثورية لمنظمة "إلى الأمام"، و هما:

أولا: اعتبار منطقة الجنوب الغربي المغربي (منطقة سوس و امتدادها) منطقة ذات طبيعة استراتيجية خاصة. فبالإضافة إلى كونها منطقة صدام، كما كانت تعتبرها الوثائق الاستراتيجية للمنظمة ("مسودة حول الاستراتيجية الثورية"، "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية"..)، فقد أصبحت تتميز بطابع استراتيجي جديد لكونها محاذية جغرافيا للصحراء الغربية، و لكون سكانها تجمعهم بسكان الصحراء الغربية روابط تاريخية (حركة أحمد الهيبة التي وحدت سكان المنطقتين في مواجهة الاستعمار الفرنسي و الإقطاع ...).

ثانيا: على قاعدة هذه الاعتبارات الجديدة، أصبحت منطقة سوس تتوفر على خلفية ثورية أنتجها الوضع في الصحراء الغربية (بروز الكفاح المسلح في المنطقة الصحراوية)، و انطلاقا من هذا، أعطت منظمة "إلى الأمام" اهتماما خاصا للمنطقة استوجب تأويلا و تحويرا جديدا لاستراتيجيتها الثورية ذات الأبعاد الثلاث: الأممية والعربية و غرب العربية. و كان على منظمة "إلى الأمام" أن تدقق مفهومها لجدلية العمل السياسي و الكفاح المسلح ضمن سيرورة بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني المغربي. وخلافا لوثائقها السابقة، أصبحت مهمة إطلاق

الكفاح المسلح في منطقة كمنطقة سوس أمرا ممكنا حتى قبل بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني، و ذلك في سياق نظرة جديدة تعطي للكفاح المسلح دورا في بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني. و على هذا الأساس جعلت الأطروحة 13، من مهام تكوين الأطر السياسية - العسكرية و إرسالها إلى منطقة الجنوب الغربي، مهاما عاجلة تقتضيها المستجدات الاستراتيجية في المنطقة.

*** 12 نونبر 1976:**

انطلاق الانتخابات الجماعية، بعد ان أصدر النظام "ميثاق الجماعات المحلية في شتنبر 1976، التي شكلت حجر الزاوية فيما سمي ب "المسلسل الديمقراطي" الذي دشنه النظام الملكي بشعار "استرجاع الأراضي بالصحراء". حصل فيها أعيان الملك تحت اسم حزب "المستقلون" (الأحرار لاحقا)، بنسبة 64 بالمئة، في حين حصل اتحاد بوعبيد على 6.54 بالمئة، وتم منح حزب علي يعتة 0.19 بالمئة.

*** 14 نونبر 1976:**

معركة الشهيد عبداللطيف زروال من أجل "المحاكمة أو إطلاق السراح":

انطلقت هذه المعركة سنتين بعد اغتيال الشهيد عبداللطيف زروال، وانخرطت فيها كل المجموعات المعتقلة باستثناء مجموعة 61 القابعة بسجن "عين برجة". وهي المجموعة التي انوجدت تحت تأثير الخط الانتهازي اليميني بقيادة المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري والفاكهاني، حيث فرضوا حصارا على رفاق المنظمة بسجن عين برجة، ومنعوا عنهم أي اتصال (مراسلات، وثائق...)، كما منعوهم من الالتحاق بمواقف المنظمة. هكذا

قرروا عدم المشاركة في المعركة بمبرر أن الظرف السياسي لا يسمح بذلك، وأن الدفع في اتجاه المحاكمة ومواجهة

النظام بالدفاع عن مواقف المنظمة وعن خطها الثوري، سيؤدي إلى عزل المنظمة وإلى ان تكون أحكام النظام قاسية. وهو الموقف نفسه الذي دعا له الاتحاد الاشتراكي من خلال محاميه مقابل التخفيف من الأحكام.

دامت المعركة 19 يوما من الإضراب عن الطعام، واستطاعت ان تفرض على النظام تحديد موعد المحاكمة في 3 يناير 1977، كما تم إطلاق سراح 105 من المناضلين، حيث لم يتبقى من مجموعة 66 إلا 7 مناضلين، وهو ما شكل ضربة وهزيمة سياسية للخط الانتهازي اليميني.

ملحوظة: في هذه الفترة، وفي غمرة الاستعداد للمعركة وللمحاكمة، وفي جو حماسي وحدوي، تبلورت مجموعة من الوثائق التي ستشكل الأرضية السياسية والإيديولوجية التي وحدت الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" و "الاتجاه الإيجابي" لمنظمة "23 مارس" (بقيادة الشهيد جبيهة رحال) خلال محاكمة 3 يناير 1977، وهي: وثيقة "**لنستعد**"، ووثيقة "**البرنامج الديمقراطي**" و "**ماهي المؤامرة ومن هم المتآمرون**"، هذه الوثيقة الأخيرة هي عبارة عن محاكمة تاريخية للنظام الكمبرادوري منذ "إكس ـ ليبان".

*** 29 / 30 نونبر 1976:**

إصدار وثيقة "**المرحلوية أو النيو منشفية: إشارات حول أحد المظاهر الأساسية للفكر اليميني في الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية**"

*** 18 دجنبر 1976:**

وثيقة / ملحق: **"التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي"**

صدرت الوثيقتين بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، وهما من أهم وثائق الخط الثوري للمنظمة في هذه الفترة، حيث تميزتا بتحليل علمي وفلسفي عميق، وشكلتا عمليا ردا قويا على الأطروحات اليمينية التي استولت على قيادة منظمة "23 مارس" بعد سنة 1974. كما ساهمت الوثيقتان إلى جانب وثيقة "لنستعد" (غير متوفرة)، في توحيد المواقف بين الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" و "الخط الإيجابي" لمنظمة "23 مارس"، وشكلتا أرضية فكرية وسياسية صلبة لمواجهة النظام خلال محاكمة يناير 1977. وكان للوثيقتين دورا أساسيا في مواجهة الخط الانتهازي اليميني الذي كشف عن وجهه داخل المنظمة ابتداء من سنة 1978.

سنة 1977

*** نضالات العمال والفلاحين: يناير / ماي 1977:**

بدأت النتائج الكارثية ل "المخطط الخماسي" الذي أطلقه النظام سنة 1973 تحت شعار "تصحيح استراتيجيات الدولة ومعالجة الأوضاع العامة للبلاد" و "مغربة الاقتصاد الوطني" تتناسل بسرعة، بسبب الزيادة في أسعار البترول وانخفاض الطلب على الفوسفاط والارتفاع المهول لتكلفة الجهاز العسكري في الحرب التي شنها النظام على الشعب الصحراوي، حيث عرفت هذه الفترة نضالات عارمة، وعلى الخصوص العمالية والفلاحية في العديد من المدن والبوادي:

ـ 11فبراير: إضراب وطني لعمال وموظفي مصالح السكك الحديدية، والذي بلغ عدد المضربين فيه 3500 عامل وموظف، وبملف مطلبي وطني.

ـ 18 فبراير 1977: مستخدمو الأبناك يشنون إضرابا وطنيا، وبملف مطلبي. انطلق الإضراب بداية بالدار البيضاء في 11 فبراير.

ـ أواخر فبراير 1977: إضراب عمال "بروماكريم" التابعة لشركة التنمية الفلاحية، و دام الإضراب 6 أيام في كل المرافق والمحطات التابعة لهذه الشركة بالبيضاء وبني ملال وبلقصيري والعرائش وسيدي سليمان، حيث يبلغ عدد العمال 3700 عامل. استطاع العمال بصمودهم تحقيق مجموعة من مطالبهم المستعجلة.

ـ 16 مارس: إضراب عام لعمال الشركة المغربية للأوكسجين، بمعامل الغاز بالبيضاء ومكناس وطنجة، وقد أرغم العمال الشركة على الاستجابة لمطالبهم.

ـ 17 مارس: إضراب عام في التعليم الابتدائي والثانوي، وتوقف الدراسة في كل المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية، وبملف مطلبي من 20 نقطة لمصلحة كل العاملين بالقطاع.

ـ 20 مارس: إضراب 4500 عامل بمنجم فحم جرادة، تم اعتقال 35 عاملا من طرف الأجهزة القمعية، ليطلق سراحهم بعد ذلك، ويستمر الإضراب إلى حدود 10 أبريل بعد تعهد الإدارة بتنفيذ جل المطالب.

ـ 20 أبريل 1977: إضراب عمال المطاحن بمدينة وجدة وانتصارهم في المعركة ضد الباطرونا.

ـ 27 أبريل: إضراب مستخدمو الملاحة والأرصاد الجوية.

ـ 30 أبريل 1977: إضراب لما يزيد عن شهر ونصف لعمال مناجم وادي الحيمر ناحية وجدة، رغم الضغوطات والتهديدات، فقد أبان العمال عن صمود وشجاعة كبيرة. كما حقق عمال منجم تويست انتصارا هاما، بعد 15 يوما من الإضراب.

ـ بالدار البيضاء: إضراب عمال الصناديق التجارية وعمال مصنع "الصحراء" للخياطة (طرد 130 عامل) وقد تم قمعهم عن طريق ميليشيات، وإضراب عمال (253 عامل) "كوبلاستيك" لصناعة اللدائن، اللامحدود، ابتداء من 2 أبريل 1977. والإضراب اللامحدود لعمال "الطوريم" لصنع أثاث المكاتب الإدارية ابتداء من 4 أبريل 1977....إضرابات العمال بالمحمدية: معمل الفرشي وعمال الأسلاك الكهربائية. وبسيدي بنور عمال معمل السكر، وإضراب عمال معمل "سيم" للخياطة والنسيج بالجديدة. وبإنزكان إضراب عمال معمل "فانطازيا" لإنتاج الصناديق الخشبية، وعمال شركة "كارسيا" بأكادير ... بفاس إضراب عمال مؤسسة "سيم" وعمال "ماندير" للنسيج... إضرابات عمالية بطنجة وتطوان والرباط وسلا وسيدي قاسم والعرائش...

كما تصاعدت النضالات الفلاحية بكل من إيموزار مرموشة (ابتداء من 17 مارس 1977) واعتقال 29 فلاحا وتعذيبهم بعد استيلاء النظام على أراضيهم. ومحاكمة الفلاحين ببولمان (49 فلاحا) بعد ترامي بعض الإقطاعيين على أراضيهم الفلاحية. و ببنجرير وقعت مواجهة بين الفلاحين (500 فلاح) و ممثلي النظام، بسبب الاستيلاء على أراضيهم الفلاحية (3400 هكتار) من طرف إقطاعيي المنطقة. وبتمارة استولت شركة "اسمنت تمارة" يمتلكها مجموعة من الاحتكاريين، من بينهم العراقي، على 416 هكتار، هي في ملكية لثلاث قبائل مكونة من 10000 من الفلاحين وعائلاتهم.

* 3 يناير 1977:

المحاكمة: (سميت هذه المحاكمة حسب قرار الإحالة الصادر عن محكمة الجنايات بالدار البيضاء ب"قضية السرفاتي ومن معه").

انطلاق المحاكمة الشهيرة لمناضلي الحملم بالدار البيضاء والتي تابع أطوارها رأس النظام الكمبرادوري عن طريق النقل المباشر بوسائل سرية.178 مناضلا ماركسيا لينينيا سيحاكمون أمام الغرفة الجنائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء. 139 منهم حضوريا، لذلك حملت هذه المجموعة لقب "مجموعة 139"، و39 يحاكمون غيابيا. والتهمة الموجهة للمناضلين هي: محاولة قلب نظام الحكم بهدف إحلال نظام آخر مكانه ـ محاولة الانقلاب ضد النظام ـ مؤامرة تستهدف قيام حرب أهلية بتسليح السكان لبعضهم البعض لأجل التخريب والنهب ـ تكوين منظمات غير شرعية ـ صنع وتزوير طوابع للمصالح العامة، واستعمال وثائق إدارية مزورة ـ السب والشتم في السلطة العمومية والأجهزة المكونة لها (التهم الأربع الأولى والأكثر خطورة تشمل جميع المناضلين، والتهمة الخامسة تهم النصف منهم، والتهمة السادسة فهي تهم 24 مناضلا.)

خلال المحاكمة، من 12 يناير إلى 5 فبراير أضرب المعتقلون عن الطعام احتجاجا على منعهم من التعبير عن أفكارهم وعلى إلزامهم بالإجابة على الأسئلة المطروحة بنعم أو لا، وكذلك ضد ظروف الاعتقال.

*** 15 فبراير 1977:**

صدور أحكام قاسية في حق مناضلي الحملم بالدار البيضاء (178 مناضلا، حوكم 39 منهم غيابيا).

الاحكام: 5 بالمؤبد، 21 حكم ب 30 سنة، 44 حكم ب 20 سنة، 45 حكم ب 10 سنوات، 19 حكم ب 5 سنوات، و 3 أحكام ب 5 سنوات موقوفة التنفيذ. وبالمؤبد بخصوص الحكم الغيابي في حق 39 مناضلا. وتم فصل حالتين عن قضية هذه المحاكمة.

من قياديي منظمة "إلى الأمام" وأطرها الثورية، حكم بالمؤبد كل من ابراهام السرفاتي، المشتري بلعباس، عبدالفتاح الفاكهاني، عبدالله زعزاع، عبدالرحمان النوضة. وبثلاثون سنة كل من إدريس بنزكري، الهلالي فؤاد، السريفي محمد، التمسماني مصطفى، لعريش عزوز، فزوان مصطفى، المنصوري عبدالله، الزايدي إدريس، الصافي حمادي، احمد أيت بناصر... ولكل المحكومين حضوريا سنتين إضافيتين بتهمة "الاخلال بنظام الجلسة" وغرامة نصف مليون سنتيم. (من القيادة السابقة للمنظمة، عبداللطيف اللعبي محكوم ب 10 سنوات، أمين عبدالحميد محكوم ب 15 سنة، وعلي فقير محكوم ب 10 سنة)

المشتري
زروال
السرفاتي
الفاكهاني
الصافي
بنزكري
النوضة
الهلالي
زعزاع
التمسماني
السريفي
أيت بناصر
النواة الأساسية لمنظمة المحترفين الثوريين الأماميين

*** 7 مارس 1977:**

نقل المعتقلون السياسيون الماركسيون اللينينيون، مقيدي الأيدي ومعصبي العينين بعصابات سوداء، إلى السجن المركزي بالقنيطرة على متن شاحنات "السيمي" المغطاة، وتحت مراقبة طائرات الهيلوكبتير، وبحماية قوات السيمي المدججة بسلاح البنادق والرشاشات.

بقيت المناضلات سعيدة لمنبهي، ربيعة لفتوح وفاطمة عكاشة بالسجن المدني (عين برجة) بالدار البيضاء، وبقي السرفاتي في العزلة في السجن المدني (غبيلا) بالدار البيضاء (تم إلحاقه بالسجن المركزي بالقنيطرة في يناير 1979)

ملحوظة: بعد فترة من وصول معتقلي " إلى الأمام" إلى السجن المركزي بالقنيطرة، تشكلت لجنة قيادية للمنظمة تضم مجموعة من الرفاق، وهم: ادريس بنزكري، فؤاد الهلالي، محمد السريفي، أحمد آيت بناصر وإدريس الزايدي. وبدأت اللجنة في التداول حول الأوضاع الذاتية للتنظيم، وإنجاز تقارير عن طريق الاستماع لقواعد وأطر التنظيم.

*** 25 مارس 1977:**

صدور حكم غرفة الجنايات بمراكش في حق 17 مناضلا اعتقلوا خلال حملة مارس 1973، حيث بقوا في مراكز التعذيب والموت، وقدموا للمحاكمة بتاريخ 8 فبراير 1977.

*** 21 أبريل 1977:**

بدعم لوجستيكي فرنسي، تم إرسال وحدات عسكرية مغربية إلى الزايير (ابتداء من 7 أبريل) لانقاد مصالح الاحتكارات الكبرى ونظام "موبوتو"، تحت غطاء "الدفاع عن السيادة الوطنية" للزايير (قبل هذا، كان قد جرى لقاء بين رأس النظام ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الزايير في 25 مارس 1977)

*** 25 أبريل 1977:**

صدور وثيقة: **"النكشف عن حقيقة التدخل في الزايير من طرف الحكم العميل"**

حول الوثيقة:

تدخل هذه الوثيقة ضمن إطار منظور المنظمة الذي يقوم على دعم ثورات التحرر الوطني وعلى دعم الثورة الإفريقية، ونقد وفضح السياسات الاستعمارية الجديدة والأنظمة الدكتاتورية العميلة التي تستند إليها، بالإضافة إلى التغلغل الصهيوني بإفريقيا.

*** فاتح مايو 1977:**

"مغرب النضال: المستقبل بين أيدي الطبقة العاملة":

وهي **نشرة أصدرها مناضلو المنظمة بفرنسا**، بعد اعتقال كل أطر وقيادي المنظمة بالداخل، تخليدا لليوم الأممي للطبقة العاملة.

*** 1 يونيو 1977:**

هجوم جبهة البوليساريو على منشآت مناجم الفوسفاط ببوكراع.

*** 6 يونيو 1977:**

إصدار وثيقة: **"ليسقط برلمان الخونة والانتهازيين"**

حول الوثيقة:

تعاطت الوثيقة مع الانتخابات البرلمانية ل 3يونيو سنة 1977 التي تلت الانتخابات الجماعية لسنة 1976، ضمن ما سمي ب "المسلسل الديمقراطي" الذي دشنه النظام الملكي في هذه الفترة (حصل حزب "الأحرار" الذي حمل هذا الاسم ابتداء من سنة 1978، على 140 مقعدا من أصل 263، اتحاد بوعبيد حصل على 15 مقعد، وحزب علي يعتة على مقعد واحد...). وركزت الوثيقة بالأساس على الخلفية والأهداف من هذا المسلسل الانتخابي.

*** يونيو 1977:**

إصدار **قرارات تنظيمية داخل منظمة "إلى الأمام"** بناء على نظامها الداخلي، والقاضية بطرد بعض أعضاء المنظمة الذين تعاملوا مع الأجهزة القمعية، وبتوقيف بعض أطر المنظمة، ومنهم المشتري بلعباس، عبدالله المنصوري، عبدالله زعزاع، عبدالفتاح الفاكهاني... ومطالبتهم بتقديم نقد ذاتي عن ممارساتهم خلال فترة الاعتقال السري التي وافقوا على تقديمها ماعدا المشتري والمنصوري اللذان رفضا تلك القرارات ورفضا تقديم النقد الذاتي.

*** شتنبر 1977:**

اجتماع اعتيادي للجنة القيادية للمنظمة بالسجن:

ادريس بنزكري، فؤاد الهلالي، أحمد آيت بناصر وإدريس الزايدي (الأعضاء المتواجدين بحي أ1) بتنسيق مع عبدالرحمان النوضة (المتواجد في حي أ 2) لوضع لائحة المطالب الخاصة بالمعركة النضالية (معركة سعيدة لمنبهي) وتعيين أعضاء لجنة المفاوضات. (سينطلق الإضراب اللامحدود عن الطعام في 8 نونبر 1977) بالملف المطلبي التالي:

الحق في متابعة الدراسة

الحق في إخراج الإبداعات الأدبية وغيرها

تحسين ظروف الزيارات

تحسين التغذية وتوفير العلاج الطبي

الحق في حيازة المذياع

الحق في الحصول على الجرائد والصحف والكتب

إخراج أبراهام السرفاتي والرفيقات الثلاث (سعيدة لمنبهي، فاطمة عكاشة، ربيعة لفتوح) من العزلة التي فرضت عليهم وإلحاقهم بالمجموعة.

*** أكتوبر ـ نونبر 1977:**

تشن القوات الإمبريالية الفرنسية، الجوية والخاصة، عمليات عسكرية ضد جبهة البوليساريو والشعب الصحراوي، دعما منها لقوات النظام الكمبرادوري والموريتاني، حيث ستبقى القوات الإمبريالية الفرنسية بموريتانيا إلى حدود سنة 1980.

*** 8 نونبر 1977:**

انطلاق **معركة الاضراب اللامحدود عن الطعام** يوم الثلاثاء 8 نونبر والذي سيدوم 45 يوما.

ملحوظة: في البدايات الأولى للإعداد لهذه المعركة، قامت إدارة السجن بعزل محمد السريفي عن المعتقلين ووضعه في زنزانة انفرادية (الكاشو)، ليضطر معها المعتقلون خوض إضراب عن الطعام في يونيو 1977، وبمطلب وحيد، هو إرجاع محمد السريفي إلى المجموعة، حيث رضخت الإدارة في النهاية لمطلب المعتقلين بعد 12 يوما من الإضراب عن الطعام.

بعد هذا ستنطلق الاستعدادات لمعركة 8 نونبر، وبالتنسيق مع المجموعات داخل السجن المركزي، وخارجه مع مجموعة سعيدة لمنبهي بسجن عين برجة، ومع السرفاتي الذي كان في سجن غبيلة، وبلجنة عائلات المعتقلين السياسيين

* 11 دجنبر 1977:

استشهاد الرفيقة المناضلة سعيدة لمنبهي

استشهدت الرفيقة سعيدة لمنبهي، بعد 34 يوما من انطلاق معركة الإضراب اللامحدود عن الطعام، بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء وسط إهمال طبي إجرامي للنظام، حيث كانت تتواجد بالسجن المدني بالبيضاء إلى جانب فاطمة عكاشة (مهندسة بالمكتب الوطني للكهرباء) و ربيعة لفتوح (طالبة)، وكلهن كنا محكومات بخمس سنوات إضافة لسنتين.

في إعادة تركيب واقعة الاستشهاد:

كانت آخر زيارة لعائلة الشهيدة بالسجن يوم الجمعة 4 نونبر (أي قبل انطلاق معركة 8 نونبر).

يوم الجمعة 11 و يوم الجمعة 18 نونبر (10 أيام بعد انطلاق الإضراب عن الطعام)، لم تستطع العائلة زيارتها بالسجن.

يوم الأحد 20 نونبر (بعد 12 يوما من الإضراب عن الطعام)، يتم إعطاء سعيدة "الفاليوم" وأدوية أخرى؟؟ لم يتم تسجيلها في الملف الطبي.

يوم الجمعة 25 نونبر (17 يوما من الإضراب عن الطعام)، حضرت أم سعيدة لزيارتها بالمستشفى، واستطاعت فقط رؤيتها من خلف نافذة الغرفة.

يوم الأحد 27 نونبر (19 يوما من الإضراب عن الطعام)، ووفق رواية شفهية للطبيب المشرف على الجناح 35، حيث قال بأن صحة سعيدة هي على ما يرام.

يوم السبت 3 دجنبر (25 يوما من الإضراب عن الطعام)، وبعد الاعتصام أمام المستشفى طيلة النهار، استطاعت عائلة الشهيدة زيارتها والتحدث إليها لبعض الوقت.

يوم الأربعاء 7 دجنبر (29 يوما من الإضراب عن الطعام)، حملت سعيدة إلى مركز الإنعاش وهي في حالة غيبوبة، وما إن استفاقت حتى أصدر الجلادون أمرهم الإجرامي بإعادتها إلى الجناح 35 بمستشفى ابن رشد.

يوم الخميس 8 دجنبر (30 يوما من الإضراب عن الطعام)، وفي الساعة السادسة صباحا، ستسقط من جديد في غيبوبة.

خلال هذه المدة التي كانت فيها سعيدة بين الحياة والموت (من 8 دجنبر إلى 11 دجنبر)، كان هناك العشرات من زبانية النظام مدججين بالرشاشات يحرسون الممر الذي توجد سعيدة في إحدى غرفه بالمستشفى، حيث فرضوا على أن يبقى ستار نافذة زجاج الغرفة مفتوحا كي يراقبوا عن قرب غرفة الشهيدة أثناء "علاجها"، وبقيت ورقة السجل الموجودة على قدم السرير الطبي فارغة، لا علم لأحد بما قد يكون قدم لسعيدة وهي على فراش الغيبوبة بين الحياة والموت، من غير الطاقم الطبي وزبانية الموت المعسكرة حول غرفتها. هذا مع العلم أنه عند أول دخول لها لمستشفى ابن رشد، قام الأطباء بكشف تخطيطي كهربائي للقلب (électrocardiogramme)، وباختبارات الدم (hémo-culture)، وصورة بالأشعة للرئة، حيث كانت نتائجها كلها سلبية، وهو ما يعني أن سعيدة كانت وهي تدخل مستشفى ابن رشد لا تعاني من أي مرض قد يتفاقم أو يزداد سوءا بفعل أو تحت تأثير الإضراب عن الطعام (للإشارة هنا، وفي جواب على سؤال طرحته جريدة "لوموند" (نهاية يناير 1979) على الحكومة، قالت هذه الأخيرة أن "الوفاة" كانت بسبب "عيب خلقي في القلب".).

يوم الأحد 11 دجنبر تزف سعيدة، أول شهيدة ماركسية ـ لينينية مغربية، شهيدة النضال البروليتاري الثوري ضد النظام الكمبرادوري الدموي.

*** 19 دجنبر 1977:**

70 طالبا مغربيا ب "سان تيتيان" بفرنسا، يدخلون في إضراب لا محدود عن الطعام تضامنا مع المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام.

*** 23 دجنبر 1977:**

بعد 45 يوما، سيتم توقيف معركة الإضراب عن الطعام من داخل مستشفى الإدريسي بالقنيطرة، بعد مفاوضات أسفرت عن وعود بالاستجابة للملف المطلبي. خلال هذه المعركة، قام أبراهام السرفاتي بدور سلبي حيث أوقف إضرابه عن الطعام ضدا على قرارات المنظمة المركزية، كما أنه صاحب "اللجنة البرلمانية" (فتح الله لعلو وغيره) التي شكلها النظام للتفاوض مع المضربين، بهدف الضغط عليهم، وإرغامهم على إيقاف الإضراب اللامحدود عن الطعام.

سنة 1978

*** يناير 1978:**

إضراب طلابي وطني يومي 24 و 25 يناير دعا إليه مجلس التنسيق الذي تشكل في أواخر 1977.

*** فبراير 1978:**

إطلاق معركة جديدة تحت شعار **"من أجل سن قانون المعتقل السياسي"**، بسبب بروز بوادر تملص النظام من وعوده بالاستجابة للملف المطلبي لمعركة 8 نونبر 1977 (تصريح للوزير الأول). لم يخضع قرار خوض هذه المعركة للنقاش داخل المنظمة ووسط أطرها، ودون تعبئة داخلية وإعداد تنظيمي، بل كان قرارا انفراديا لاحد أعضاء منظمتها المركزية (ادريس بنزكري). دام الاضراب عن الطعام 17 يوما، فجاء رد النظام بتشتيت المعتقلين السياسيين على مجموعة من المعتقلات والسجون (الشاون، تازة، سطات، فاس، الدار البيضاء والقنيطرة).

*** أبريل 1978:**

إضرابات في 11 و12 في قطاع التعليم، وعمال الفوسفاط بخريبكة في منتصف الشهر.

*** 19 مايو 1978:**

إصدار وثيقة: **"عهد الحماية الفرنسية من جديد"**

حول الوثيقة:

وقفت الوثيقة على التدخل العدواني الإمبريالي الفرنسي إلى جانب "قوات الغزو الملكية والموريتانية" ودخولهم في "مواجهة عسكرية مباشرة مع الشعب الصحراوي ومقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"، وهو تدخل "من أجل إغاثة أحد فيالق جيش الحسن المتوغل في ناحية أم دريكة بالصحراء الغربية". على إثر هذا التدخل الإمبريالي، قامت الوثيقة بالتذكير بمجموعة من الحقائق المتعلقة بالتحالف

الإمبريالي الرجعي في المنطقة وأهدافه في تصفية المد التحرري في المنطقة والمزيد من إخضاع شعوبها وتعزيز السيطرة عليها للحفاظ على مصالحها ومصالح عملائها.

*** صيف سنة 1978:**

إصدار وثيقة: "**من أجل وحدة شعوب الغرب العربي ضد الإمبريالية ـ من أجل وحدة مغرب الشعوب**" (الوثيقة الأصلية باللغة الفرنسية)

حول الوثيقة:

تقدم الوثيقة تحليلا متكاملا يحمل بصمات المواقف السياسية والاستراتيجية لمنظمة "إلى الأمام" في فترة ما بعد خريف 1976. وهي تتضمن مواقف صريحة للمنظمة من قضية الصحراء بعد التطورات التي عرفتها المنطقة و المتمثلة في "الفشل الذريع للمخطط الامبريالي الفرنسي و نظام الحسن الكومبرادوري، نتيجة النضال التحرري للشعب الصحراوي"، و عودة "الاستعمار الجديد لسياسة المدافع".

وقفت الوثيقة، في تقديمها، على "مأزق تحالف البورجوازية الكمبرادورية و يمين البورجوازية الوطنية" و لجوئهما "إلى التعبئة الشوفينية و الإجرامية بتأليب شعبنا ضد الشعب الجزائري." "لتلبية مصالحهما الطبقية". فباسم "الوحدة العربية يقسمون شعوب المنطقة، ويدوسون على حق تقرير المصير لواحد من هذه الشعوب، وباسم وحدة المغارب يزرعون الحرب.". وأن "الإلحاق التعسفي للصحراء، قد خلق شروطا جديدة لتجذر النضال في هذه المنطقة من الغرب العربي..."، و كذا "نضالات شعوب هذه المنطقة مرتبطة أشد الارتباط بعضها ببعض ضد نفس العدو...". ف" الوحدة الجدلية لنضالات شعوب الغرب العربي، تكمن في إنشاء جبهة النضال... ضد

البورجوازيات التي تريد إنشاء مغرب الدول على حساب مغرب الشعوب. إن الثورة في الغرب العربي، هي المرحلة التي تؤدي إلى وحدة شعوب المغرب العربي.".

تطرقت الوثيقة لأربع محاور، و هي:

ـ حركة التحرر و وحدة المغرب الكبير

ـ خيبة أمل مغرب الشعوب

ـ فشل مغرب الدول

ـ الوضع الراهن

*** صيف سنة 1978:**

إصدار وثيقة: **"الرد الشعبي على المؤامرة الامبريالية والرجعية في المنطقة"** (الوثيقة الأصلية باللغة الفرنسية)

حول الوثيقة: تقدم هذه الوثيقة تحليلا سياسيا متكاملا عن الأوضاع في تلك الفترة، وهي توظف في سياق ذلك، مجموعة من المفاهيم والتصورات السياسية التي تبلورت ابتداء من خريف 1976، وبدأت تعرف استعمالا واسعا منذ سنة 1977.

*** 10 يوليوز 1978:**

انقلاب عسكري على نظام ولد دادا بموريتانيا، واعتقاله من طرف "اللجنة العسكرية للخلاص الوطني" بقيادة مصطفى ولد محمد السالك، وفي 11 يوليوز تم تشكيل حكومة من 15 فرد (8 مدنيين و7 عسكريين). في نفس

اليوم، 11 يوليوز، تم إرسال بعثة من المقربين لرأس النظام الكمبرودوري إلى موريتانيا، كل من الدليمي ورضا كديرة (بقيت إلى حدود 13 يوليوز).

*** 9 نونبر 1978:**

رفع الحظر عن المنظمة الطلابية أوطم.

*** 26 نونبر 1978:**

تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الجناح النقابي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

*** 14 دجنبر 1978:**

صدور "نداء للتضامن مع المعتقلين السياسيين بالمغرب" (منظمة "إلى الأمام")

ملحوظة: خلال سنة 1978، وبدايات 1979، وبعد تشتيت المعتقلين السياسيين، منهم من بقي في السجن المركزي بالقنيطرة، والبعض الآخر موزعين على العديد من السجون، عمل الخط اليميني على التوسع وكسب العديد من رفاق ومناضلي المنظمة المتذبذبين، وبلورة مجموعة من الوثائق، منها وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي" للمشتري بلعباس وعبدالله المنصوري، والتي فيها تم التضخيم من دور القوى الإصلاحية مع تنامي النضالات العمالية والشعبية والتعليمية سنتي 1977 و 1978، ووثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي" التي فيها تم إعادة النظر في الخط الاستراتيجي للمنظمة ارتباطا بالموقف من قضية الصحراء الغربية، ثم "البرنامج الانتقالي، مهمات الوضع السياسي، إعادة البناء وتقييم تجربة 77 / 78" لكل من المشتري بلعباس، المنصوري عبدالله وأبراهام السرفاتي، وهذه الوثيقة الأخيرة شكلت أرضية التحالف الثلاثي بعد وصول السرفاتي إلى السجن المركزي، حيث كان الهدف منها فرض خط سياسي يميني وعودة هؤلاء للمواقع القيادية في التنظيم والتملص من الكوارث السياسية التي ارتكبوها خلال تجربة الاعتقالات والمحاكمة ومعارك السجون.

سنة 1979

*** 4 يناير 1979:**

إضراب عمال السكك الحديدية (ما يقارب 10000 عامل) بسبب عدم التزام الحكومة بالاتفاق (في يونيو 1978) حول الزيادة في الأجور (زيادة 15 بالمئة حسب الاتفاق)، ودام الإضراب من 4 إلى حدود 19 يناير. تلاه بعد ذلك إضراب قطاع الأبناك (أزيد من 17000 موظف)، ثم عمال وموظفو البريد والاتصالات (فبراير)، وقطاع الصحة والطيران وعمال ميناء الدار البيضاء في إضراب لا محدود (30 يناير)، وعمال النسيج، ثم قطاع التعليم (ما يناهز 60000 معلم) بالابتدائي والثانوي والتحق بهم قطاع التعليم العالي... إضراب ما يقارب 4000 عامل بمنجم الفحم بجرادة لمدة أسبوعين شهر فبراير .... حاولت الحكومة عن طريق وسائل الإعلام الطعن في كل هذه الإضرابات وتشويهها معتبرة إياها غير مناسبة بدعوى أن البلاد في حرب إقليمية واقتصادية.

*** يناير 1979:**

وصول أبراهام السرفاتي إلى السجن المركزي، قادما إليه من سجن غبيلة بالبيضاء حيث كان يقيم منذ مارس 1977. وبعد وصوله التحق مباشرة بقيادي الخط اليميني: المنصوري والمشتري.

وصول فاطمة عكاشة وربيعة لفتوح إلى السجن المدني بالقنيطرة (سجن لعواد).

*** 28 يناير 1979:**

هجوم جبهة البوليساريو على منطقة طانطان والسيطرة عليها لساعات، حيث حرروا مجموعة من السجناء الصحراويين، ودمروا قاعدة للإمدادات وأحدثوا العديد من القتلى والمصابين والمعتقلين. نتجت عن هذه الهجمة ضجة في المغرب، حيث أطلق عليها حزب "الاستقلال" بالكارثة الوطنية، ونعتها الاتحاد الاشتراكي بالمؤامرة،

ووصل الأمر بهذا الحزب الأخير إلى أن دعا إلى تشكيل جيش تحرير ووحدات خاصة مدربة على حرب العصابات. والتحق بدعوتهم هذه كل من حزب التقدم والاشتراكية والتجمع الوطني للأحرار.

*** 5 فبراير 1979:**

إضراب عام ناجح في قطاع التعليم (ثلاث أيام) دعت له النقابة الوطنية للتعليم، وفي 6 و7 فبراير تلتحق الجامعات بالإضرابات، تلتها إضرابات أخرى للتعليم العالي بين 21 و 24 فبراير.

*** مارس 1979:**

فرض الثلاثي (المشتري، المنصوري والسرفاتي) ما سمي بالبرنامج الانتقالي على المنظمة، وهو يتضمن ثلاثة محاور: مهمات الوضع السياسي، إعادة البناء وتقييم تجربة 77 / 78.

ملحوظة: من يناير إلى حدود أبريل 1979 عرفت المنظمة صعودا قويا للخط اليميني بقيادة الثلاثي أعلاه، وذلك بهدف عزل اللجنة القيادية والاستيلاء على القيادة التنظيمية.

*** 27 أبريل 1979:**

العودة إلى السجن المركزي وانطلاق معركة أبريل التاريخية

عودة جل المعتقلين السياسيين إلى السجن المركزي بالقنيطرة بعد مجموعة من الإضرابات والمعارك من أجل إعادة تجميعهم (من غير ما تبقى من مجموعة 44 ـ معتقلي سنة 1972)، وانقلاب موازين القوى داخل السجن

لصالح الخط الثوري. هكذا ستنطلق معركة أبريل التاريخية، بين الخط الثوري للمنظمة والخط اليميني، حيث انهزم هذا الأخير سياسيا وتنظيميا أمام الخط الثوري للمنظمة.

مع هزيمة الخط اليميني سيطلق هذا الأخير حملته التشهيرية ضد مناضلي الخط الثوري (اتهامهم بسرقة 18 مليون... "الستالينية"...)

*** ماي 1979:**

أبراهام السرفاتي يقوم بتجميد عضويته في المنظمة المركزية المحلية.

*** ماي 1979 :**

توقيف أبراهام السرفاتي من طرف اللجنة القيادية المحلية.

* ماي 1979:

إصدار لوثيقة: "**بصدد "ما العمل؟""**، وهي **أرضية الخط الثوري للمنظمة بالسجن المركزي**.

*** بروز تيار عمالوي تصفوي:**

دعا هذا التيار إلى حل المنظمات الماركسية ـ اللينينية والالتحاق بالطبقة العاملة بشكل فردي، كون تلك المنظمات هي في نظر هذا التيار تنظيمات برجوازية صغيرة لا تستطيع التجذر وسط الطبقة العاملة ولا تستطيع بناء حزبها الثوري. تزعم هذا التيار كل من عبدالله زعزاع وعبدالفتاح الفاكهاني، وهم ممن شملتهم قرارات يونيو 1977.

أصدر هذا التيار في هذه الفترة وثيقة بعنوان **"الحد الفاصل بيننا"**

*** يونيو 1979:**

صدور **"بيان التجميد"** (للعضوية من المنظمة) من طرف عناصر **الخط اليميني الإصلاحي** (بقيادة المشتري بلعباس وعبدالله المنصوري) **والخط العمالوي التصفوي** (بقيادة عبدالله زعزاع وعبدالفتاح الفاكهاني)، وحمل بيان التجميد 52 توقيعا.

صدر بعد هذا البيان، وببضعة أشهر، بيان آخر بعنوان **"بيان التصحيح"**، والذي أصدره تيار عبدالله زعزاع وعبدالفتاح الفاكهاني لأجل إبراز خلافهم مع التيار اليميني لبلعباس المشتري وعبدالله المنصوري.

*** 24 يونيو 1979:**

تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمغرب.

*** 5 غشت 1979:**

مواجهات عسكرية بين جبهة البوليساريو والجيش الملكي بمنطقة "بئر أنزران" موازاة مع انسحاب موريتانيا من الصحراء الغربية بعد اتفاقية السلام بينها وبين الجبهة. تلتها معركة البويرات في 12 غشت حيث سيطر جيش البوليساريو على المنطقة في ساعات قليلة.

* 30 غشت 1979:

إصدار بيان الذكرى التاسعة للتأسيس:

بيان سياسي داخلي

حدد هذا البيان السياسي الداخلي للمنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" في الذكرى التاسعة للتأسيس (30 غشت 1979)، هدفه في "تحديد السمات الرئيسية للظرف السياسي" لطرح المهام النضالية العاجلة لمناضليها و لكافة الثوريين وسط الجماهير الشعبية من جهة، و ليساهم من جهة ثانية، إلى جانب "نصوص سياسية أخرى"، في إطلاق سيرورة تعميق النقاش السياسي ل "تحديد الأرضية السياسية التي ستعمل المنظمة على أساسها".

هكذا، تعرض البيان السياسي الداخلي للتذكير بظروف التأسيس والأهداف التي حددتها المنظمة في بناء الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني المغربي الذي تمثل مجموع الحركة الماركسية اللينينية المغربية نواته الأولى، لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية (الثودش) على درب الثورة الاشتراكية. فقد أكد البيان السياسي، من جديد، على أن لا سبيل لإنجاز هذه المهام الثورية خارج "قيادة الطبقة العاملة و حزبها الثوري لنهج الثودش" حيث يشكل التحالف العمالي الفلاحي بقيادة البروليتاريا و حزبها الثوري، ركيزتها الأساسية و ضمانتها "للمرور للثورة الاشتراكية".

ف "الثودش" كما يعبر عنها البيان، هي من صنع الجماهير، و هي التي تمكن الشعب المغربي "من خلال ممارسته لجميع أشكال الكفاح الثوري الجماهيري"، من "تحقيق مطامحه الأساسية" المتمثلة في "القضاء على الطبقة الحاكمة الكومبرادورية و النظام الملكي المتعفن، و تحطيم جهاز الدولة الكمبرادوري و بناء الجمهورية الديمقراطية الشعبية، المجسدة لسلطة الشعب... و القضاء على الوجود الاستعماري في بلادنا....إنجاز الثورة الزراعية... القضاء على

الهيمنة الامبريالية و الكمبرادورية على اقتصاد بلادنا...بناء ثقافة وطنية ديمقراطية شعبية... تحرير المرأة من العبودية... تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره... دعم نضال الشعب الفلسطيني...".

وقف البيان على أزمة النظام الرأسمالي العالمي دوليا و ارتفاع وتيرة الاستغلال للطبقة العاملة، و احتدام الصراع الطبقي بين البروليتاريا و الرأسماليين. وطنيا، أكد البيان على "استمرار الحكم في لعب دوره ككلب حراسة لمصالح الامبريالية في المنطقة و في إفريقيا"، و كذا "التطورات الهامة التي تعرفها المسألة الصحراوية و انعكاساتها على الصعيد الداخلي... إضافة إلى التطورات الهامة التي عرفتها الحركة الجماهيرية العمالية (إضرابات عمال و مستخدمي السكك الحديدية، عمال جرادة و عمال مناجم الفوسفاط، قطاع النقل الحضري . الحافلات، عمال البلديات و معامل السكر و تكرير النفط.... الطلبة و التلاميذ..." و لجوء "الحكم لجميع الأساليب...المناورة و القمع.... من أجل توقيف هذه الموجة العارمة من النضالات..."، ونجاحه في ذلك بسبب "تخاذل الاتجاهات اليمينية المهيمنة داخل الأحزاب الإصلاحية المتشدقة بالاشتراكية" و "غياب الأداة الثورية القادرة على إحباط مناورة الحكم و التصدي للقمع و شل تذبذب الإصلاحية".

دعت المنظمة، في بيانها، "كافة القوى الثورية و التقدمية... إلى تشكيل جبهة نضالية، و في ساحة النضال" على "أساس برنامج نضالي مرحلي" وضع البيان بنوده الأساسية للدفع بحركة الجماهير إلى الأمام.

*** 31 غشت 1979:**

انطلاق **المؤتمر السادس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالرباط،** وانتهى في 6 شتنبر، وجاء في البيان الختامي للمؤتمر "التزام الطلاب المغاربة بالدفاع عن وحدة أراضي المغرب"، بل وطالب الرئيس في مؤتمر صحفي ب "فتح معسكرات التدريب للسماح للطلبة بالمشاركة في القتال ضد مرتزقة البوليساريو" حسب قول الرئيس الجديد ل "أوطم".

*** شتنبر 1979:**

التحاق ما تبقى من مجموعة 44 (معتقلي سنة 1972) المقيمة بحي ج في السجن المركزي بحي "أ" حيث تقيم مجموعة 139 بنفس السجن، ومنهم عبداللطيف اللعبي، أمين عبدالحميد وعلي فقير....

عودة أبراهام السرفاتي إلى "اللجنة الوطنية" بشرط فتح نقاش مع المجمدين والتفاوض معهم لأجل إعادة إدماجهم في التنظيم (لعب أبراهام السرفاتي دورا مزدوجا في هذه الفترة)

في هذه الفترة سيلعب الثلاثي: أبراهام السرفاتي، عبدالحميد أمين وعلي فقير (الأخيرين من معتقلي 1972)، دور قيادة المفاوضات مع المجمدين (بداية تبلور ما سمي ب "القيادة الجديدة" بناء على "الشرعية القيادية السابقة" لما قبل تقرير 20 نونبر 1972).

في نفس الفترة، بدأت بوادر بروز خط "يسراوي" وسط الخط الثوري بزعامة عبدالرحمان النوضة وأحمد آيت بناصر، وسيلتحقان بعد ذلك ب "القيادة الجديدة" في خريف 1979.

*** 23 شتنبر 1979:**

صدور باسم "اللجنة الوطنية" نص يحمل عنوان "البرنامج الوطني، وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء" (انظر الطور الأول من الجزء الثاني لمعرفة المزيد حول الوثيقة)

*** 13 أكتوبر 1979:**

استشهاد الرفيق جبيهة رحال خلال محاولة الهروب من مستشفى ابن سينا بالرباط، وهو المحكوم ضمن المجموعة 139 ب 30 سنة إضافة لسنتين في المحاكمة الشهيرة لينابر 1977.

*** 31 أكتوبر 1979:**

إصدار وثيقة "**حول التصعيد في الصحراء**"، أبراهام السرفاتي. وهي أرضية سياسية قدمت إلى رفاق التنظيم المركزي بالسجن المركزي للنقاش، تعالج التطورات الجديدة في قضية الصحراء الغربية.

*** 12 نونبر 1979:**

إصدار قرار الطرد، بعد فشل المفاوضات التي قادها التحالف الثلاثي الجديد، في حق العناصر اليمينية والتصفوية التي قادت عملية التخريب الداخلي للمنظمة، والتي لم يعد لها رابط بخط المنظمة السياسي والاستراتيجي.

*** خريف 1979:**

أحد المنتسبين إلى الخط التصفوي يصدر وثيقة يدعو من خلالها إلى تصفية المنظمات الماركسية ـ اللينينية المغربية. الوثيقة الأصلية لا تحمل عنوان. (للاطلاع انظر ملفات موقع 30 غشت ـ الوثيقة الأولى من ملف الخط اليسراوي العفوي الجديد)

*** خريف 1979:**

صدور وثيقة بعنوان "المهام العاجلة لمنظمتنا" من طرف "القيادة الجديدة" صاحبة "مسلسل إعادة البناء". (انظر الطور الأول من الجزء الثاني لمعرفة المزيد حول الوثيقة).

سنة 1980

*** 22 فبراير 1980:**

الخط اليميني الانتهازي يصدر "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديمقراطي".

عرف هذا البيان ببيان الردة والقطع، حيث تركزت فيه مجمل الأطروحات السياسية اليمينية الإصلاحية. وهي الأطروحات التي تبلورت بداية في فترة الانزلاق السياسي للمنظمة بعد حملة الاعتقالات لسنتي 75/74، والمرتكزة أساسا على جوهر الأطروحات اليمينية المعبر عنها في الوثيقة المشتركة بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس" ("الخطة المشتركة" لأكتوبر 1974). حمل هذا البيان الذي قام المشتري بلعباس بصياغته، توقيع 10 عناصر: المشتري بلعباس، المنصوري عبد الله، وعزوز لعريش، عبد العزيز الطريبق، أمناي إبراهيم، أحمد بوغابة، جمال بن عمر، يونس مجاهد، احمد حسني، محمد مشبال.

ـ أشرف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على طبع هذا البيان وتوزيعه بشكل واسع.

*** 17 مارس 1980:**

أبراهام السرفاتي يصدر نقدا ذاتيا، وهي الوثيقة التي تحمل عنوان: "**حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979**". (انظر الطور الأول من الجزء الثاني لمعرفة المزيد حول الوثيقة)

*** 9 يونيو 1980:**

إصدار **الخط الثوري "بيان إلى عموم الرفاق"** (غير متوفر)، فيه تنبيه وتحميل المسؤولية لمناضلي المنظمة لمواجهة الانحراف اليميني الذي أطلقته "القيادة الجديدة". وفي هذا الإطار رفض فرع بلجيكا الاعتراف ب "القيادة الجديدة".

بعد هذا البيان انطلقت حملة إشاعات مسعورة ضد مناضلي الخط الثوري.

*** 30 غشت 1980:**

إصدار **بيان الذكرى العاشرة للتأسيس: "عشر سنوات من الكفاح والصمود"** (توقيع اللجنة الوطنية)

عشر سنوات من الكفاح و الصمود

ذكر هذا البيان بظروف نشأة الحركة الماركسية اللينينية المغربية، و على الخصوص منظمة "إلى الأمام" التي تبلورت ك"مشروع جواب على ضرورة تسلح جماهيرنا الكادحة... بأدوات الثورة الشعبية، و على رأسها الحزب المستقل للطبقة العاملة: الحزب الشيوعي المغربي المنشود" من "أجل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، على طريق الثورة الاشتراكية".

وقف هذا البيان السياسي للمنظمة في ذكراها العاشرة للتأسيس ضد الحملة المسعورة التي استهدفت "التشكيك في أهدافها النضالية" الكفاحية الثورية، و"...تصفية عموم الحركة الماركسية اللينينية" المغربية. حملة قادتها الأقطاب اليمينية ل "الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المتشدقة بالاشتراكية"

و"بعض الأقزام المرتدين، الذين لفظهم الخط الثوري" للمنظمة، "و زج بهم في مزبلة الإصلاحية".

ليأتي البيان على سمات الوضع الرئيسية وطنيا، مؤكدا "استمرار عمالة الحكم الكمبرادوري للإمبريالية..."، و "التواطؤ مع الصهيونية ونظام السادات ضد الشعب الفلسطيني"، و استمراره "في حربه العدوانية ضد الشعب الصحراوي..." و تحميله أعباء الأزمة الاقتصادية للجماهير الشعبية التي أبدت مقاومة نضالية طويلة النفس: "عمال صوماكا و لاسمير.."، " نضالات فلاحي ناحية مراكش" و "نضالات الطلبة" مع احتداد أزمة التعليم.

سجل البيان الانتصار الجزئي المتمثل في إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين وعودة بعض المنفيين، والذي حاول "النظام الملكي الاستبدادي في بلادنا، نظام دكتاتورية الكمبرادور وملاكي الأراضي الكبار.."، تصويره "للرأي العام الوطني و الدولي" نهاية لقضية الاعتقال السياسي. لتدعو المنظمة إلى التعبئة في الداخل والخارج و مواصلة "النضال من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، مدنيين و عسكريين...".

أعرب البيان السياسي ختاما عهد المنظمة "على أن تظل وفية لأهدافها الثورية التي سقط من أجلها شهيدنا عبداللطيف زروال و سعيدة المنبهي"، و ستواصل كفاحها "من أجل بناء أدوات الثورة الشعبية، و على رأسها بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.." من أجل "القضاء على السيطرة الامبريالية و على الكمبرادور و ملاكي الأراضي الكبار و النظام الملكي الكمبرادوري الساهر على مصالحهم، و من أجل بناء الجمهورية الوطنية الديمقراطية الشعبية، على طريق الثورة الاشتراكية".

*** شتنبر 1980:**

صدور "**تعميم داخلي ـ تنبيه**" موقع باسم منظمة "إلى الأمام" يعلن أن بلعباس المشتري وعبدالله المنصوري، والموقعين على بيان 22 فبراير 1980، أصبحوا يتصرفون كأعداء للمنظمة.

*** 16 شتنبر 1980:**

إصدار **الخط الثوري** ل **"بيان توضيحي حول الإشاعات الأخيرة"**، وهي الإشاعات التي شنت عقب صدور بيان 9 يونيو 1980. يشكل هذا البيان عمليا الحد الفاصل بين الخطين.

ملحوظة: عرفت سنة 1980 بداية إطلاق جريدة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة من طرف "القيادة الجديدة"

انتهت هذه المرحلة الأولى من تاريخ منظمة "إلى الأمام" بانتصار الخط التحريفي عن طريق استيلائه على قيادة التنظيم، وإطلاقه لمسلسل التصفية السياسية والإيديولوجية من خلال ما سمي ب "مسلسل إعادة البناء".

الجزء الثاني: المرحلة التحريفية 1980 ـ 1994

من الانفجار التنظيمي سنة 1979 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم سنة 1980 إلى الحل العملي للمنظمة سنة 1994.

إشارة:

بالاعتماد على إصدارات موقع 30 غشت، يمكن تقسيم هذه المرحلة التحريفية من تاريخ منظمة "إلى الأمام" إلى طورين:

طور أول: من الانفجار التنظيمي سنة 1979 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة التنظيم سنة 1980 إلى ضربة 1985.

طور ثاني: من ضربة 1985 إلى الحل العملي سنة 1994.

تذكير:

من المعلوم أن السنوات الأخيرة من المرحلة الأولى من تاريخ منظمة "إلى الأمام"، تحديدا سنة 1979، عرفت بروز صراعات إيديولوجية، سياسية وتنظيمية بين الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" من جهة، وبين تيارات يمينية انتهازية وعمالوية تصفوية من جهة ثانية. فبعد صدور قرارات يونيو 1977 من طرف اللجنة القيادية للمنظمة بالسجن المركزي، وهي القيادة التي تشكلت في مارس 1977 عند وصول المعتقلين السياسيين إلى السجن المركزي بالقنيطرة بعد المحاكمة الشهيرة في يناير / فبراير 1977 (تضم هذه اللجنة القيادية كلا من : ادريس بنزكري، فؤاد الهلالي، محمد السريفي، أحمد آيت بناصر وإدريس الزايدي.)، والقاضية بطرد بعض أعضاء المنظمة من الذين تعاملوا مع الأجهزة القمعية ضد المنظمة ومناضليها، وبتوقيف بعض أطرها وقيادييها (المشتري بلعباس، عبدالله المنصوري، عبدالله زعزاع، عبدالفتاح الفاكهاني...) ومطالبتهم بتقديم نقد ذاتي عن كل ممارساتهم خلال فترة الاعتقال السري (المشتري والمنصوري رفضا تلك القرارات ورفضا تقديم النقد الذاتي)، انطلقت، من جهة، سيرورة المعارك داخل السجون التي عملت اللجنة القيادية بالسجن المركزي على الإعداد لها والإشراف

عليها وقيادتها (معركة 8 نونبر 1977 التي استشهدت خلالها سعيدة لمنبهي في 11 دجنبر، وقبلها معركة يونيو 1977 لإرجاع السريفي إلى المجموعة، ثم معركة "سن قانون المعتقل السياسي" في فبراير 1978 التي على إثرها تم تشتيت المعتقلين...)، ومن جهة ثانية، سيرورة بروز أطروحات الخط اليميني الانتهازي (صدور وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي"، وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي"، و بعد ذلك "البرنامج الانتقالي، مهمات الوضع السياسي، إعادة البناء وتقييم تجربة 78/77")، وهو الخط الذي رفض سابقا القرارات التنظيمية، ورفض المشاركة في بعض المعارك السجنية، ورفض الدفاع عن مواقف المنظمة خلال محاكمة يناير 1977. هكذا انتهى هذا الصراع بانهزام الخط اليميني الانتهازي في معركة أبريل 1979 التاريخية، وذلك بعد عودة المعتقلين السياسيين للسجن المركزي، وبهذا الانتصار يكون الخط الثوري قد عاد لمواقعه القيادية، لتنطلق حملة التشهير والإشاعات (الاتهام بسرقة 18 مليون..."الستالينية"...) في محاولة لنزع المصداقية عن اللجنة القيادية وزرع النزاع والفوضى وسط الخط الثوري.

إن هذه الفترة، بعد معركة أبريل 1979، هي من أعقد فترات الصراعات الداخلية وسط منظمة "إلى الأمام"، حيث في الوقت الذي انهزم فيه الخط اليميني الانتهازي، برزت مجموعات أخرى على واجهة الصراعات، وبدأت بوادر انقسام داخلي وسط الخط الثوري قاده النوضة، آيت بناصر والسريفي، وعلى الخصوص بروز مجموعة الخط العمالوي التصفوي الذي سيدعو لاحقا إلى حل التنظيمات الماركسية ـ اللينينية باعتبارها من وجهة نظره برجوازية صغيرة، ودعوته الالتحاق بشكل فردي بالطبقة العاملة. لقد قاد هذه المجموعة التصفوية كل من عبدالله زعزاع وعبدالفتاح الفاكهاني (أصدر هذا الخط في هذه الفترة وثيقة "الحد الفاصل بيننا"). هكذا تم التركيز من قبل الخط الثوري، بعد معركة أبريل 79، على الصراع ضد الخط التصفوي، الذي تحالف ظرفيا مع الخط اليميني الانتهازي لإصدار بيان تجميد العضوية في يونيو 1979 (52 توقيعا)، حيث ما لبث أن انفض هذا التحالف الظرفي بعد إصدار المجموعة التصفوية لوثيقة "بيان تصحيحي". وحدث أن كان من خلف ستار هذه الهجومات على الخط الثوري للمنظمة والحملات التشهيرية بمناضليه، أبراهام السرفاتي (قدم نقدا ذاتيا في 17 مارس 1980 حول العديد من ممارساته لسنة 1979) الذي لعب أدوارا مزدوجة من فترة لأخرى، بهدف عزل اللجنة القيادية للخط الثوري، وذلك منذ وصوله إلى السجن المركزي في يناير 1979 والتحاقه المباشر حينها بالخط اليميني الانتهازي، إلى

دفاعه عن بيان التجميد ليونيو 1979 من دون التوقيع عليه، وهو الذي جُمدت عضويته من طرف اللجنة القيادية بالسجن، بعد تجميده لعضويته في المنظمة المركزية بالسجن المركزي في ماي 1979 تحت غطاء "نظرية التوجيه والتسيير". وللتذكير، فالمنظمة المركزية تضم مجموع الخلايا المشكلة من الأعضاء الكاملي العضوية، وتحيط بها حلقات من اللجان التي تضم مناضلي المنظمة من غير أعضاء التنظيم المركزي، وعلى رأس هذا الكل (المنظمة المركزية واللجان) توجد اللجنة القيادية التي تشكلت في مارس 1977 مع وصول المعتقلين السياسيين إلى السجن المركزي بالقنيطرة، وهي التي أصدرت قرارات التوقيف والطرد بالسجن في يونيو 1977.

خلال هذه الصراعات المتداخلة، برزت مجموعة قديمة ـ جديدة، أرادت اللعب على حبل "الشرعية التاريخية" باسم عضويتها في القيادة الوطنية لما قبل محطة النقد والنقد الذاتي (20 نونبر 1972)، حيث انطلقت هذه المجموعة الثلاثية، ك "قيادة جديدة" هذه المرة، لما سيسمى لاحقا ب"قيادة مسلسل إعادة البناء"، مستغلة مواقعها التنظيمية السابقة والوضع التنظيمي الانفجاري الذي أنتجته الصراعات الداخلية، في محاولة / مناورة لجمع ما لا يقبل الجمع، وتحت مسمى فتح المفاوضات مع رموز المجمدين لأجل عودتهم إلى مواقعهم التنظيمية السابقة، وهي المفاوضات التي اشترطها أبراهام السرفاتي على أصحابه من "القيادة السابقة" لأجل عودته في شتنبر 1979، والتي انتهت كما هو معلوم بالفشل، وعلى الخصوص إلى صدور قرارات 12 نونبر التاريخية التي وضعت حدا نهائيا للتيارين اليميني الانتهازي والعمالوي التصفوي. لقد لعب هذا الدور / المناورة كل من عبدالحميد أمين (معتقل منذ ماي 1972)، علي فقير (في السجن منذ يونيو 1972 ومطالب بتقديم نقد ذاتي وفق ما جاء به تقرير 20 نونبر 1972) وأبراهام السرفاتي (اعتقل في ظروف غامضة يوم 9 نونبر 1974، ثم وضع في عزلة سجنية لمدة سنتين تقريبا، ابتداء من صدور الأحكام في فبراير 1977 إلى يناير 1979 تاريخ وصوله للسجن المركزي والتحاقه المباشر حينها بالخط اليميني الانتهازي).

عرفت هذه الفترة، منذ بروز الصراع ضد الخط اليميني الانتهازي إلى نهاية سنة 1979، صدور مجموعة من الوثائق:

ـ "تحليل سياسي حول الوضع السياسي"، موقع من طرف أربعة رفاق الخط الثوري (الهلالي، الزايدي، الأبيض وكرطاط) وهو بمثابة رد على الأطروحات التي جاءت بها وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي" للخط اليميني الانتهازي.

ـ وثيقة (لا تحمل عنوان) تدعو لحل فصائل الحملم، وهي وثيقة صادرة من طرف الخط العمالوي التصفوي (منشورة بموقع 30 غشت، ضمن وثائق الخط العمالوي التصفوي).

ـ "وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء"، "المهام العاجلة لمنظمتنا"، وتعودان للمجموعة التي ستطلق "مسلسل إعادة البناء" حيث دشنت بهما مرحلة استيلاء هذه المجموعة على قيادة التنظيم، وانطلاق سيرورة التخلي عن مرتكزات الخط الاستراتيجي للمنظمة.

في أواخر سنة 1979 دائما، اكتملت سيرورة الانقسام داخل الخط الثوري، وذلك بالتحاق النوضة وآيت بناصر ب 'قيادة مسلسل إعادة البناء"، وانطلاق مسلسل الهجوم على الخط الثوري الذي رفض الالتحاق بذاك المسلسل ومشروعه، وبقي متشبثا بموقفه في "التقييم الشامل كحلقة مركزية في سيرورة إعادة البناء".

أصبحت تشكيلة "قيادة إعادة البناء" إذن تتكون من كل من: عبدالحميد أمين، علي فقير، ابراهام السرفاتي، عبدالرحمان النوضة وأحمد أيت بناصر و ادريس بن زكري.

عرفت سنة 1980 استمرار الصراع وسط منظمة "إلى الأمام"، صراعات سياسية وإيديولوجية بين مجموعة "مسلسل إعادة البناء" وبين الخط الثوري، كان جوهرها طبيعة "تقييم التجربة وإعادة البناء"، حيث دافع الخط الثوري عن ضرورة "التقييم الشامل للتجربة كحلقة مركزية في سيرورة إعادة البناء"، في حين طرحت مجموعة "القيادة الجديدة" "بناء حد أدنى تنظيمي يرتكز على تصور أولي للمهام ... يتم فيه اللجوء إلى تقييم جزئي كلما طرحت عملية بناء جزئية". هكذا كان تصور "القيادة الجديدة" لما أطلقت عليه ب "مسلسل إعادة البناء"، والذي يعبر بوضوح عن جزئية معرفة هؤلاء بتجربة المنظمة، وعن عدم الإلمام بكل الدينامية الداخلية، سياسيا وتنظيميا واستراتيجيا، تحديدا للطور الثاني من المرحلة الثورية للمنظمة (الفترة

بين تقرير 20 نونبر ومسلسل اعتقالات نهاية 74 / بداية 75) التي عجت بها تجربة المنظمة في ارتباط وثيق بدينامية الحركة الجماهيرية.

في إطار هذه الصراعات الداخلية إذن، صدرت مجموعة من الوثائق (انظر لائحة وثائق الخلاف داخل منظمة "إلى الأمام" على موقع 30 غشت)، شكلت فيها وثيقة "بيان توضيحي حول الإشاعات الأخيرة" في 16 شتنبر 1980، الحد الفاصل بين تيار الخط الثوري للمنظمة، ومجموعة "القيادة الجديدة".

في الواقع، لقد سهر "الثلاثي": أمين، علي والسرفاتي وسط تلك "القيادة الجديدة"، على بسط وفرض خط إصلاحي منذ نهاية سنة 1979، رغم كل المحاولات التي قام بها مناضلو الخط الثوري لوقف سيرورة الانحراف اليميني التي انطلقت وسارت عليه تلك "القيادة" (نذكر هنا "بيان إلى عموم الرفاق" في 9 يونيو 1980 الذي أصدره تيار الخط الثوري لتنبيه وتحميل مناضلي المنظمة المسؤولية لمواجهة الانحراف اليميني ل "القيادة الجديدة")، وبعد ذلك رغم مجموعة من الانتقادات من داخل تلك "القيادة"، التي بلورها أحد رفاقهم فيها: النوضة. انفردت إذن هذه "القيادة" بالتنظيم، وطرحت تصورها وخطتها ل "إعادة البناء"، إلى حين أن انفجرت بسبب تناقضاتها الداخلية، وذلك بعد أن أرست دعائم خط سياسي يميني، "لا استراتيجي"، بعد التخلي عن الخط الاستراتيجي للمنظمة.

هكذا، وبمجرد خروجه من السجن سنة 1984، بعد ما سمي ب "ندوة فرع الداخل" في يناير سنة 1983، لم يلتحق أحد قادة "إعادة البناء"، عبد الحميد أمين، بالمنظمة، وقبله رفيقه في "قيادة إعادة البناء"، علي فقير الذي التحق ب "الج.م.ح.إ" بعد خروجه من السجن، مع ما صاحب ذلك من توقيعات مشبوهة تتعهد بعدم العودة إلى أي عمل سياسي، بالإضافة إلى تقديم لوائح عن طريق "دانييل ميتران" (صديقة زوجة السرفاتي) طلبا للعفو من الحسن، تضم بعض أسماء قادة "إعادة البناء": السرفاتي، آيت بناصر، بنزكري، هذا الأخير انسحب من المنظمة... وتضم كذلك عناصر أخرى: عبدالله زعزاع، عبدالله الحريف وعناصر من "23 مارس" و "لنخدم الشعب". في حين انسحب النوضة عبدالرحمان بعد ضربة 1985، وهي كما هو معلوم، الضربة التي على إثرها لم يعد للمنظمة تحت "قيادة" الخط التحريفي أي وجود بالداخل وخارج السجن، ما عدا فرع

الخارج: فرنسا الذي بقي وفيا لخط "إعادة البناء" وتحت "قيادته" التحريفية، في حين رفض فرع بلجيكا منذ البداية الاعتراف ب "قيادة إعادة البناء". على إثر كل هذا، انفرد السرفاتي لوحده، ومن ورائه تلامذته من الجيل الثاني، في إتمام مسلسل البناء السياسي التحريفي لما بعد 1985، والذي لم يكن في الواقع إلا تصفية الخط الاستراتيجي، الإيديولوجي، السياسي والتنظيمي للمنظمة وكل إرثها الكفاحي الثوري، إلى أن تم الحل العملي ل "إلى الأمام" تحت قيادة الخط التحريفي بعد آخر اجتماع لفرع باريس منتصف سنة 1994.

إن مجمل تلك الصراعات وسط منظمة "إلى الأمام"، أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، كانت تجري بعيدا عن معمعان النضال والمعارك الجماهيرية، كانت تجري فقط في قلب السجون وبعيدا عن دينامية الحركة الجماهيرية، وخارج أية علاقة وممارسة مع الجماهير. فهذه الأخيرة، وفي الوقت الذي كانت فيه "القيادة الجديدة" تدبج فيه طروحات "مسلسل إعادة البناء"، أبانت (الجماهير) عن قدرات نضالية جبارة، وعن شجاعة عظيمة في مواجهة مباشرة مع الأجهزة البوليسية القمعية والعسكرية الإجرامية للنظام، عبرت عنها في هذه الفترة الانتفاضة الشعبية المجيدة في 20 يونيو 1981 (وهو ما سنلاحظه من خلال هذه الكرونولوجيا السياسية). بعد ذلك، وحين أرست "قيادة إعادة البناء" أسس خطها الإصلاحي "اللا استراتيجي" فيما سمي ب "ندوة فرع الداخل" نهاية يناير 1983، وتخلصها من الخط الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي للمنظمة إبان مرحلتها الثورية، كانت الجماهير تخوض نضالات عظيمة توجتها بالانتفاضة الشعبية المجيدة في يناير 1984، والتي ووجهت بالرصاص والمقابر الجماعية والمعتقلات. وحين تحطم "مسلسل إعادة البناء" سنة 1985، بعد أول وآخر ظهور له في "الساحة" (منشور واحد موجه للجماهير خلال خمس سنوات)، كانت الجماهير تصلب من مقاومتها في المعامل والبوادي والأحياء الشعبية والجامعات، وتواجه سياسات النظام التصفوية ... إلى أن فجرت الجماهير انتفاضة 14 دجنبر 1990 المجيدة، والتي ووجهت هي الأخرى بالرصاص والمدافع، وخلفت المئات من الشهداء والمفقودين والمعتقلين، والآلاف من المصابين... وبعد كل هذا وذاك، وفي ظل المساومات والمؤامرات ضد الجماهير ومن ورائها، انخرط خط "إعادة البناء"، بعد قطيعته النهائية مع التجربة الثورية للحملم، فيما سمي ب "التجميع" التي تلت سياسة "العفو" عن المعتقلين في دفعات. انتهى هذا "التجميع" والمنخرطين فيه إلى الباب المسدود، وذهبت كل مجموعة إلى حالها، تستجمع أوراقها وتهيئ ملفاتها

لمباشرة العمل السياسي المرخص، "القانوني والشرعي"، في ظل دستور وقوانين النظام الكمبرادوري. وهو ما فرض على دعاة "تجديد الفكر السياسي للحملم" الحل العملي لمنظمة "إلى الأمام"، والانطلاق نحو تأسيس تيار ديمقراطي جذري ينهل من خليط من الفكر "الاشتراكي" والفكر اللبرالي والحقوقي.

الطور الأول من المرحلة التحريفية (1980 ـ 1985)

من الانفجار التنظيمي 1979 واستيلاء الخط التحريفي على قيادة المنظمة 1980 إلى ضربة أكتوبر 1985.

إشارة: تعتمد الكرونولوجيا السياسية لهذا الطور على التواريخ التي حملتها الوثائق الصادرة بشكل رسمي على صفحات السلسلة الجديدة من "نشرة الشيوعي" و "مجلة إلى الأمام" السلسلة الجديدة، التي أصدرتها "قيادة إعادة البناء"، من دون أن ننسى طبعا، الخوض في أهم الأحداث السياسية التي طبعت هذه المرحلة، والتي تبرز بشكل واضح أن عملية "مسلسل إعادة البناء" جرت في واد جاف غير ذي ماء، وفي وعاء خال من روح حركة النضالات والانتفاضات الجماهيرية الشعبية.

*** 23 شتنبر 1979:**

صدور وثيقة معنونة ب: "وضعية المنظمة والمتطلبات العاجلة لإعادة البناء: البرنامج الوطني" موقعة باسم اللجنة الوطنية. وهي من أولى وثائق "قيادة إعادة البناء"

أهم محاور الوثيقة:

1 ـ أولوية البناء التنظيمي في خط "إعادة البناء":

تقول الوثيقة أن "مسألة إعادة بناء المنظمة هي مهمة مزدوجة، تعني من جهة بناء تنظيميا ومن جهة ثانية بناء خطها السياسي..."، وطرحت بهذا الصدد تساؤلها حول "كيفية التعامل مع هذه المهمة المزدوجة؟" وكيفية

"معالجة التناقض بين البناء التنظيمي والبناء السياسي"، وتحديد الأولوية في عملية إعادة البناء؟ جاء جواب الوثيقة حول هذه المسألة كالتالي: "إن مثل هذا التناقض يجد حله الصحيح، إذا نظرنا إلى إعادة البناء كمسلسل، مسلسل البناء التنظيمي والسياسي للمنظمة، والذي يتم خلاله البناء التنظيمي والسياسي، وينطلق من حد أدنى من البناء التنظيمي (على أساس تصور أولي لمهام المنظمة: ضرورة توحيد الفروع، الأولوية للتجذر داخل الطبقة العاملة...)، وهذا الحد الأدنى، يمكن المنظمة، من جهة، من ممارسة نشاطها الفعلي في الساحة النضالية، ويمكن جميع فروعها في المساهمة الفعلية في بناء الخط السياسي. وهكذا يستمر البناء التنظيمي والبناء السياسي في تفاعل فيما بينهما ... وفي هذا المسلسل من البناء التنظيمي والسياسي للمنظمة سيأتي المؤتمر كحدث بارز يسجل خلاصات الإنجازات السياسية والتنظيمية الحاصلة وللدفع بالمسلسل لإنجاز حلقات جديدة".

تقوم إذن عملية "إعادة البناء" أساسا / أوليا على "بناء حد أدنى تنظيمي..."، وهو ما يعني أن هذا "المسلسل" الذي يحركه تناقض التنظيم ـ الخط السياسي، يمنح الأسبقية للتنظيم، في حين يبقى بناء الخط السياسي ثانويا. ومعلوم أن التنظيم المعني هنا، هو تنظيم تعرض للقمع الشرس والتخريب والتفتيت (فترة الانفجار التنظيمي وبروز التيارات الإصلاحية والتصفوية ونتائجها الكارثية على المنظمة)، وأصبح يفتقد للوحدة الإيديولوجية بعدما انتشرت في صفوفه مجموعة من الأفكار والإيديولوجيات التي تنهل حتى من الفكر اللبرالي. هكذا أصبحت "ممارسة النشاط في الساحة النضالية" هي الهدف الرئيسي في هذا المسلسل، أي أن الحركة كل شيء والهدف لا شيء، أما الخط السياسي والنظري فلا وجود لهما، أو هما في مستوى ثانوي، أقل أهمية من البناء التنظيمي الجزئي.

2 ـ "مسلسل إعادة البناء" وأسلوب تقييم التجربة:

في إطار "مسلسل إعادة البناء"، طرحت مهمة تقييم تجربة منظمة "إلى الأمام" و الحملم، كإحدى المرتكزات الأساسية لهذا المسلسل، وفي هذا الصدد، قدمت الوثيقة منظورها للتقييم ارتباطا ب "إعادة البناء" الذي حددت

الوثيقة سابقا أولويته في "بناء حد أدنى تنظيمي"، وطرحت مفهوم "التقييم الجزئي كلما طرحت عملية بناء جزئية"، حيث "يكتمل مسلسل التقييم باكتمال مسلسل البناء" حسب الوثيقة.

أصبح مشروع "إعادة البناء" إذن، يعتمد على حد أدنى من البناء التنظيمي الموافق لتصور أولي لمهام التنظيم، وعلى حد أدنى من التقييم بأفق ضمان موقع في "ساحة النضال" (الحركة).

جاءت الوثيقة كذلك بمحاور وشعارات أخرى "حول دور القيادة الوطنية" و"مفهوم الوحدة" و"المركزية الديمقراطية" ودورها في "مسلسل إعادة البناء"، حيث تحت غطائها انفردت هذه "القيادة الجديدة" بكل ما يتعلق بهذا "المسلسل"، مع إقصاء وجهات النظر المخالفة لها، مثال وجهة نظر "التقييم الشامل وإعادة البناء" (لمعرفة تفاصيل هذا "المسلسل" يستحسن العودة لدراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" " المنشورة على موقع 30 عشت.).

*** خريف 1979:**

صدور **وثيقة للخط العمالوي التصفوي**، والوثيقة الأصلية لا تحمل عنوان. (للاطلاع انظر ملفات موقع 30 غشت ـ الوثيقة الأولى من ملف الخط اليسراوي العفوي الجديد).

*** دجنبر 1979:**

صدور وثيقة: "المهام العاجلة لمنظمتنا".

تشكل هذه الوثيقة إلى جانب الوثيقة السابقة، أولى وثائق "قيادة إعادة البناء"، وإحدى أهم وثائقها التأسيسية التي استند عليها مشروعها.

حول الوثيقة: حددت الوثيقة مجموعة من المهام التي أطلقت عليها ب "المهام العاجلة"، وفي هذا الإطار، تطرقت لشعار "التجذر داخل الطبقة العاملة"، حيث أكدت فيها على دور الندوة الوطنية الأولى (نهاية 71 / نهاية 72) في تدقيق ذاك الشعار، إلا أنها قفزت على أحد أهم أطوار تطور الخط الاستراتيجي والسياسي والتنظيمي للمنظمة، وهو الطور الثاني من المرحلة الثورية الذي عرف بدايته مع "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي"، المعروف اختصارا بتقرير 20 نونبر، والمنتهي بمسلسل اعتقالات نونبر 74 / يناير 75.

طرحت الوثيقة سؤال حول "فشل المنظمة في تحويل هذا الشعار إلى واقع ملموس"، وسؤال لماذا رفعت المنظمة شعار "التجذر وسط الشبيبة المثقفة". ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة، تقول الوثيقة بأن "تقييما نقديا صريحا لتجربة منظمتنا هو الذي يمكننا من الجواب... وفي نفس الوقت من استخلاص دروس ثمينة...".

هكذا إذن، ومن دون تقديم هذا النوع من "التقييم النقدي الصريح"، الذي اعترفت "القيادة الجديدة" بضرورته، وكذا بالقفز على أحد أهم الاطوار التاريخية للمنظمة (نهاية 72 ـ بداية 75)، انتهت الوثيقة في جوابها على الأسئلة التي طرحتها سابقا، إلى أن الخطأ يعود للخط السياسي للمنظمة في العمل الجماهيري والتنظيمي، وتحددهما هذه "القيادة" في أطروحة "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" وفي "الطبيعة الشبكية للتنظيم"، مع العلم أن هذه الخلاصات التي لم تستند إلى أي تقييم حقيقي، وخصت فقط الطور الأول من تاريخ المنظمة (طور ما قبل "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" الصادرة في 20 نونبر 1972). وعلى نفس هذا النهج، قدمت الوثيقة نقدا لأطروحة التيار العدمي الداعية إلى حل تنظيمات الحملم والالتحاق فرادى بالطبقة العاملة، ثم نقدا آخر للتيار الإصلاحي الذي رفع شعار "جبهة القوى الثورية والديمقراطية" والداعي إلى التجذر وسط البرجوازية الصغيرة للمرور إلى الجماهير. وطرحت بدل هذا، أطروحة التجذر المباشر وسط الطبقة العاملة عبر التواجد المباشر معها في مواقع الإنتاج، معتبرة في نفس الوقت أن المسؤول عن فشل التجربة هو الخط "الانتهازي اليساري" الذي ساد داخل المنظمة، ومن تم ضرورة محاربته، حيث اعتبرت أطروحة "المقدمة التكتيكية" و"الشبكية"، من مظاهر "الانتهازية اليسارية"، متبنية في هذا، من دون "تقييم نقدي صريح" وشامل لكل التجربة

الثورية للمنظمة (وهي سمة تجمع بين هذه التيارات الثلاث)، مجمل المفاهيم التي بلورها الخط اليميني الإصلاحي في فترة صراعه ضد الخط الثوري للمنظمة. وحول مهمة التجذر المباشر وسط الطبقة العاملة، قدمت الوثيقة مجموعة من القضايا بهذا الصدد، كالمفهوم اللينيني للطليعة البروليتارية، والنظرية الماركسية للمعرفة والكيفية التي يتم بها التجذر وعلاقته بالفلاحين. (لمعرفة مضامين هذه الأطروحات عن قرب، ومعرفة أخطائها النظرية والتاريخية، يستحسن الاطلاع على دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" " المنشورة على موقع 30 غشت)

سنة 1980

*** من 15 إلى 19 يناير 1980:**

زيارة جورج حبش قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للصحراء الغربية وإصدار بيان مشترك مع جبهة البوليساريو.

*** 21 يناير 1980:**

اعتراف كوبا بالجمهورية العربية الصحراوية الدمقراطية.

*** 29 يناير 1980:**

رفع المنع عن بيع الأسلحة الأمريكية للنظام الكمبرادوري بالمغرب (تمت الصفقة بعد ذلك في 26 فبراير 1980، وكانت قيمتها 140 مليون دولار).

*** 22 فبراير 1980:**

صدور نص: **"بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديمقراطي"**، من توقيع: المشتري بلعباس، المنصوري عبدالله، عبدالعزيز الطريبق، أمناي إبراهيم، مشبال محمد أمين، أحمد بوراس، أحمد بوغابة، عزوز لعريش، جمال بن عمر، يونس مجاهد.

حول بيان الخط اليميني الانتهازي:

الوثيقة ـ البيان تؤرخ للحظة حاسمة في تاريخ التيار اليميني الإصلاحي داخل منظمة "إلى الأمام"، وهي لحظة انتقال هذا الخط من الإصلاحية إلى الردة عن المنظمة، وعن الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية ككل، وتحوله إلى تيار رجعي يستهدف تصفية الرصيد الكفاحي الثوري للمنظمة (انظر نص البيان على موقع 30 غشت ضمن ملفات الموقع / ملف اليمين الجديد من الإصلاحية إلى خط الردة).

حملت هذه الوثيقة في البداية توقيع زعيمي هذا التيار اليميني، وهما من الأطر السابقة للمنظمة: المشتري بلعباس (كان عضوا في كتابة المنظمة المنبثقة عن الندوة الوطنية الأولى سنة 1972، وآخر من اعتقل منها) وعبدالله المنصوري (كان عضوا في اللجنة الوطنية للمنظمة بعد اعتقالات نونبر 74 ـ يناير 75 و عضوا سابقا في لجنة التنسيق الوطنية عند التأسيس). ليتبين بعد ذلك، أن "البيان"، يحمل، بالإضافة لتوقيعي زعيمي التيار اليميني، توقيع ثمانية أعضاء آخرين، تم إخفاء أسمائهم في البداية من طرف زعيميهم، ليتم بعد صراع بين موقعيه، إعادة نشره بتوقيع المجموعة ككل (لمعرفة الجذور الفكرية والسياسية لهذا الخط والتي تعود لفترة ما بعد اعتقالات 1974 إلى حدود مارس 1976، وكذا سيرورة هذا الخط بعد ذلك، من التحاق السرفاتي به إلى حين انهزام هذا الخط في معركة أبريل 1979، ثم توقيعه لبيان التجميد وفشل مفاوضاته بعد ذلك مع ما سيطلق عليه ب "قيادة إعادة البناء"، وانتهاء بطردهم من المنظمة ضمن قرارات 12 نونبر 1979، يمكن العودة لدراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" " المنشورة على موقع 30 غشت).

*** 27 فبراير 1980:**

جبهة البوليساريو تحيي الذكرى الرابعة لتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بحضور، ولأول مرة، ممثل عن رئيس موريتانيا الذي كان قد أعلن في 8 يناير 1980 أن حكومة موريتانيا تلتزم بسياسة الحياد فيما يخص الصراع في الصحراء الغربية. وفي نفس اليوم تعترف إيران بالجمهورية الصحراوية.

*** 17 مارس 1980:**

صدور وثيقة: "**حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979**"، أبراهام السرفاتي، السجن المركزي.

بعد صدور بيان خط الردة والقطع بتاريخ 22 فبراير 1980، بزعامة المشتري بلعباس و المنصوري عبدالله، الذي كشف بالواضح الملموس عن الأهداف التدميرية للخط اليميني داخل المنظمة الثورية "إلى الأمام"، و عرى بالكامل استراتيجيته في الإجهاز عليها بتمزيقها من الداخل و تصفية كل الرصيد الثوري للحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، خصوصا بعد انخراط حزب اتحاد بوعبيد على خط الحملة المسعورة ضد المنظمة، بالدعاية لبيان الردة ،أصدر و في أقل من شهر، تحديدا في 17 مارس 1980، أحد أعمدة الثالوث اليميني حين التحاقه بالسجن المركزي، أبراهام السرفاتي، وثيقة بعنوان: "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979"، التي لم يكن الهدف منها، بعد أن عرتها ممارساته و أطروحاته اللاحقة الأكثر يمينية و تحريفية، سوى التملص حين ذاك، من ما آل إليه الخط اليميني الإصلاحي الذي كان السرفاتي يده الضاربة ضد الخط الثوري للمنظمة، بتحوله (الخط الإصلاحي) إلى تيار رجعي تدميري، و التغطية كذلك على كل توجهاته و ممارساته اليمينية التي لم يتوقف عنها حتى و هو قد عاد إلى قيادة المنظمة.

*** 23 ـ 30 ماي 1980:**

"استفتاء" على تعديل الفقرتين 1 و 2 من المادة 21 من الدستور، وتتعلق بخفض سن الرشد ل "الملك" من 18 إلى 16 سنة، وتغيير رئاسة "مجلس وصاية العرش" التي أصبحت موكلة لرئيس المحكمة العليا بدلا من أخ الحسن (كان حينها مريضا).

يتكلف مجلس الوصاية بالسلط الدستورية إلى حين أن يبلغ الملك 16 سنة، وذلك من غير مراجعة الدستور. وبعدها يعمل المجلس كجهاز استشاري "للملك" إلى حين أن يبلغ 20 سنة كاملة. (النتائج صرح بها المجرم ادريس البصري في ندوة صحفية بتاريخ 31 ماي، وكانت نتيجة الاستفتاء على هذا التعديل كما العادة: 99.71 في المئة).

استفتاء ثاني حول مراجعة المادة 43 و95 من الدستور، وتتعلق بتمديد مدة الولاية البرلمانية من 4 إلى 6 سنوات، ورئيس الغرفة من 1 إلى 3 سنوات. (96.94 في المئة).

في الوقت الذي فيه تم منح ممارسة السلطة السياسية ل "ملك" عمره بين 16 و 20 سنة، تم تحديد سن من لهم حق المشاركة في الاستفتاء في 21 سنة.

*** 9 يونيو 1980:**

صدور "**بيان من الرفاق الأربعة**": فؤاد الهلالي، ادريس الزايدي، عبدالرحيم الأبيض ومحمد كرطاط (البيان غير متوفر، وقد صاغه فؤاد الهلالي باسم الرفاق الأربعة).

تم توجيه البيان إلى كل أعضاء ومناضلي منظمة "إلى الأمام" حول ما تقوم به "القيادة الجديدة" للمنظمة فيما سمي ب "إعادة البناء"، ويعبر عن اختلاف جوهري مع ممارسات تلك القيادة التحريفية.

*** يونيو 1980:**

بداية صدور مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، وفي صيف 1980 انطلق صدور نشرة "الشيوعي" السلسلة الجديدة، واللتين أشرفت على إصدارهما "القيادة الجديدة" لما سمي ب "مسلسل إعادة البناء".

*** بين 1 و 4 يوليوز 1980:**

انعقاد القمة 17 لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية ب "فريتاون' ب "سيراليون"، وبروز الصراع حول قبول عضوية الجمهورية الصحراوية من طرف منظمة الوحدة الإفريقية، حيث كانت الجمهورية الصحراوية قد تقدمت رسميا بطلب العضوية بناء على البند 28، وذلك يوم 23 يونيو خلال اجتماع مجلس الوزراء التهيئي لقمة منظمة الوحدة الإفريقية.

26 دولة من أصل 50 قبلت عضوية الجمهورية الصحراوية، مما دفع بممثلي النظام الكمبرادوري وببعض الدول المساندة لطرحه إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة، الشيء الذي أدى إلى الاستجابة لاقتراح نيجيريا بتشكيل "مجلس الحكماء"، والدعوة إلى عقده ثلاثة أشهر بعد هذه القمة لإيجاد حل للصراع.

*** 8 يوليوز 1980:**

خطاب الحسن بمناسبة عيد شبابه، ودعوته الشباب المغربي إلى الإقبال والانخراط في "الوظائف" العسكرية.

*** 18 يوليوز 1980:**

إطلاق سراح 45 معتقلا سياسيا من بينهم عبداللطيف اللعبي، وبعض معتقلي سنة 1973، وكذا بعض معتقلي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وفي 21 يوليوز تم إطلاق سراح 46 آخرين.

عبداللطيف اللعبي، من مؤسسي مجلة "أنفاس" والمسؤول عنها، ومن مؤسسي منظمة "إلى الأمام" وعضو كتابتها الوطنية التي أفرزتها الندوة الوطنية في دجنبر 1971 / يناير 1972، اعتقل في 14 مارس سنة 1972، وحوكم بعشر سنوات خلال محاكمة غشت 1973. هذا، وقد أنشأت لجنة دولية بفرنسا من أجل إطلاق سراح عبداللطيف اللعبي وأبراهام السرفاتي.

ارتكب اللعبي أخطاء فادحة بالسجن المركزي خلال سنة 1975 أدت إلى توقيفه من طرف "قيادة" "إلى الأمام" في حي "ج"، والتي كانت تضم عبدالحميد أمين وعلي فقير، هذين الأخيرين كانا يخفيان وضعيته التنظيمية عن رفاق حي "أ" بالسجن المركزي، وكانا يحضرانه للاجتماعات الداخلية على أنه عضو في "القيادة"، وقد أدرك اللعبي هذه المناورة، فقام بالدفاع عن نفسه وبفضح أصحابه. انسحب اللعبي من المنظمة في صمت مطبق بعد خروجه من السجن في 18 يوليوز سنة 1980، وأخذ منحى آخر، حيث تحول إلى مناضل ديموقراطي ليبرالي (لمعرفة المزيد حول هذه الأحداث، انظر دراسة "مسلسل تصفية منظمة "إلى الأمام" " المنشورة على موقع 30 غشت).

*** 21 غشت 1980:**

صدور "عفو" عن 24 من المحكومين غيابيا والموجودين خارج المغرب، من بينهم العضو القيادي بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: عبدالرحمان اليوسفي.

*** غشت 1980:**

صدور نص "**حول بيان المرتدين ـ الانتهازية والكذب في خدمة الارتداد عن طريق الثورة المغربية**"، موقع باسم مناضل، وصدر في مجلة "إلى الأمام" عدد 4 ـ غشت 1980.

للوثيقة أهمية تاريخية قصوى، ليس فقط في فهم بعض المعالم الأساسية والداخلية التي مرت منها المنظمة في خضم الصراع الداخلي بين الخط الثوري والخط اليميني التخريبي. بل وعلى الخصوص، لفهم سيرورة التحول الذي عرفته لاحقا الأطروحات السياسية والإيديولوجية والتنظيمية للمنظمة بعدما برز طرف أخر يحمل قناع / غطاء بعض المفاهيم الماركسية ـ اللينينية الثورية التي تبلورت خلال المرحلة الثورية، لكن بمضامين الأطروحات اليمينية التي تبلورت سابقا لدى الخط اليميني التخريبي مع اعتقالات 1974، إلى حين أن اكتملت عناصر أسسها السياسية والإيديولوجية المتضمنة في بيان الردة والقطع (فبراير 1980).

فوثيقة "حول بيان المرتدين" التي حملت توقيع "مناضل" والتي صدرت بعد صدور وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979" (أبراهام السرفاتي في مارس 1980)، ابتدأت بجرد "أهم أطروحات البيان" (بيان الردة)، لتنتقل إلى الرد عليها، حيث جاء هذا الرد دون مستوى الردود التي جاءت بها "تأملات السرفاتي" في نقده للأطروحات المركزية لليمين.

بعد تحديد هذه الوثيقة لطبيعة التناقض الرئيسي للمرحلة مع الإغفال الكلي للتناقض الأساسي (وهي من طبيعة الانتهازية اليمينية)، تقبلت الوثيقة أهم المضامين التي ارتكز عليها بيان اليمين التخريبي سابقا في ضربه للأسس الإيديولوجية، السياسية والتنظيمية للمنظمة، وردت بشكل ازدواجي وبموقف وسطي بين الموقفين (بين موقف الخط الثوري وموقف الخط اليميني) في تعاطيها مع القضايا التي شن اليمين هجومه التخريبي عليها:

فحول الإصلاحية مثلا، يقول الرد: "محاربة كل الأوهام الإصلاحية والمفاهيم البرجوازية حول الديمقراطية من جهة، والاستفادة من كل الإمكانيات التي تتيحها اللعبة الديمقراطية من جهة أخرى". وحول العمل السري، يقول النص: "والخطأ المرتكب في قضايا النضال السري... هو عدم إتقان أساليب العمل السري وعدم إتقان الاستعمال المتزامن للسرية والعلنية وللعمل الشرعي مع العمل اللاشرعي"، وفي نفس الوقت يحمل هذا الرد "المسؤولية للنظام الملكي الدكتاتوري بشكل خاص" في "بروز ممارسات سياسية ثورية، مثل السرية". وحول العنف الثوري:

"والعيب في كل ما بلورته المنظمة من تحاليل في هذا الشأن، لا يكمن.... في مبدأ العنف الثوري أو عدم ملاءمته مع الواقع... إن المبادئ الماركسية اللينينية والأهداف الثورية التي اعتمدتها "إلى الأمام" في مجهودها من أجل بلورة رؤية إستراتيجية صحيحة تماما، ولكن "إلى الأمام" أسرفت كثيرا في البحث عن تفاصيل العملية الثورية".... (لمعرفة المزيد حول الوثيقة، انظر منشورات موقع 30 غشت بهذا الخصوص).

*** 30 غشت 1980:**

صدور بيان الذكرى العاشرة لتأسيس منظمة "إلى الأمام": "**عشر سنوات من الكفاح والصمود**" (انظر الطور الثالث ـ الجزء الأول من هذه الكرونولوجيا).

*** شتنبر 1980:**

صدور "**تعميم داخلي ـ تنبيه**"، موقع باسم المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، حول أصحاب "بيان الردة".

ذكر التعميم ببعض الممارسات الانتهازية التخريبية لزعيمي خط الردة منذ اعتقالات 1976، وخلص إلى اعتبار تصرفات العنصرين (المشتري بلعباس والمنصوري عبدالله) عدائية للمنظمة و للحركة الماركسية اللينينية و لمجموع الحركة الثورية المغربية.

*** 9 إلى 11 شتنبر 1980:**

انعقاد "مجلس الحكماء" الذي دعا مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية 17 لتشكيله وعقد لقاءه.

الأطراف الحاضرة أمام مجلس الحكماء: المغرب (بوستة وزير الشؤون الخارجية)، الجزائر، موريتانيا، جبهة البوليساريو، وعشر منظمات "صحراوية" مواليه لطرح النظام الكمبراودوري.

صدرت توصيات "مجلس الحكماء" في 11 شتنبر 1980، وتدعو الأطراف (المغرب وجبهة البوليساريو) إلى تنظيم استفتاء عادل وعام وفقا لقرارات القمة 16 لهذه المنظمة في مونروفيا، كما تدعو إلى وقف إطلاق النار وإلى أن تسهر هذه المنظمة بمعية الأمم المتحدة على حفظ السلام بالصحراء الغربية والسهر على تنظيم الاستفتاء.

*** 13 شتنبر 1980:**

صدور نص "**نداء إلى الرفاق الأربعة، من الداخل**".

*** 16 شتنبر 1980:**

إصدار **الخط الثوري** ل "**بيان توضيحي حول الإشاعات الأخيرة**"، رد الرفاق الأربعة المنتمين للخط الثوري (فؤاد الهلالي، ادريس الزايدي، عبدالرحيم الأبيض ومحمد كرطاط) على الحملة الواسعة التي أطلقتها "القيادة الجديدة"، حملة الإشاعات التي شنت عقب صدور بيان 9 يونيو 1980.

يشكل هذا البيان عمليا الحد الفاصل بين الخطين.

إن هذا البيان التوضيحي، قام بصياغته الرفيق فؤاد الهلالي باسم مجموعة من رفاق الخط الثوري للمنظمة، الذين رفضوا مخطط ما سمي ب "إعادة البناء"، وأكدوا على ضرورة تطبيق الشعار الداعي إلى "التقييم الشامل وإعادة البناء" مع إشراك كل أعضاء المنظمة ومناضليها بالداخل والخارج في عملية التقييم و توفير كل الشروط للقيام بذلك. بما يعني تطبيقا سليما للمركزية الديموقراطية وتوفير أدوات التعريف بالمواقف من خلال أدوات النشر (نشرة داخلية، نشرة جماهيرية ...).

هذا البيان التوضيحي هو امتداد للبيان الأول الصادر في 9 يونيو 1980 (غير متوفر)، حيث استعمل أسلوب البيانات لمخاطبة رفاق ومناضلي المنظمة في الداخل والخارج، للتنبيه عن انحراف "القيادة الجديدة"، والتأكيد على ضرورة تحمل المسؤولية التاريخية والدفاع عن الخط الثوري للمنظمة، والتصدي لأسلوب التطويق والحصار والتمويه والمركزية البيروقراطية التي فرضتها "القيادة الجديدة" باسم وحدة المنظمة.

*** 1 أكتوبر 1980:**

صدور وثيقة: "**نداء إلى رفيق، من السجن**"، السجن المركزي.

*** 16 أكتوبر 1980:**

قرض بقيمة 1.1 مليار دولار (على 3 سنوات / دفعات) من طرف صندوق النقد الدولي للنظام بالمغرب

*** 31 أكتوبر 1980:**

صدور قرارات لجنة تصفية الاستعمار للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية، في 13 نقطة، حيث جاء في النقطة الرابعة: "تؤكد من جديد على أن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في ممارسة سكان هذه المنطقة لحقوقهم الغير القابلة للتصرف، بما فيها حقهم في تقرير المصير والاستقلال".

*** 11 نونبر 1980:**

الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى "قرار حول الصحراء الغربية: يدعو إلى إنهاء الاستعمار المغربي للصحراء وفتح المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو". وهو القرار الذي أعلن ممثل النظام الكمبرادوري بالأمم المتحدة بأنه باطل ولاغ.

*** 9 دجنبر 1980:**

صدور وثيقة بعنوان: "**نداء إلى الرفاق الأربعة، من اللجنة الوطنية**"، السجن المركزي.

*** 10 دجنبر 1980:**

عائلات المعتقلين السياسيين يحتلون تمثيلية الأمم المتحدة بالرباط، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، مع إضراب عن الطعام لمدة 24 ساعة. (في نفس اليوم يتم اعتقال عبدالرحمان بنعمرو عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان).

*** بعض نضالات سنة 1980:**

في 24 يناير، إضراب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لمدة 24 ساعة إحياء لذكرى حل المنظمة الطلابية في 24 يناير 1973، والمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين. وفي 26 يناير إضراب احتجاجي على إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر والكيان الصهيوني نتيجة لاتفاقيات كامب ديفيد. اعتقل 16 طالبا خلال سلسلة الإضرابات في كل من البيضاء والرباط وفاس، ثم إضراب جديد يومي 5 و6 فبراير 1980 للاحتجاج ضد اعتقال الرفاق الطلبة الستة عشر.

بين 17 و 27 فبراير ولمواجهة الإضرابات الطلابية، ردت السلطات بقسوة: تعليق دفع المنح الدراسية للطلاب المضربين، وإحالة عدد من المعتقلين على القضاء، حيث حكمت بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات (ستة أحكام) بتهم "المس بأمن الدولة"، و "الإخلال بالنظام العام" و "تكوين جمعية غير قانونية" (سمي ملف بعض الطلبة ب "طلبة إلى الامام"). في 24 فبراير، وعن طريق صحافة النظام، اتهم الطلبة المضربين بتلقي الأوامر من الخارج ("التآمر").

بين 2 و17 يناير، مواجهات في منطقة بني ملال تتعلق باستخدام المراعي، حيث تم اعتقال 29 فلاحا، وأصدرت المحكمة في 17 يناير في حقهم أحكاما وصلت إلى ثلاث سنوات سجنا، بتهمة العنف والاعتداء على ضباط ومسؤولي السلطة. نفس القضية بمنطقة أزيلال، حيث استولى حفنة من كبار ملاك الأراضي على المراعي الجماعية لرعي عشرة آلاف رأس من الأغنام تحت حراسة أجهزة النظام.

بين 2 و 26 يناير، إضرابات دورية في مناجم خريبكة ثم إضراب سيارات الأجرة الصغيرة.

في 16 فبراير، إضرابات بالدار البيضاء بسبب ارتفاع الأسعار والبطالة.

في 16 أبريل، قطاعات المنسوجات والسكر والمخابز تعرف إضرابات عمالية.

في 18 يونيو إضراب في قطاع المعادن بالبيضاء بسبب التسريحات الجماعية، نفس الشيء بالنسبة لعمال CTM (النقل) من أجل الانخراط في صندوق التقاعد.

شهر يونيو ويوليوز، إضرابات بمجموعة من المعامل، سيليما، سوماكا، صومواديم، كاميم، لاسامير، باهيا بلاستيك، مصنع السكر بلقصيري...

في نهاية 1980، وبعد أن عرفت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا بين 10 و 25 بالمئة في شهر شتنبر، انطلقت مجموعة من الإضرابات: إضراب عمال وموظفي المكتب الوطني للسكك الحديدية للرفع من الأجور. عمال "مكتب الشريف للفوسفاط" وشركة إيجوز، وشركة إنشاء وصيانة الطرق المغربية، النقل الحضري بالدار البيضاء...

اضراب 14000 عامل بمناجم خريبكة بسبب تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغدائية.

مجموعة من الإضرابات التلاميذية بالناضور ومواجهات مع الأجهزة القمعية، أدت إلى العديد من الاعتقالات في دجنبر 1980.

خلال هذه السنة، وصل عدد المغاربة الذين يقل دخلهم السنوي عن 1274 درهم (3.50 درهم يوميا) إلى أزيد من مليونين من أصل ما يقارب 20 مليون نسمة. هذا في الوقت الذي قدرت فيه التكلفة المخصصة لقضية الصحراء الغربية بين 1 مليون ومليونين دولار يوميا، وارتفعت نسبة الدين الخارجي ب 42 بالمئة، خصص نصفها لتسديد فوائد الديون السابقة.

سنة 1981

*** بعض نضالات يناير / فبراير 1981:**

إضراب طلابي بجامعة وجدة منتصف يناير، واعتقال 17 من مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. 26 يناير: إضراب لا محدود عن الدراسة (إلى حدود 9 مارس 1981)، بالمدرسة العليا للأساتذة بالرباط، فاس، مراكش والدار البيضاء، احتجاجا على خفض المنحة (من 1400 درهم إلى 1116 درهم) وكذلك بمدرسة المعلمين بطنجة والمركز البيداغوجي بالقنيطرة.

نهاية يناير: إضراب 650 عامل بشركة كوفيتيكس بفاس (استمر لأكثر من أسبوعين).

12 فبراير: إضرابات بالجامعة دعا لها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، واعتقالات بالرباط وفاس (اقتحام الأجهزة البوليسية للجامعة واعتقال 60 طالبا يوم 19 فبراير) وتوجيه تهمة "الإخلال بالنظام العام".

وبين 17 و26 فبراير: الحكم بالسجن على المعتقلين.

*** 10 فبراير 1981:**

تسليم طائرات استطلاعية أمريكية للمغرب (وفق الصفقات التي عقدت لشراء المعدات العسكرية الأمريكية)

*** 23 فبراير إلى 2 مارس 1981:**

اجتماع مجلس الوزراء بمنظمة الوحدة الإفريقية ب "أديس أبابا"، وتعليق الخوض في مسألة عضوية الجمهورية الصحراوية في المنظمة، وإدراجها في جدول أعمال القمة المقبلة لرؤساء الدول في نهاية يونيو 1981 بنيروبي.

*** 8 مارس 1981:**

عودة ستة لاجئين سياسيين من باريس إلى المغرب (الدار البيضاء) "بعفو ملكي"، من بينهم بنسعيد آيت إيدر (الجناح اليميني الذي أسس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي)

*** 16 مارس 1981:**

محاولة انقلاب فاشلة بموريتانيا، وشكوك هذه الأخيرة بتورط النظام الكمبرادوري في ذلك.

*** 28 ماي 1981:**

استجابة لإملاءات البنك الدولي، أعلنت الحكومة قرار الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل لم يسبق له مثيل، وفي ظروف الجفاف والكساد الاقتصادي والانتشار الواسع للبطالة (أكثر من مليونين ونصف المليون من الحاملين للشواهد)، وغرق الدولة في الديون الخارجية التي ذهب معظمها في الصفقات العسكرية والحرب في الصحراء الغربية.

تراوحت الزيادات بين 14 و77 بالمئة حسب المنتجات، وذلك بدعوى ارتفاع الأسعار الدولية وزيادة رسوم صندوق التعويضات. دخلت هذه الزيادات حيز التنفيذ ابتداء من 29 ماي.

*** 6 يونيو 1981:**

يتم الإعلان عن خفض نسبة الزيادة إلى النصف ابتداء من 7 يونيو بعد السخط والتذمر الشعبي الذي جسدته مجموعة من الاحتجاجات في العديد من المدن، كانت أهمها بمدن وجدة وبركان والبيضاء، وكذلك احتجاجات "المعارضة" عبر البيانات والتصريحات. لكن في الواقع بقيت تلك الزيادات قائمة في الأسواق كما هي.

*** من 17 إلى 20 يونيو المجيدة 1981:**

الأربعاء 17 يونيو انطلاق بعض المظاهرات بالدار البيضاء. بعدها يدعو "الاتحاد المغربي للشغل" للإضراب يوم 18 يونيو احتجاجا على تلك الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية. ودعوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 17 يونيو للاحتجاج في يوم 20 يونيو.

يوم الخميس 18 يونيو إضرابات بالدار البيضاء والمحمدية.

يوم الجمعة 19 يونيو، الوزير الأول، وفي تصريح تهديدي يدعو الموظفين إلى ضمان سير الأشغال العمومية، وفي نفس اليوم يتم اعتقال أزيد من 180 من النقابيين المحليين بالبيضاء وحدها.

يوم السبت 20 يونيو: إضراب عام بالدار البيضاء ومواجهات عنيفة بالأحياء الشعبية بين الأجهزة البوليسية والعسكرية المدججة بالرشاشات والدبابات وبين فقراء البيضاء، حيث أعدم الأطفال برصاص النظام وأمام أعين

أمهاتهم وآبائهم. وإرغام التجار على فتح محلاتهم وملاحقتهم في بيوتهم، ومحاولات إرغام العمال على التراجع عن الإضراب، أدت هي الأخرى إلى مواجهات عنيفة بينهم وبين الأجهزة القمعية.

بدأ إطلاق النار يوم السبت 20 يونيو حوالي الساعة الثانية عشرة، واستمرت المواجهات إلى ما بعد منتصف الليل، واستمر إطلاق النار يوم الأحد 21 ويوم الإثنين 22 يونيو.

لقد تحدت الجماهير الكادحة ترسانة النظام، وكسرت نهائيا، بنضالاتها وتضحياتها وشهدائها جعجعة "الإجماع الوطني" المزعوم حول ما أطلق النظام عليه ب "القضية الوطنية"، التي اتخذها في الواقع غطاء لمزيد من التفقير والاستغلال والاضطهاد، وفي أوج النضالات الجماهيرية الشعبية، بدأ النظام يلوح بأسطوانة "المؤامرة الخارجية والتواطؤ الداخلي" (تصريح الوزير الأول يوم 21 يونيو، وكان طبعا ذلك تنفيذا للتعليمات).

يوم الإثنين 22 يونيو مساء: تصدر وزارة داخلية النظام الملكي بيانا حول حصيلة المواجهات: " 66 وفاة، و110 مصابين"، في حين تحدثت قيادة الاتحاد الاشتراكي عن 637 جثة (وتتحدث مصادر نضالية عن أزيد من ألف). وأعلن الحسن بنفسه في ندوة صحفية يوم 3 يوليوز على أن عدد المعتقلين بلغ 2000، في حين تجمع الأوساط النضالية عما يقارب 8000 معتقل، تم تجميعهم بعد أن امتلأت السجون ومراكز التعذيب، في "معرض الدار البيضاء الدولي" الذي أصبح حينها "سانتياغو" الشيلي.

كل هذه الدماء والاعتقالات، وقيادة الاتحاد الاشتراكي تحسب عدد القتلى من بيت عبدالرحمان اليوسفي، حيث كانت حينها مجتمعة في بيته تدبج البيانات. أما حزب علي يعتة، فقد أثنى علنا في البرلمان على "دور قوات الأمن في حفظ النظام".

يوم 26 يونيو: انطلاق المحاكمات (استمرت إلى حدود 30 يوليوز، وجرت في 18 مدينة مغربية)

مكناس :(حوكم 13 معتقلا بسنة ونصف سجنا، وآخرون من 3 إلى 10 سنوات سجنا نافذة).

الرباط: في 30 يوليوز يصدر الحكم على 82 معتقلا، بمدد من ستة أشهر إلى سنة سجنا نافذة).

الدار البيضاء: أزيد من 200 معتقل قدموا للمحاكمة بتهمة "التظاهر من دون ترخيص، الاعتداء على الأملاك العمومية والخاصة، تعنيف القوى العمومية، والإساءة لرئيس الدولة".

*** 24 يونيو إلى 28 يونيو 1981:**

انطلاق قمة منظمة الوحدة الإفريقية ب "نيروبي"، وكان الحسن قد أعلن في فاتح يونيو، خلال ندوة صحفية، عزمه المشاركة في مؤتمر نيروبي.

يوم 27 يونيو 1981: الحسن يقدم "ملفا جديدا" للقمة، يعلن فيه قبول تنظيم استفتاء بالصحراء الغربية واستبعاد أية مفاوضات قبلية ومباشرة مع جبهة البوليساريو.

يوم 28 يونيو: القمة تتخذ قرار وقف إطلاق النار واستفتاء تقرير المصير، عام وعادل، حيث تم تشكيل لجنة لتنفيذ القرار، والتي عليها عقد اجتماعها الأول في 24 / 25 غشت 1981 لتحديد شكل وطريقة الاستفتاء وتقرير المصير، ووقف إطلاق النار.

*** 30 يونيو 1981:**

في هذا اليوم، ودماء البيضاء لا تزال شاهدة على المجزرة، وجماهير الشعب المغربي لا تزال تقاوم الجوع والفقر الذي عمقته بشكل مخزي الزيادات النارية في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وفي ظروف الجفاف الذي ألقى

بالعديد من الفلاحين الفقراء والصغار في أحزمة الموت على هامش المدن، يتم اقتناء من طرف النظام الكمبرادوري لخمس سفن حربية من إسبانيا.

*** 8 يوليوز 1981:**

في خطابه بمناسبة عيد شبابه، يدين الحسن انتفاضة جماهير شعبنا المجيدة ليوم 20 يونيو، وينعت أبناء شعبنا المنتفض ب "الصعلكة"، ("لا تخيفني ولو خمسمائة ألف صعلوك"، من خطاب الحسن يوم 8 يوليوز 1981)

*** 20 يوليوز 1981:**

يتم تقسيم الدار البيضاء إلى خمس عمالات، كإجراء "إداري" على إثر الانتفاضة الشعبية.

*** 14 غشت 1981:**

صدور نص: "**حول أرضية: "تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة"** من توقيع "رفيق".

صدرت هذه الوثيقة في نشرة "الشيوعي" السلسلة الجديدة. وهي تعود للرفيق "مبروك" (النوضة)، بالإضافة لنص آخر له تحت عنوان "خطة عمل"، وفق ما جاء في نص "التخبط السياسي نتيجة حتمية لمنهج الصراع بدون هوادة".

تعرضت وثيقة: "حول أرضية "تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة"، لإحدى ركائز الخط الاستراتيجي للمنظمة، إلا أنها لم تتجاوز حدود تسجيل التساؤلات دون القدرة على تحديد العطب الجوهري في الأطروحة المركزية لخط "إعادة بناء إلى الأمام" والدفع به إلى حدوده القصوى، المتجسد في العجز الطبقي التاريخي للبرجوازيتين الصغيرة والمتوسطة على قيادة مشروع الث. الو. الد. الش.. فلا الوثيقة استطاعت طرح "استراتيجية

جديدة"، ولا هي قدمت نقدا جذريا للأطروحات التحريفية التي بدأت تتشكل حينها (انظر كتاب وثائق الخط التحريفي على موقع 30 غشت).

*** 24 / 25 غشت 1981:**

تعقد لجنة تنفيذ قرارات مؤتمر نيروبي اجتماعها بحضور: الحسن والشادلي بنجديد عن الجزائر، ومحمد عبدالعزيز الكاتب العام لجبهة البوليساريو، وأبرزت اللجنة أن القضية تتعلق ب "استفتاء تقرير المصير، الذي يمكن شعب الصحراء الغربية من التعبير بحرية وديمقراطية عن مستقبل أراضيه"، وأن هذا الاستفتاء ستديره هذه اللجنة بالمشاركة مع الأمم المتحدة، وطالبت اللجنة حينها بوقف إطلاق النار عن طريق المفاوضات المباشرة بين الحسن وممثلي جبهة البوليساريو.

*** 22 غشت ـ 5 شتنبر 1981:**

انعقاد المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

كان من المقرر أن ينعقد إلى حدود 25 غشت، وللأسباب التي يعلمها الجميع، استمرت أشغال المؤتمر إلى حدود 5 شتنبر.

معطيات تاريخية:

عدم الترخيص للمؤتمر بمدرج وقاعات كلية العلوم، وعدم توفير منحة للمؤتمر ومقرات لإقامة المؤتمرين والوفود الأجنبية التي لم يتم استدعاؤها.

يوم 21 غشت، سحب بطائق المؤتمرين حسب المؤسسات وليس على أساس اللوائح، بهدف منح صلاحيات مطلقة للقيادة البيروقراطية، وقطع الطريق على الاعتراف بلوائح التيارات الديمقراطية المناضلة التي شكلت أغلبية خلال المؤتمر.

رفض فصيل "الاتحاد الاشتراكي" الاعتراف بلائحة "رفاق الشهداء" ورفض تمثيليتها بلجنة الرئاسة، في نفس الوقت دافع "القاعديون" عن حق لائحة "رفاق الشهداء" في التمثيلية.

صدور قرار انسحاب "الاتحاد الاشتراكي" الذي تم تنفيذه في جلسة المؤتمر ليوم 25 غشت على الساعة الرابعة زوالا.

استقالة اللجنة التنفيذية من مهام الرئاسة وصدور بيان يحمل المسؤولية فيما وصل إليه المؤتمر إلى ما أسماه "التيارات الانتهازية والعدمية" (في إشارة إلى "رفاق الشهداء" و"القاعديين")، موقع من طرف أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية، وانسحاب غير "معلن" للائحة طلبة حزب "التقدم والاشتراكية"...

انتهى المؤتمر إلى النتائج المعروفة، حيث تبنى أطروحة التأجيل وعقد المؤتمر الاستثنائي وإعادة الثقة في اللجنة التنفيذية الغير المنسحبة.

*** 5 شتنبر 1981:**

صدور بيان للمكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي اجتمع في 1 شتنبر، يندد فيه ب "تخلي النظام عن الأقاليم الصحراوية" وبقبول النظام لاستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية خلال قمة نيروبي. كما علق البيان على فكرة الحسن حول "الاستفتاء التأكيدي" ب "سذاجة فريدة للادعاء بأن هذه العملية (الاستفتاء) لن تشكك في الوحدة الترابية لبلدنا". كما دعا البيان إلى "تنظيم استفتاء شعبي ديمقراطي وفق الدستور

لدعوة الشعب المغربي كله للتعبير علانية / بوضوح على قرارات لجنة نيروبي لتنفيذ الاستفتاء المتعلقة بمستقبل الصحراء الغربية، وبالتالي مستقبل وحدتنا الترابية" على حد قول البيان.

بعد صدور هذا البيان، هاجمت الأحزاب الحكومية عن طريق صحافتها، قيادة الاتحاد الاشتراكي، واتهامها ب "الخيانة العظمى لجلالة الملك" و"التحريض على التخريب" (إشارة إلى الانتفاضة الشعبية ل 20 يونيو)

*** ليلة 8 شتنبر ـ صبيحة 9 شتنبر:**

اعتقال الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي عبدالرحيم بوعبيد، وأربعة آخرين من المكتب السياسي، واتهامهم في 11 شتنبر ب "مخالفة ومعارضة النظام / الأوامر وانتهاك الاحترام الواجب للسلطة".

في 24 شتنبر : صدور الحكم على بوعبيد، وإثنين آخرين بسنة سجنا نافدة (والباقيين بسنتين موقوفة التنفيذ، و سنة موقوفة التنفيذ).

*** شتنبر 1981:**

صدور نص: "**في تقييم التجربة... قضايا تنظيمية**"، في نشرة الشيوعي السلسلة الجديدة.

كتبت هاته الوثيقة في شتنبر 1981، وهي عبارة عن نص معروض للنقاش في جريدة الشيوعي، يعالج ما أطلق عليه بتقييم التجربة التنظيمية وأهم أخطائها.

حول الوثيقة: تطرقت هذه الوثيقة بطريقة انتقائية إلى طور 1970- 1972 من دون إدراك لجوهر الخط السياسي الذي حكم هذا الطور، لتنتقل بعد ذلك إلى نقد عام وعشوائي لخط المنظمة في طورها الثاني، أي لما بعد تقرير 20 نونبر إلى حدود اعتقالات 1976، دون إدراك كذلك لتطور خط المنظمة وسياقه لهذه الفترة، خصوصا بعد

القطع النهائي مع خط العفوية وإرساء دعائم خط تنظيمي لينيني ضمن استراتيجية القواعد الحمراء. هذا وقد اعتبرت هذه الوثيقة أن نقدها ذاك يدخل ضمن "تقييمها الجزئي للتجربة" مع أنها وثيقة غير رسمية، ثم تتنقل إلى طرح بديلها المتمثل في "إعادة البناء التنظيمي والسياسي" متخلية فيه عن المفاهيم التنظيمية اللينينية، وفي غياب تام لأي خط سياسي واستراتيجي، وغياب السند النظري الذي قد يكون إطارا "لإعادة البناء التنظيمي الجزئي" تلك. (لمعرفة كل محاور هذه الوثيقة، يستحسن العودة إلى منشورات موقع 30 غشت، كتاب وثائق الخط التحريفي)

*** 24 نونبر 1981:**

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الصحراء الغربية:

"فتح مفاوضات بين النظام وجبهة البوليساريو من أجل وقف إطلاق النار كما اتفق عليه سابقا، وعقد اتفاق السلم الذي يمكن من التنظيم السليم لاستفتاء تقرير المصير، عام، حر وعادل في الصحراء الغربية."

*** بعض نضالات نونبر / دجنبر 1981:**

11 نونبر 1981: إضرابات طلابية في مجموعة من الكليات والمدارس العليا، بسبب زرع جهاز بوليسي بالجامعات والمعاهد (جهاز الأواكس تم زرعه ابتداء من 2 نونبر 1981)، وإضرابات عن الطعام لطلبة المدرسة العليا للأساتذة بالرباط احتجاجا على طردهم بسبب نضالاتهم وانتمائهم للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

3 دجنبر: إضراب عام في كل الجامعات احتجاجا على زرع جهاز الأواكس بالجامعة.

10 دجنبر 1981: إضراب عن الطعام للمعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة.

14 دجنبر 1981: تقديم 21 طالبا أمام المحكمة بالرباط بتهمة "المشاركة في الاضطرابات والمظاهرات" و"النشاط في حركتي "إلى الأمام" و "23 مارس" ".

سنة 1982

*** 1 يناير 1982:**

النظام يقوم بعسكرة المدرسة المحمدية للمهندسين.

*** 12 يناير 1982:**

الاستمرار في محاكمة 21 طالبا الذين قدموا للمحاكمة في 14 دجنبر 1981.

*** 1 ـ 12 فبراير 1982:**

إضرابات بكلية الحقوق بالرباط بسبب منع أنشطة أوطم النقابية.

*** بين 25 و 27 فبراير 1982:**

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تصبح عضوا كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية.

*** 26 فبراير 1982:**

صدور "العفو" عن الثلاثة المحكومين تنفيذيا من قيادة "الاتحاد الاشتراكي (بوعبيد وإثنين من قيادة الحزب).

*** 26 مارس 1982:**

40 معتقلا سياسيا بالسجن المركزي بالقنيطرة يراسلون "وزير العدل"، ينذرونه بإضراب عن الطعام إن لم يتم إطلاق سراحهم.

*** أبريل 1982:**

الإعلان عن منح الإمبريالية الأمريكية للنظام الكمبرادوري ما قيمته 100 مليون دولار (إضافة إلى 30 مليون دولار سنة 1981) ودبابات وتجهيزات خاصة بالطائرات الحربية، وكذا عصرنة الجهاز العسكري الملكي. وفي المقابل يسمح النظام الكمبرادوري بتسهيلات الوقوف والعبور للطائرات والسفن الحربية الأمريكية بالبلاد. وقد تم توقيع الاتفاقية في 28 ماي 1982 بواشنطن بعد زيارة الكمبرادور لأمريكا في 19 / 21 ماي 1982.

*** أبريل 1982:**

صدور العدد 3، أبريل 1982 لمجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، ويتضمن:

السيطرة الإمبريالية الأمريكية على المغرب

بيان المعتقلين السياسيين

تطورات المسألة الصحراوية

من أجل الوحدة النضالية للجماهير

الحركة الطلابية في مواجهة حملات القمع المسعورة

بناء الحزب الثوري البروليتاري المغربي

حول القانون المالي لسنة 1981.

*** أبريل 1982:**

صدور وثيقة "**القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية**"، من توقيع عيسى البدوي (عبدالحميد أمين).

صدرت الوثيقة بالداخل في أبريل 1982، وأعادت نشرها مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ بالخارج، عدد 4 غشت 1982.

حول الوثيقة:

استهدفت هذه الوثيقة "إعادة تحديد المنظور الاستراتيجي للثورة المغربية" بالنسبة "للقوى الماركسية اللينينية المغربية"، وهو التحديد الذي غابت فيه كل الأبعاد الأساسية لطرح أية استراتيجية ثورية، كالبعد الأممي وتناقضات الإمبريالية وانعكاساتها على المغرب، وطابع الثورة المغربية وعلاقتها بمحيطها المغاربي والعربي. كما أن الوثيقة سقطت في أخطاء تحديد التناقضات الطبقية بالمغرب، وتغييرا لاستراتيجية المنظمة وعلاقتها بقضية الصحراء الغربية (استراتيجية الثورة في الغرب العربي) من دون تقديم أي تقييم لهذه الاستراتيجية ومن دون طرح بديل لها، وتخليها عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، وتعويضها بمفهوم عام أطلق عليه "العنف الجماهيري المنظم" في غياب أي خط سياسي واستراتيجي وتنظيمي. (انظر كتاب وثائق الخط التحريفي على موضع 30 غشت)

صدور نص: "**تقييمات مختلفة للقضايا الاستراتيجية والتكتيكية في خط المنظمة**":

كل المعطيات الواردة في الوثيقة تؤكد أن صدورها قد تم بعد أبريل 1982، وهي عبارة عن نقاش داخلي لمجموعة من أعضاء المنظمة بداخل السجن المركزي كانوا قد انساقوا مع "خط إعادة البناء"التحريفي وكان جزء منهم ينتمون في السابق إلى "الخط الثوري" للمنظمة، دفعتهم وسطيتهم إلى دعم الخط الجديد والالتحاق به مساهمين بذلك في إضعاف الخط الثوري وإلحاق الهزيمة به.

*** 22 ماي 1982:**

صدور نص: "**ملاحظات حول نص: "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية**" "، صدر النص في نشرة "الشيوعي" السلسلة الجديدة.

حول الوثيقة: تؤكد مضامين هذه الوثيقة ما جاءت به وثيقة "حول أرضية: "تفكير أولي حول أسلوب حسم السلطة" "، حيث انعدمت الوحدة الداخلية لأفكارها، وانطلاق منظورها للمنظمة وخطها الاستراتيجي والتنظيمي من التربة الفكرية اليمينية التي أسس لها خط الإصلاح والردة..

إن الخلل الجوهري في هذه الوثيقة، يرجع إلى غياب طرح أفكارها ضمن خط استراتيجي ثوري، كونها اعتمدت في طرحها ذاك، على ما قدمته وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" التي تغيب فيها أية استراتيجية (انظر كتاب "الخط التحريفي: وثائق ونصوص، المنشور على موقع 30 غشت).

*** نهاية ماي 1982:**

صدور نص: "**التخبط السياسي نتيجة حتمية لمنهج الصراع بدون هوادة**":

صدرت هذه المقالة في النشرة الداخلية "الشيوعي"، السلسلة الجديدة، العدد رقم 5 مكرر، وتحمل تاريخ نهاية ماي 1982، وموقعة باسم رفيق قيادي. وهي تدخل ضمن النقاشات التهييئية لندوة الداخل المنعقدة 28 ـ 29 ـ 30 يناير 1983.

المقالة عبارة عن رد صاحب وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" على وثيقة أخرى بعنوان "نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة"، وهذه الأخيرة هي موقعة باسم مبروك (عبد الرحمان النوضة).

إن الطرفين معا هما من العناصر القيادية لما أطلق عليه ب "إعادة البناء"، والنقاش بينهما يعكس إلى حد كبير طبيعة التصورات " الاستراتيجية لأصحاب إعادة البناء".

حول هذا النص:

ارتباطا بوثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، طرحت هذه الوثيقة وبشكل واضح "الغموض" استراتيجية بدل الخط الاستراتيجي للمنظمة، كما تخلت بوضوح عن "حرب التحرير الشعبية كأسلوب لحسم السلطة" معتبرة إياه "ليس ملائما للواقع الموضوعي لبلادنا"، وبدل هذا، اعتبر صاحب الوثيقة، متحدثا باسم "القيادة"، أن "صيغة عامة كالعنف الثوري الجماهيري المنظم، كافية في الوقت الراهن لتمييزنا عن الإصلاحيين والانقلابيين والعفويين" إلى حين "أن تتمكن المنظمة من معرفة واقع بلادنا بشكل أكثر عمقا... وهذا لن يتم فعلا إلا في المستقبل". هكذا كرست هذه الوثيقة، ما جاءت به الوثيقة السابقة، من غموض وتجريبية وانتظارية (انظر كتاب وثائق الخط التحريفي على موقع 30 غشت)

*** غشت 1982:**

صدور العدد 4، غشت 1982، لمجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، ويتضمن:

فلسطين ـ الدعم الجماهيري بالمغرب ـ بين إرادة الشعب وقمع النظام ـ

ذكرى 20 يونيو

القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية

حول بيان المرتدين

العفوية والفوضوية: الطريق المسدود.

*** شتنبر 1982:**

صدور وثيقة "**مشروع النظام الداخلي**"، وهي من الوثائق التي لم يبت فيها في ندوة أبريل 1983 بالداخل، وظل مصيرها مجهولا.

*** 12 نونبر 1982:**

قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة: "تؤكد فيه من جديد الحق الغير القابل للتصرف لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال وفق ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأهداف القرار 1514 للجمعية العامة."

*** 8 دجنبر 1982:**

إضراب عن الطعام للمعتقلين السياسيين احتجاجات على ظروف الاعتقال.

سنة 1983

*** 28 ـ 29 ـ 30 يناير 1983:**

انعقاد ما سمي ب "ندوة فرع المنظمة بالداخل"، للبث في الوثائق المخصصة ل "إعادة البناء".

*** فبراير 1983:**

صدور نشرة "**الشيوعي**" خاص بأعمال **ندوة فرع المنظمة بالداخل** من طرف "قيادة" ما سمي ب "إعادة البناء"، وتتضمن كل خلاصات وتوصيات الندوة إضافة إلى خطة عمل.

انعقدت خلال أيام 28- 29 – 30 من شهر يناير 1983، ندوة فرع منظمة "إلى الأمام" بالداخل (التنظيم الأساسي لما سمي ب "إعادة البناء")، حضرها مجموعة من ممثلي خلايا الفرع بالداخل، وبعد الاستماع إلى تقرير لجنة الفرع تداول المندوبون في مجموعة من القضايا أثارتها الأوراق المعدة للندوة، وهي في نفس الوقت الأوراق المعدة لما سمي بمسلسل "إعادة البناء"، ورغم أن الندوة تهم مناضلي الداخل، فهي في ظل الوضع السائد داخل المنظمة آنذاك، اكتست طابع "ندوة وطنية" كان لها ما بعدها في مستقبل منظمة "إلى الأمام"، وإذا كانت ندوة 31 دجنبر 1971- فاتح يناير 1972 قد شكلت لبنة على طريق بناء الخط الثوري، الذي شكلت وثيقة "20 نونبر 1972" ("عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي") أولى انطلاقته، فإن ندوة يناير 1983 (الندوة الثانية في تاريخ المنظمة من حيث طبيعتها) قد مثلت إحدى اللبنات المؤدية إلى الانبثاق الواضح للخط التحريفي الجديد، الذي أعلن عن نفسه بشكل واضح و مكشوف بعد خريف 1985.

ندوة الفرع و بعض خلاصاتها:

من بين خلاصات هذه الندوة حول القضايا الاستراتيجية، اعتراف أصحاب "إعادة البناء" بغياب الخلاصات السياسية لتقييم التجربة، وغياب الاستناد على الواقع المجتمعي الملموس في عملية إنجاز التحليل الطبقي، مع طمس لأزمة الحركة الشيوعية العالمية. ومما جاء في هذه الخلاصات:

حول الاستراتيجية: "يتفق كل الرفاق على أنه يجب ألا ننتظر حتى نحدد استراتيجية دقيقة لكي نخرج للممارسة، لذا يجب أن نتفق على الشعارات الاستراتيجية العامة والرئيسية الملزمة لنا في نشاطنا الجماهيري اليومي".

حول العنف الثوري: يعتبر كافة الرفاق أن شعار العنف الثوري الجماهيري المنظم إيجابي و يجب تدقيقه لاحقا على أساس التحليل الملموس للواقع الملموس".

وبخصوص تسمية المنظمة: "أجمع الرفاق على عدم استعمال صيغة "المنظمة الشيوعية" أو "الماركسية ـ اللينينية" "، حيث سيصبح اسم المنظمة لاحقا "منظمة "إلى الأمام""، وستسقط تدريجيا هويتها الماركسية ـ اللينينية، وأحيانا تصبح فقط "حركة "إلى الأمام" ".

*** 8 ماي 1983:**

المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي يقرر المشاركة في الانتخابات التي أقرها المجلس الوزاري (يوم 4 ماي) في 10 يونيو. لقي قرار المشاركة معارضة ومواجهة من داخل اللجنة الإدارية للحزب، ليتم على إثرها استبعاد 13 عضوا من 34 تم اعتقالهم وتلفيق تهمة "الإخلال بالنظام العام" لهم. وفي 14 ماي، سيصدر العدد الأول من جريدة "الاتحاد الاشتراكي".

*** شتنبر 1983:**

صدور وثيقة "**البرنامج العام والنظام الداخلي للمنظمة ـ مشروع جديد**".

حول "البرنامج العام" لخط "إعادة البناء":

صدرت هذه الوثيقة بعد أزيد من سنة على صدور وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، حيث استعادت فيها مجمل أخطاء هذه الأخيرة في تحديد التناقضات الطبقية، وتحديدا التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي، ومن دون ان تقوم بما وعدت به سابقا من "تحليل طبقي أشمل" والتعرض "للتطورات التاريخية لهذه الطبقات وتعبيراتها السياسية". كما اعترفت الوثيقة بعجزها عن تحديد التناقضات العالمية، وطبيعة الأنظمة في البلدان التي دخلت في تجارب بناء الاشتراكية، حيث أرجعت السبب في هذا "لضعف النقاش داخل المنظمة". وبخصوص الثورة المغربية وطبيعتها (الث. الو. الد. الش.)، دعت الوثيقة لتشكيل "تحالف وطني ديمقراطي شعبي" بمشاركة "الحركة الشيوعية المغربية فيه، بينما لم تتوفر بعد شروط قيادته من طرف الطبقة العاملة."، وهي دعوة صريحة للتموقع ذيليا وخلف أحزاب البرجوازية الصغيرة، والتخلي عن المهمة الآنية والمركزية المحددة في بناء حزب البروليتاريا والتحالف العمالي ـ الفلاحي العمود الفقري لذاك التحالف الوطني الد. الش. (لمعرفة المزيد، يستحسن العودة لوثائق الخط التحريفي على موقع 30 غشت).

*** 27 شتنبر 1983:**

أكد الحسن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد وصوله يوم 25 شتنبر، على موقفه السابق الذي أصدره بمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بنيروبي، والقاضي باستفتاء تقرير المصير بالصحراء الغربية، وعلى استعداده المساهمة في تنظيمه والالتزام بنتائجه. من دون أن يسجل هذه المرة أي رد فعل من قبل من رفضوا موقفه هذا سابقا بعد قمة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981.

سنة 1984

* يناير 1984 ـ الانتفاضة المجيدة:

اندلاع انتفاضة جماهيرية شعبية عارمة هزت أسس النظام الكمبرادوري، حيث امتدت إلى العديد من المدن، في مراكش والناظور والحسيمة وتطوان... وسجلت ملاحم بطولية من المقاومة والمواجهة لمدة أسبوعين، ضد النظام وأجهزته البوليسية والعسكرية المدججة بمختلف الأسلحة الرشاشة والمدرعات التي يقتنيها النظام الكمبرادوري من أسياده الإمبرياليين عن طريق الديون من مؤسساتهم المالية، ويؤدي ثمنها شعبنا من ثرواته وحياته ودمه.
وهي الانتفاضة التي تجد أسبابها العميقة وجذورها في الأزمة البنيوية للنظام السياسي والاقتصادي القائم وخياراته اللاوطنية واللاديموقراطية واللاشعبية المعادية للوطن والشعب، منذ مؤامرة ما سمي ب "الاستقلال".

ابتدأت الانتفاضة بمظاهرات تلاميذية بمراكش، وتلتها إضرابات في كل من أكادير، آسفي، الرباط ومكناس، وتوسعت بشكل أكثر بالناضور وتطوان والحسيمة... هذا في الوقت الذي كان فيه النظام الكمبرادوري يعقد قمته "الإسلامية" بالدار البيضاء (فندق "حياة ريجنسي") التي كانت مطوقة كليا بكل أنواع الأجهزة البوليسية والعسكرية والطائرات العمودية.

ففي 23 و 24 دجنبر 1983، خاض التلاميذ إضرابات تعبيرا عن رفضهم لرسوم التسجيل (بالنسبة للباكالوريا 50 درهما، وللتعليم الجامعي 100 درهم)، وهي الإضرابات التي على إثرها سيتم اعتقال العديد منهم، في خريبكة، أكادير، بني ملال،

القصر الكبير، وجدة.. ومراكش التي عرفت إضرابا عاما وشاملا في 3 و 4 يناير 1984، وسجلت التحاق جماهير الأحياء الشعبية بها، لتتحول إلى انتفاضة شعبية استمرت إلى 11 يناير، اضطر معها النظام إلى جلب بعض قواته العسكرية من الصحراء، واعتقال أزيد من 600 من التلاميذ والأساتذة والمعلمين والأطفال والنساء... وما أن ظن النظام أن موجة الإضراب قد انتهت، بعد إعلان وزارته في التربية والتعليم عن طريق الإذاعة والتلفزة عن توقيف الدراسة ابتداء من 16 يناير إلى حدود 25 يناير، حتى اندلعت شرارة النضال الشعبي بالناضور وتطوان والحسيمة والقصر الكبير (ابتداء من 11 يناير، وعرفت منعطفا قويا ابتداء من 17 يناير)، حيث شارك فيها، إلى جانب التلاميذ، عمال الصيد وجماهير الأحياء الشعبية المهمشة والعمال والفلاحين المعدمين المهجرين إلى مغارات الموت على هامش المدن، اللذين انتفضوا ضد كل ما يرمز للغنى والسلطة، رافعين شعارات مناهضة للملك، ومواجهين ببطولة وشجاعة قوى البوليس والعسكر والدرك والقوات المساعدة (كان النظام الكمبرادوري قد فرض ضريبة 500 درهم على من يعملون في تجارة السلع بين مليلية المحتلة والناضور). وبفاس والرباط اندمجت الإضرابات التلاميذية والطلابية ووجهت بقمع وحشي من طرف الأجهزة البوليسية الملكية.

عاشت بعض المدن حالة حصار وتطويق عسكري لعدة أيام، بعد ان دخلتها قوات الجيش القادمة من الصحراء، وخلفت انتفاضتها الشعبية البطولية المئات من الشهداء (رواية النظام كما عادته تتحدث عن 16)، والمئات من المصابين والمعتقلين من كل الفئات، وككل مرة، حين تهب عاصفة الشعب ضد هذا النظام الإجرامي، ومحاولة منه لطمس عناصر الجريمة الدموية التي ارتكبها في حق شعبنا، ألقى بالعديد من جثث شهداء الانتفاضة من الأطفال والشباب والشيوخ والنساء، الذين أعدمهم بالرصاص في الشوارع أو من على نافذات منازلهم أو أمام أبوابها ...في مقابر جماعية على نهج الأنظمة الديكتاتورية والفاشية.

عرفت هذه الانتفاضة الشعبية بداية نهايتها الدموية انطلاقا من الأسبوع الأخير لشهر يناير، حيث بقيت "الصحافة الوطنية"، طيلة أيام الانتفاضة، صامتة كليا، في الوقت الذي هاجم النظام جماهير الانتفاضة الشعبية في الخطاب المشهور، ونعتهم بأقدح الأوصاف، وحمل شعبنا المسؤولية فيما وصلت إليه البلاد، ورد الانتفاضة

إلى مؤامرة خارجية من أجل إفشال قمته الرجعية الرابعة. رواية "المؤامرة الخارجية" هذه زكاها الناطق الرسمي باسم الاتحاد الاشتراكي في تصريح له على أمواج راديو "فرانس انتيرناسيونال" يوم 28 يناير 1984. وفي 4 ماي اعتبر هذا الزعيم "الاشتراكي" خلال ندوة تلفزية، أن الحسن "مناضل حقيقي" و أننا "نعيش في بلد ديمقراطي" (جريدة "لوماتان" في 7 ماي 1984). ففي هذا الوقت وجد فيه حزب الاتحاد الاشتراكي في حكومة التحالف الملكية (ابتداء من نونبر 1983)، والذي أعلنت جريدته في 28 فبراير على أن عدد المحاكمين يصل إلى 700 معتقل، في حين أعلن النظام بنفسه عن 1800 معتقل قدموا للمحاكمات ابتداء من نهاية شهر يناير في العديد من المدن: مراكش، الناضور، وجدة، الرباط، فاس، أكادير، طنجة، العرائش...كان عدد المحاكمين في الحقيقة بالآلاف، حيث مست الاعتقالات حتى بعض المناطق التي لم يسجل فيها أي إضراب.

*** يناير ـ فبراير 1984:**

صدور العدد 7 لمجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة، وهو يتضمن:

يناير أحداث ووقائع

القوى الإصلاحية منذ (يونيو) 1981 من التخاذل أمام الانتفاضة الشعبية إلى المشاركة الحماسية في المسلسل الانتخابي

الحركة الجماهيرية منذ انتفاضة يونيو

المرأة المغربية ما بين القانون والشريعة

الحرب ضد السيادة الوطنية

من المعارضة إلى الحكومة

انتفاضة يناير.. منعطف تاريخي في كفاح الشعب المغربي

*** 18 ماي 1984:**

صدور "**وثيقة مشتركة حول العلاقات الثنائية وآفاقها**"، وهي موقعة باسم "حركة الاختيار الثوري" و "منظمة إلى الأمام"، وتتضمن:

أ) العلاقات الثنائية

ب) خلاصات النقاش النظري والسياسي

ج) مجالات العمل المشترك وآفاق العلاقات الثنائية

*** يوليوز 1984:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 8، ويتضمن:

لا اجماع لا تحالف مع حليف الصهيونية

حول أحداث يناير

الوجه الحقيقي للنظام

القانون المالي لسنة 1984 من التنمية... إلى التقشف إلى ... "ما بقى ما يترقع"

من المسؤول عن الهجرة

"أنوال" بوق جديد للدعاية الإصلاحية الشوفينية

حول بناء الحزب البروليتاري المغربي

*** 4 يوليوز 1984:**

انطلاق إضرابات عن الطعام بمجموعة من المعتقلات وبملف مطلبي، كانت انطلاقتها من مراكش، بعدها تم تشتيت المضربين على معتقلات آسفي، مراكش والصويرة، ولقي الإضراب تضامنا واسعا بمعتقلات أخرى.

*** 18 يوليوز 1984:**

استشهاد المسكيني حكيم بسجن بني ملال، بسبب عدم تلقيه العلاج حين "توقف قلبه".

*** 28 ـ 29 غشت 1984:**

استشهاد المناضل الدريدي بوبكر يوم الثلاثاء 28 غشت بسجن الصويرة، والمناضل بلهواري مصطفى يوم 29 غشت بسجن آسفي، على إثر الإضراب اللامحدود عن الطعام، وتدهور صحي خطير لباقي المضربين عن الطعام، منهم عشرة فقدوا وعيهم.

(خلال حواره مع جريدة "لوموند" في 7 نونبر، ألقى الكمبرادور المسؤولية على الطبيب المشرف، حيث أرجع السبب إلى تهاون الطبيب وعدم كفاءته).

*** 4 شتنبر 1984:**

إيقاف الإضراب عن الطعام بعد التزام ممثلي النظام الكمبرادوري بتلبية مطالب المضربين. خلال كل هذه المعركة، كانت الصحافة غارقة في الصمت، إلى أن أعلنت "لا ماب" (الوكالة الرسمية للنظام) إيقاف المعتقلين لإضرابهم عن الطعام.

*** 24 شتنبر 1981:**

سيدخل من جديد معتقلو مراكش في إضرابات عن الطعام إنذارية، 48 ساعة، ثم 72 ساعة، ثم 5 أيام تم تمديدها إلى 9 أيام نتيجة للتعسفات التي تعرضوا لها، وبالمقابل تعنت النظام رغم التضامن الواسع مع المضربين في الداخل والخارج، حيث وصلت الحالة الصحية للمضربين، إلى وضع جد حرج، انتهى بإيقاف الإضراب عن الطعام نهاية أكتوبر.

في نفس الفترة، تم إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين، ممن حوكموا سنوات 72 و 73 و 77، بمناسبة الذكرى 38 على نقل أب الكمبرادور إلى الخارج ("المنفى")، ومنهم "سيون أسيدون" و"الدرقاوي عبداللطيف"...

*** نونبر 1984:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 9، ويتضمن:

سياسة النظام بين الفاشية والمناورة

الإرهاب لغة النظام الرسمية

على هامش إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين

حملة تضليلية فاشلة

موقف المقاطعة اختيار شعبي

برلمان 84 صياغة جديدة للجبهة الملكية

الهجرة والانتخابات

قراءة في الوضع السياسي في المغرب الراهن

وجهة نظر حول الديمقراطية

في ذكرى صبرا وشاتيلا

الصحراء حرب قائمة

*** 12 نونبر 1981:**

خلال القمة 20 لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا، التي تم فيها الإعلان عن قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في المنظمة، يقرر النظام الكمبرادوري مغادرة المنظمة الإفريقية.

*** خريف 1984:**

تنطلق حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلين قاعديين متعاطفين مع "إلى الأمام" وتقديمهم للمحاكمة.

سنة 1985

*** أبريل 1985:**

محاكمة "مجموعة 16" المتعاطفة مع "إلى الأمام" وصدور أحكام تتراوح بين سنتين و 4 سنوات.

*** يونيو 1985:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 10، ويتضمن:

الحكومة الجديدة وتقاسم الأدوار بين يمين ويسار الجبهة الملكية

بعض الخطوط العريضة في الوضع المغربي

أوضاع الجماهير في الأحياء الشعبية

أصوات الجبهة الملكية

المغرب العربي: منطق الوحدة أم منطق التوسع

تحقيق حول أبي الجعد

سعيدة برنامج ثورة

*** أكتوبر 1985:**

اعتقال مجموعة 26 المكونة من أطر تنظيم "إلى الأمام"، على إثر توزيع منشور (وهو الوحيد منذ انطلاق "مسلسل إعادة البناء") يندد بالزيادة في المواد الغذائية، و"مجموعة 15" المتعاطفة مع تنظيم "إلى الأمام"..

*** 6 نونبر 1985:**

استشهاد التهاني أمين تحت التعذيب بدرب مولاي الشريف.

*** 27 ـ 29 دجنبر 1985:**

أول مؤتمر لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الذي انعقد بالدار البيضاء. اصطف المؤتمر وراء سياسة النظام الخارجية من خلال دعمه لموقف النظام من الصحراء، والوحدة "المغربية ـ الليبية"، وتوجيه النقد للسياسة الاقتصادية اللبرالية والمطالبة بتقوية سلطة البرلمان واستقلالية السلطة القضائية. هذا، وقد أنشأت منظمة العمل في يناير 1983، ولسان حالها جريدة "أنوال" التي انطلقت في الصدور في شهر نونبر من سنة 1979 من طرف القيادة اليمينية بالخارج التي استولت على منظمة "23 مارس" منذ خريف 1975.

الطور الثاني: من ضربة 1985 إلى الحل العملي 1994

سنة 1986

*** 3 يناير 1986:**

5000 عامل بمناجم الفوسفاط باليوسفية يضربون عن العمل (استمر الإضراب إلى حدود 10 فبراير).

*** 12 فبراير 1986:**

محاكمة مجموعة 26 بالدار البيضاء وصدور أحكام تراوحت بين 3 سنوات و 20 سنة.

*** 9 أبريل (إلى 14 أبريل) 1986:**

مفاوضات وصفت "بغير المباشرة" بين ممثلي النظام الكمبرادوري وممثلي جبهة البوليساريو ب "نيويورك" تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، بهدف البدء في تنفيذ قرارات المنظمتين (استأنفت هذه المفاوضات بين 5 ماي و 9 ماي من نفس السنة).

*** 21 إلى 24 يوليوز 1986:**

لقاء بقصر الكمبرادور بإفران بين الحسن والصهيوني "شيمون بيريز"، حيث ألقى الحسن بالمناسبة خطابا يوم 23 يوليوز. حضر هذا اللقاء كل من كديرة (مستشار الحسن)، والفيلالي (وزير للخارجية)، والبصري (وزير الداخلية والإعلام).

*** 26 يوليوز 1986:**

الحسن يقدم استقالته من رئاسة القمة العربية. وفي 4 غشت يوجه رسالة لرؤساء البلدان العربية بخصوص لقاء إفران، ويفسخ "معاهدة الوحدة" (وجدة) مع ليبيا في 29 غشت 1986.

*** 19 دجنبر 1986:**

العفو عن 4 أعضاء سابقين من "إلى الأمام"، وهم، أمين مشبال (ممن شملته قرارات الطرد في يونيو 1977 وهو من الموقعين على بيان الردة إلى جانب المنصوري والمشتري)، عبدالعزيز الطريبق (وهو ممن شملته قرارات

الطرد في يونيو 1977، ومن الموقعين على بيان الردة)، لعريش عزوز (صدر في حقه التجميد خلال قرارات يونيو 1977، والتحق باتجاه المنصوري والمشتري سنة 1979، وهو من الموقعين على بيان الردة)، ومحمد اللبناني (كان من مجموعة زعزاع قبل التحاقه بالأربعة).

راسل هؤلاء الأربعة الحسن الثاني بتاريخ 28 نونبر 1986، طالبين العفو، ومعبرين عن ارتباطهم ب "مقدسات الدولة" وعن استعدادهم ل "خدمة الملك والبلاد" وعن دعمهم للنظام فيما يخص زيارة الصهيوني "شيمون بيريز". هذا وقد تم تلاوة تلك الرسالة من إذاعة الرباط، في نشرة الأخبار الزوالية على الساعة الواحدة من طرف مصطفى العلوي. تم إطلاق سراح الأربعة يوم 19 دجنبر 1986، وبعدها بأيام سيتم توظيفهم، حيث تم استدعاؤهم واستقبالهم من طرف وزير الداخلية المجرم الدموي البصري.

التحق بهؤلاء الأربعة، أربعة آخرين (أصبحت تسمى مجموعة الثمانية)، وهم: محمد الكاموني (وهو مطرود من المنظمة من قبل سنة 1977، وكان عضوا في مجموعة استعملت من قبل إدارة المعتقل لمحاربة المنظمة.)، و فزوان مصطفى (ممن شملته قرارات الطرد في يونيو 1977، والتحق بالخط الانتهازي اليميني للمنصوري والمشتري)، واحميش محمد (طرد قبل سنة 1977، وانضم بعدها إلى الخط الانتهازي اليميني)، ويسري عبدالمجيد (وهو مطرود من المنظمة من قبل سنة 1977).

*** 20 دجنبر 1986:**

صدور وثيقة تحت عنوان "**مضمون التحرر الاجتماعي في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية**" (النص يعود لأبراهام السرفاتي)

ظهرت هذه الوثيقة للوجود سنة 1987، دون أن تحمل أي توقيع للمنظمة، وهي تحمل بعض الأفكار والتصورات المخالفة لنصوص ندوة 1983 بالداخل، التي تبنت ما سمي ب "استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم"

كبديل لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية التي كانت تتبناها المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" قبل ذلك. إن وجود وثائق من هذا القبيل، تنتمي للمرحلة ما بعد 1985، لتعكس، كما أشرنا إليه في السابق، ذلك التطور المنعرج، غير المتساوي للخط التحريفي الجديد.

*** 25 دجنبر 1986:**

دخول المجموعة 26 في إضراب عن الطعام بالسجون.

سنة 1987

*** 1 يناير 1987:**

قرض من صندوق النقد الدولي في صورة ائتمان احتياطي لمدة 16 شهرا، قيمته 280 مليون دولار.

*** 14 يناير 1987:**

قرض من البنك الإفريقي للتنمية قدره 74 مليون دولار.

*** 21 يناير 1987:**

قرض من البنك الدولي قدره 22.3 مليون دولار.

*** يناير 1987:**

صدور العدد 11 ـ 12 من مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، ويتضمن:

بداية الكلام

صدور إلى الأمام من جديد

أمين التحية الحارة

ذكرى الشهداء والتضحية

المعتقلون السياسيون المغاربة في مواجهة سياسة التدمير الإنساني لنظام الحسن الاستبدادي

حياة خائن: الحسن الثاني

مجموعة "أمنيوم شمال إفريقيا": نموذج لاستحواذ الحسن على اقتصاد البلاد

النظام الملكي: ارتماء متزايد في أحضان الإمبريالية الأمريكية

المغرب إفلاس اقتصادي واجتماعي و"الحلول" أخطر

الهجوم الرجعي على الجبهة الفكرية ومهام الثوريين المغاربة

حول أوضاع الشباب المغربي ومهام الثوريين المغاربة

جماهير المناطق المحتلة بين مخططات الاستعمار وتآمر الحكام

منظمة إلى الأمام: تعريف موجز بمناسبة الذكرى 16 لتأسيسها

مقتطفات من بيانات منظمة إلى الأمام

حول مسار الثورات الاشتراكية في العالم الثالث تفكير انطلاقا من مأساة يناير 1986 في جنوب اليمن

السجون قلاع التحدي

ـ حول مقالة: "**حول مسار الثورات الاشتراكية في العالم الثالث - تفكير انطلاقا من مأساة يناير 1986 في جنوب اليمن**"، الصادر في عدد يناير 1987:

صدر هذا المقال باسم مستعار (ن.و)، وهو في الحقيقة يعود لأبراهام السرفاتي، وإن لم يوقع باسم المنظمة، فهو يعتبر ذا أهمية قصوى من حيث الأطروحات التحريفية الجديدة التي جاءت فيه، وشكلت نبراسا للخط الإيديولوجي التحريفي. هذه المقالة تشكل إلى جانب وثيقة" تأملات نظرية" لنفس الكاتب، نصا أساسيا في مجال الإيديولوجية التحريفية الجديدة. وهي بانطلاقها من أحداث دموية باليمن الجنوبي، قامت بمجموعة من المراجعات مست الخط الإيديولوجي السابق للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، سواء فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي أو الصين الشعبية أو الأحزاب الشيوعية في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وفي العالم العربي. إضافة إلى تشويه مواقف منظمة "إلى الأمام" الماركسية – اللينينية، فيما يخص مواقفها من التحريفية العالمية. عموما تشكل هذه المقالة أهمية كبرى لمن أراد دراسة الخط الإيديولوجي التحريفي الجديد، إسوة بوثيقة "تأملات نظرية"، التي قامت بمهاجمة النظرية اللينينية للحزب الثوري، وكذا المشروع والمهام التاريخية للبروليتاريا.

حول **بيان الذكرى 16 الصادر في عدد يناير 1987:**

صدر هذا البيان، أو على الأصح الجزء الأكبر منه، بمناسبة الذكرى 16 لتأسيس منظمة "إلى الأمام"، حيث لم تنشر الجريدة نصه الكامل، بل فقط مجموعة من أهم فقراته، مصاحبة ببعض الجمل للربط بينها. إن الأهم، هو كون البيان قد صدر بعد شهور من اعتقالات خريف 1985 التي انهت وجود المنظمة بالداخل، وبذلك كان ملزما بإعطاء التوضيحات والتقييمات حول ما وقع، مذكرا بأن الاعتقالات قد جاءت نتيجة توزيع منشور موقع باسم المنظمة، وذلك لأول مرة، بعد 5 سنوات من انخراط "القيادة الجديدة" التحريفية فيما سمي ب "مسلسل إعادة البناء"، مما يعني أن هذا المشروع كان يجري في وعاء مغلق، ما أن أصابته الريح حتى سقط بنيانه متهاويا وانتهت معه حكاية "إعادة البناء". وسيتبادل مسؤولو هذا المشروع التحريفي تحميل مسؤولية الضربة لبعضهم البعض، وحين كان المناضلون ينتظرون منهم توضيح أسباب الكارثة، أصدروا بيانا لا يغني ولا يسمن من جوع، معيدين تكرار على مسامعهم نفس الأسطوانة التي انطلقوا منها لإنجاز مشروعهم السياسي ل "إعادة البناء"، وكانوا قد أسموها تقييما للتجربة. إن الأسباب التي قدموها في بيانهم هذا لسقوط تجربتهم في "إعادة البناء" هي نفسها التي اختبأوا وراءها لتبرير مشروعهم التحريفي الجديد. فبعد خمس سنوات من انطلاق مشروعهم "لإعادة البناء"، اكتشفوا أن "نفس الأسباب تولد نفس النتائج"، وظهر لهم أنهم كانوا يدورون في حلقة مفرغة، لكن لم يدركوا قولة ماركس الشهيرة "من لا يعرف التاريخ يكون محكوما عليه بعيشه مجددا" (الإيديولوجية الألمانية). ومما زاد الأمر استفحالا، تجاهل مشروعهم تجربة المنظمة وتاريخها، وأن بناءه جرى في وعاء مغلق بعيدا عن الجماهير الحقيقية، وفي عزلة عما كان يعتمل داخل الحركة الشيوعية العالمية آنذاك، في وقت كانوا يشحذون فيه أسلحتهم لتصفية الإرث الثوري للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، على كل مستوياته الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية.

*** فبراير 1987:**

ثلاثة أيام قبل ذكرى تأسيس الجمهورية الصحراوية، تقوم جبهة البوليساريو بهجوم واسع النطاق على الحدود الجزائرية الموريتانية (بين منطقتي فارسية والمحبس)، حيث دام الهجوم إلى حدود الأسبوع الأول من شهر مارس، في نفس الوقت الذي كان وزراء الخارجية يعقدون فيه مؤتمرهم ضمن منظمة الوحدة الإفريقية.

*** 10 ـ 12 مارس 1987:**

قرض بقيمة 127 مليون دولار من طرف أمريكا وفرنسا (خلال اجتماع بباريس للمجموعة الاستشارية لأجل المغرب).

*** 4 ماي 1987:**

لقاء بين الحسن والشادلي بن جديد بمدينة وجدة وبوساطة سعودية (فهد).

*** 18 ماي 1987:**

انضمام النظام الكمبرادوري لمجموعة "الكات" (GATT)، حيث تم توقيع البروتوكول ب "جونيف".

*** 17 ـ 19 يوليوز 1987:**

حزب التقدم والاشتراكية يعقد مؤتمره الرابع (علي يعتة كاتبا عاما)

*** 25 نونبر 1987:**

قرض من البنك الدولي بقيمة 225 مليون دولار.

*** 26 نونبر 1987:**

إعادة هيكلة مكتب التسويق والتصدير وطرد 860 عاملا.

*** سنة 1987:**

عرفت هذه السنة زيادة في أسعار المواد الأساسية (الطحين، الحليب والزيت...) بنسب تراوحت بين 30 و87 بالمئة.

سنة 1988

*** 6 يناير 1988:**

إضرابات تلاميذية ضد تطبيق نظام الباكالوريا الجديد الذي انطلق سنة 1987.

*** 20 يناير 1988:**

تظاهرات طلابية بالجامعات مساندة وداعمة للقضية الفلسطينية، أصيب خلالها العديد، **واستشهدت من خلالها زبيدة خليفة وعادل الأجراوي بفاس.**

زبيدة الشهيدة برصاص النظام:

في صباح يوم 20 يناير من سنة 1988، انخرط طلبة المركب الجامعي ظهر المهراز في مظاهرة تضامنية مع انتفاضات الشعب الفلسطيني، وعرفت المظاهرة مشاركة كبيرة من طرف الجماهير الطلابية حيث قدرت بالآلاف. وحين همت المظاهرة بالخروج من

الحرم الجامعي اتجاه وسط المدينة بفاس، عمدت القوى القمعية على مواجهتها بالعنف من أجل تشتيتها، فانطلقت المواجهات التي استمرت لعدة ساعات. في تلك اللحظات، وبينما تراجعت الجماهير الطلابية نحو الأحياء الجامعية، سيسمع ذوي الرصاص الحي، في الوقت الذي كانت فيه مسيرة مكونة من الطالبات تجوب الحي الجامعي الإناث، سقطت زبيدة شهيدة برصاصة في الرأس (زبيدة هي ابنة مدية لبهاليل قرب مدينة صفرو).

الشهيد عادل الأجراوي:

الاستشهاد الثاني في نفس اليوم، حدث بحي الطلبة عندما اقتحمت الأجهزة القمعية الحي الجامعي، في الوقت الذي حاول فيه العديد من الطلبة الاختباء داخله على إثر المواجهات العنيفة. بعد الاقتحام بدأ قمع كل من وجد في طريق هذه الأجهزة الهمجية، بمن فيهم عمال وعاملات الحي. في هذه الأثناء كان الشهيد عادل الأجراوي يحاول الإفلات من القمع والاعتقال عن طريق القفز من إحدى طوابق الحي، ليسقط شهيدا ثانيا في نفس اليوم للهجوم الوحشي لأجهزة النظام الكمبرادوري.

*** 21 يناير 1988:**

إضراب عن الطعام لمجموعة 26، من أجل الاعتراف بهم كمعتقلين سياسيين.

*** فبراير 1988:**

النظام الكمبرادوري يعلن عدم وجود معتقلين سياسيين بالمغرب، وأن ما تعتبره الصحافة الدولية معتقلين سياسيين، هم أولئك الذين يقولون بعدم "مغربية الصحراء" وفق تصريحات النظام، وهذه المسألة ليست ب

"تهمة سياسية"، بل يقول النظام، أنها "جريمة ضد الوطن" (أطلق الحسن على المعتقلين السياسيين اسم "غاوليتر" "gauleiter" نسبة لمسؤولي الحزب النازي جهويا أو إقليميا المرتبطين مباشرة ب "هتلر").

*** 16 ماي 1988:**

عودة العلاقات بين النظام الكمبرادوري والنظام الجزائري بعد لقاء وجدة.

*** 28 ماي 1988:**

ضمن اتفاقياته "التشاركية" مع إسبانيا، حصل النظام الكمبرادوري على قرض قيمته 3 مليار درهم، وحصل كذلك على مساعدات فرنسية قيمتها 475 مليون فرنك.

*** يونيو 1988:**

النظام الكمبرادوري يحصل على قرض احتياطي جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة 220 مليون دولار، والذي يمتد إلى حدود نهاية 1989.

*** 8 يوليوز 1988:**

النظام الكمبرادوري يطلق حملته الابتزازية الرجعية المسماة "اكتتاب" لبناء أكبر مسجد بالبيضاء، وذلك بمناسبة "عيد شباب الحسن".

*** 30 غشت 1988:**

النظام الكمبرادوري يوافق على "مخطط السلام" المقدم من طرف الأمم المتحدة بخصوص الصحراء الغربية، والقاضي بتنظيم استفتاء تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة.

*** شتنبر 1988:**

قرض آخر احتياطي للنظام الكمبرادوري من صندوق النقد الدولي بقيمة 210 مليون دولار.

*** 25 أكتوبر 1988:**

لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تصادق على قرار: "يؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ويدعو إلى المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب".

*** 26 أكتوبر 1988:**

إعادة جدولة الديون التي أغرق النظام الكمبرادوري البلاد فيها، مدتها 10 سنوات مع فترة سماح مدتها 5 سنوات تتعلق بآجال استحقاق 730 مليون دولار من القروض العامة والمضمونة من الدائنين من المغرب المجتمعون في نادي باريس.

في نفس الشهر كذلك تمت جدولة الديون اليابانية وقيمتها 63 مليون دولار.

*** 1 دجنبر 1988:**

انطلاق إضراب عمال جرادة بمطلب الرفع من الأجور وتحسين ظروف العمل. اتخذ هذا الإضراب منعطفا حين توسع بانخراط أبناء المنطقة (التلاميذ...) وتدخل الأجهزة القمعية واعتقال العديد من العمال وأبناء المنطقة.

*** 2 دجنبر 1988:**

اتفاقية قرض تعديل هيكلي من البنك الدولي للنظام الكمبرادوري بقيمة 200 مليون دولار (على مدة 20 سنة)، تم توقيعها بواشنطن.

خلال هذه السنة، أصبح المغرب في المرتبة الثانية بعد مصر، في تلقي المساعدات من الإمبريالية الأمريكية، والأول إفريقيا من حيث المساعدات العسكرية حيث وصلت إلى 40 مليون دولار (حصل النظام الكمبرادوري خلال سنة 1988 على مساعدتين إضافيتين بقيمة إجمالية تصل إلى 100 مليون دولار، وذلك بعد زيارة المسؤول الأمريكي للدفاع إلى المغرب بين 1 و 3 أبريل).

*** دجنبر 1988:**

الكمبرادور يعلن في استجواب صحفي مع "فرانس أنتير" أن إطلاق سراح أبراهام السرفاتي هو رهين بأن "يعلن علانية، ويكتب للرأي العام، أنه ارتكب خطأ، وأنه مستعد للنضال من أجل عودة الصحراء إلى الوطن الأم".

سنة 1989

*** 4 يناير 1989:**

لقاء الحسن بثلاثة أعضاء من جبهة البوليساريو بمراكش.

*** يناير 1989:**

محاكمة 14 من معتقلي إضرابات مناجم جرادة.

*** 16 ـ 17 فبراير 1989:**

انعقاد "القمة المغاربية" الثانية وتوقيع اتفاقية تأسيس "اتحاد المغرب العربي".

*** 17 فبراير 1989:**

عودة متدرجة لعمال مناجم جرادة للعمل بعد مفاوضات انطلقت في 10 فبراير.

*** 30 مارس ـ 2 أبريل 1989:**

انعقاد المؤتمر الخامس لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية".

*** 7 ماي 1989:**

صدور عفو عن مجموعة من المعتقلين السياسيين من بينهم أعضاء سابقين في منظمة "إلى الأمام"، منظمة "23 مارس" و "لنحدم الشعب" المحاكمين سنة 1977، وكذلك بعض معتقلي انتفاضة مراكش 1984.

*** 11 ماي 1989:**

صدور بيان تحت عنوان: "**بيان منظمة إلى الأمام بمناسبة إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين**".

صدر البيان بمناسبة إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة، واتخاذ النظام لقرار إعادة 178 مطرودا إلى وظائفهم. وفي هذا البيان أيضا، كباقي البيانات الصادرة في هذا الطور، هناك استعمال لمصطلحات جديدة، تنم عن تحول واضح في خط المنظمة، من قبيل مصطلحي "الحكم المخزني" و "الدولة العلوية"، كما أن الأرضية السياسية تنهل من خطاب ديموقراطي إصلاحي، أصبح سائدا داخل منظمة إلى الأمام تحت القيادة التحريفية الجديدة، علما أن المنظمة لم يعد لها وجود تنظيمي بالداخل منذ خريف 1985. أما حديث البيان عن ملابسات إطلاق مجموعة من المعتقلين بعد طلبهم العفو، ونعني به مجموعة الثمانية، فيلفه ضباب، خاصة فيما يتعلق بسلوك أصحاب البيان، عندما توجهوا إلى رأس الدولة الفرنسية سنة 1984، مطالبين التدخل من أجل إطلاق سراحهم (بخصوص هذه المسألة، انظر دراسة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" ..." المنشورة على موقع 30 غشت).

فمنذ سنة 1983، دأب قادة ما سمي ب "إعادة البناء" الفاشل على توقيع بياناتهم ب "منظمة إلى الأمام المغربية"، وفي ذلك أكثر من معنى ودلالة.

*** 15 ماي 1989:**

مقاطعة الامتحانات بمجموعة من الكليات بفاس ومكناس و وجدة...

*** يونيو 1989:**

مواجهات طلابية مع القوى القمعية بفاس ومكناس ...

*** 4 ـ 5 غشت 1989:**

محاكمة طلبة فاس ومكناس، والتي أصدرت أحكاما من 6 أشهر إلى عشر سنوات سجنا.

* 19 غشت 1989:

استشهاد المناضل الماركسي اللينيني والمعتقل السياسي عبدالحق شباظة بالرباط خلال الإضرابات عن الطعام التي خاضها المعتقلون السياسيون بعدة سجون.

الشهيد عبدالحق شباضة:

ولد الشهيد عبد الحق شباضة بدرب الحرية بالحي الحسني بمدينة الدار البيضاء، حصل على شهادة الباكالوريا خلال الموسم الدراسي 1980/1979، لينتقل إلى مدينة الرباط لمتابعة دراسته الجامعية، بشعبة الأدب العربي بكلية الآداب بالرباط. انخرط الشهيد في معارك الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بفصيل الطلبة القاعديين، وسيتحمل من داخله مجموعة من المسؤوليات التنظيمية، وهو ما سيجعله على قائمة المطلوبين لدى الأجهزة القمعية، حيث صدرت بعد ذلك، وعلى خلفية الانتفاضة المجيدة لينار 1984، مذكرة بحث وطنية في حق الشهيد، كما سيتعرض للطرد من الكلية سنة 1986.

عاد الشهيد عبد الحق شباضة إلى مدينة الدار البيضاء سنة 1987، ليشتغل في موانئ البيضاء القاسية، متحملا تكاليف حياة أسرته. وبعد أزيد من أربع سنوات من التخفي وتجنب السقوط في أيدي الأجهزة البوليسية، سيتم اعتقاله في 18 أكتوبر من سنة 1988 بأحد موانئ البيضاء. تعرض الشهيد، أثناء التحقيق، لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي القاسية، بمخافر الأجهزة المعلومة، ليستمر مسلسل التعذيب حتى بعد الحكم عليه بسنة سجنا نافذا، وإيداعه بسجن لعلو بعاصمة النظام الكمبرادوري. وضدا على ظروف السجن القاسية والتعذيب الممنهج داخله، دخل الشهيد في إضراب لا محدود عن الطعام ابتداء من 17 يونيو 1989، حيث كانت يومها السجون تعج بالإضرابات البطولية عن الطعام للعديد من المعتقلين السياسيين بمختلف سجون الكمبرادور. وفي

اليوم الرابع والستين من الإضراب اللامحدود عن الطعام، يوم 19 غشت 1989، سقط عبدالحق شباضة شهيدا ماركسيا لينينيا بالمستشفى بالرباط.

*** 30 غشت 1989:**

الزيادة في أثمنة المواد الأساسية بنسبة تراوحت بين 6 و 20 بالمئة.

*** شتنبر 1989:**

يعلن الكمبرادور من جديد، خلال استجواب صحفي له بمدريد، على إثر زيارته لإسبانيا، أن المعتقلين السياسيين هم "خونة ارتكبوا جريمة ضد الوطن".

*** 22 نونبر 1989:**

الكمبرادور يعلن في خطاب له عن استفتاء لتأجيل الانتخابات العامة بسنتين (كان من المنتظر أن تجرى سنة 1990)، وكذا استفتاء تمديد مدة البرلمان والمجالس المحلية لنفس المدة. وبهذا الخصوص، أصدرت أحزاب ما يسمى ب "المعارضة" (أحزاب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي) بلاغا مشتركا بالمناسبة، توافق فيه الملك على التأجيل، والذي يندرج حسبها ضمن المجال التوافقي لسياسة النظام "الصحراوية"، وذلك لأجل صد "أعداء الوحدة الترابية" ودفاعا عما أطلق عليه ب "الاستفتاء التأكيدي".

*** 2 ـ 8 دجنبر 1989:**

انعقاد المؤتمر الثامن للاتحاد المغربي للشغل وانتخاب المحجوب بن صديق كاتبا عاما (منذ 1955)

*** 11 دجنبر 1989:**

صدور قانون الخوصصة، وضمت اللائحة حوالي 116 شركة ومؤسسة (76 شركة، 37 فندقا سياحيا و 3 أبناك)، وحددت 6 سنوات لتنفيذ سياسة الخوصصة التي قدرت حصتها بنحو 8 مليارات درهم.

*** نهاية سنة 1989:**

وصلت ديون البلاد خلال هذه السنة إلى 22 مليار دولار.

*** نهاية سنة 1989:**

وثيقة "**مقترح برنامج لإطار النضال الثوري الجبهوي (محاور رئيسية)**"

هذا النص لا يحمل توقيعا، ولا تاريخا، وينتمي لحقبة ما بعد 1985، ولعله صيغ من داخل السجن ضمن نقاشات معينة. إن التمعن في مضمونه يظهر لا منطقيته بالمقارنة مع مسار تطور فكر التحريفيين الجدد لما بعد 1985، أو أنه يعكس تناقضات داخل من تبنوا خط "إعادة البناء".

سنة 1990

*** 29 ـ 30 يناير 1990:**

هجوم المجموعات الظلامية بجامعة فاس، ومواجهات بينها وبين القاعديين والجماهير الطلابية.

*** 17 ـ 18 فبراير 1990:**

الاتحاد الاشتراكي يطلق نداء من أجل "وحدة القوى الوطنية والديمقراطية" على أساس أرضية حد أدنى، واستجابة مساندة من طرف حزب التقدم والاشتراكية.

*** 20 فبراير 1990:**

"أمنستي انترناسيونال" توجه نداء مباشرا للحسن من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان، بعد نشرها يوم 19 فبراير لتقريرها حول الوضعية الحقوقية بالمغرب.

*** 24 فبراير 1990:**

صدور مشروع "الميثاق الوطني لحقوق الانسان" من طرف خمس جمعيات حقوقية.

*** 22 ـ 25 مارس 1990:**

مؤتمر منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وانتخاب من جديد بنسعيد آيت إيدر كاتبا عاما لها.

*** 7 أبريل 1990:**

المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يدعو لإضراب عام يوم 19 أبريل. وفي يوم 16 أبريل يتم الإعلان عن إلغاء الإضراب.

*** 8 ماي 1990:**

النظام الكمبرادوري يعلن عن تشكيل "المجلس الاستشاري لحقوق الانسان" والمحاكم الإدارية بالجهات الاقتصادية السبع، والجمعية المغربية لحقوق الانسان ترفض الانضمام للمجلس الاستشاري الذي سيعقد جلسته الأولى في 5 يونيو 1990.

*** 14 ماي 1990:**

82 برلمانيا من أحزاب "المعارضة" تقدم ملتمس الرقابة، تم رفضه من طرف 200 عضو برلماني.

*** 1 ـ 3 يونيو 1990:**

إضرابات بصوناصيد

*** 12 يونيو 1990:**

إضراب عام بمناجم جبل عوام.

*** 13 ـ 14 يونيو 1990:**

توقيف العمل ب "لارام".

*** 9 يوليوز 1990:**

الإعلان عن خلق "المجلس الوطني للشباب والمستقبل" للتخفيف من حدة البطالة، والإعلان عن برنامج يستهدف تشغيل 100 ألف معطل سنويا. سيترأس هذا المجلس الاتحادي لحبيب المالكي، وسيبدأ أولى أشغاله في 12 نونبر 1990.

*** 3 شتنبر 1990:**

منع المظاهرات المنددة بالهجوم الإمبريالي على العراق.

*** 8 ـ 18 أكتوبر 1990:**

سلسلة من المظاهرات المنددة بالهجومات الامبريالية والصهيونية ضد الشعبين الفلسطيني والعراقي.

*** 26 أكتوبر 1990:**

مواجهات دامية بجامعة فاس.

*** 10 نونبر 1990:**

صدور وثيقة "**الأهداف التكتيكية والبرنامج الثوري: ضرورة تمفصلهما الجدلي**"، موقعة ب "م.و.م".

تعكس هذه الوثيقة إلى حد ما بعض الخلافات التي كانت تظهر بين أنصار خط "إعادة البناء"، وقد ظل الخلاف بينهم حول العمل "الشرعي" قائما منذ 1984 في إرهاصاته الأولى، ثم تطور بعد ذلك، فحسم لصالح العمل في الشرعية بعد الحل العملي للمنظمة وتأسيس بعد ذلك لتنظيم سياسي علني تحت اسم "النهج الديموقراطي".

*** 20 نونبر 1990:**

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين يدعوان الطبقة العاملة المغربية لشن إضراب عام عن العمل لأجل الرفع من الأجور ورفض الطرد واحترام الحق في العمل النقابي. والتحقت بالنداء نقابتي التعليم الثانوي والعالي، في حين تحفظ الاتحاد المغربي للشغل عن الادلاء بموقفه.

*** 29 نونبر 1990:**

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين يحددان تاريخ 14 دجنبر يوما للإضراب الوطني العام.

*** 5 دجنبر 1990:**

تشكيل لجنة وزارية لدراسة مطلب الزيادة في الأجور، وعقدت جلستها مع مسؤولي الباطرونا والنقابات، في نفس الوقت دعت فيه حكومة الكمبرادور النقابات للتخلي عن الإضراب العام والمشاركة في جلسة اللجنة الوزارية يوم 8 دجنبر.

*** 8 دجنبر 1990:**

الاتحاد المغربي للشغل يشارك في أشغال اللجنة الوزارية، في حين رفضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين تهديدات الدولة بالتخلي عن الإضراب عن العام.

*** 10 دجنبر 1990:**

الإعلان عن "الميثاق الوطني لحقوق الإنسان" من طرف خمس جمعيات حقوقية.

*** 11 دجنبر 1990:**

الوزير الأول يعلن عن الزيادة في الأجور وفي التعويضات العائلية، في نفس الوقت تشبثت النقابات بخوص الإضراب لعدم وجود أجوبة ملموسة من طرف حكومة الملك.

*** 14 دجنبر 1990:**

انتفاضة شعبية بمجموعة من المدن: القنيطرة، طنجة، تطوان... كانت أوجها بمدينة فاس.

قبل يوم من الإضراب الوطني العام، حاولت حكومة النظام الكمبرادوري احتواء الوضع، عن طريق دعوتها مساء يوم 12 دجنبر لاجتماع تحت رئاسة الوزير الأول (العراقي) بحضور وفود عن النقابتين الداعيتين للإضراب واللجنة الوزارية التي شكلت سابقا لتدارس المطالب المقدمة. استمر الاجتماع إلى حوالي الواحدة صباحا من يوم 13 دجنبر من دون التوصل إلى نتائج ملموسة، ليتقرر الاستمرار في الدعوة إلى الإضراب العام، في حين أعلنت حكومة النظام الكمبرادوري عن "استعدادها لاستعمال كل الوسائل لضمان حرية العمل والحفاظ على النظام العام"، وأمر الحسن أجهزته القمعية بتشديد الإجراءات الأمنية، التي بدأت في الانتشار منذ 13 دجنبر، وإعلان حالة الطوارئ داخل ثكنات الأجهزة البوليسية والعسكرية... وشوهدت مواكب جماعية لسيارات الأجهزة القمعية في الأحياء الشعبية وقرب الحي الجامعي بمدينة فاس، كما تم تسخير الجنود لقيادة الحافلات بهدف إفشال الإضراب العام...

في الوقت الذي دعت فيه النقابتين إلى البقاء في المنازل يوم الإضراب، هب فقراء وكادحي الشعب المغربي إلى الشوارع والساحات في العديد من المدن رافعين شعارات مطالبهم الأساسية في العيش الكريم والحرية، والتي قوبلت بالرصاص والقصف.

مدينة فاس: 14 دجنبر صباحا تجمهر ما يزيد عن 500 طالب بساحة فلورنسا وشارع الحسن الثاني وسط المدينة، لتتحول بعد الزوال إلى انتفاضة شعبية بجميع الأحياء، خاصة الموجودة على أطراف المدينة (ابن دباب، وعين قادوس، وباب الخوخة، وعوينات الحجاج). اضطر معها النظام إلى اقحام الجيش للسيطرة على الوضع، حيث استعملت الدبابات والرصاص الحي، وتمت محاصرة العديد من الأحياء الشعبية (باب فتوح، باب الخوخة، سيدي بوجيدة، عوينة الحجاج، الليدو، ظهر المهراز...).

وتعبيرا منها عن السخط والتذمر الشعبي من النظام وسياساته، ومن كل مظاهر البذخ البرجوازي بالمدينة، هاجمت الجماهير الشعبية مجموعة من المؤسسات البنكية ومؤسسات النظام، والفنادق الباذخة، وقوبلت برصاص جهازي الجيش والدرك، الذي خلف أعدادا كثيرة من الشهداء في الشوارع والساحات، والآلاف من المعتقلين والمصابين... لقد استعمل النظام ضد كادحي وفقراء مدينة فاس أسلحة هي في الأصل مخصصة لقصف الطائرات، وجدران منازل الأحياء الشعبية كانت شاهدة على آثار تلك الأسلحة.

صبيحة يوم 15 دجنبر، وبعد العثور على جثة بمنطقة "الجنانات" من طرف أبناء الشعب الكادحين، تجددت المواجهات التي استعمل فيها النظام المروحيات لإطلاق الرصاص على المحتجين، وسقط من جديد العديد من الشهداء الذين ظل عددهم مجهولا. وبهذا الصدد أنكرت ما سمي ب "اللجنة البرلمانية للتقصي" (ضمت 21 عضوا برئاسة المعطي بوعبيد، واشتغلت من 16 يناير إلى حدود 3 دجنبر1991) استعمال جهازي الجيش والدرك للرصاص الحي، وعزت المواجهات إلى "جماعة من المجرمين ومحترفي السرقة، وكذلك إلى جهات أجنبية ("المؤامرة")، كما تحدثت "اللجنة البرلمانية الملكية" المعلومة عن "42 جثة" بمدينة فاس، و 236 مصاب منهم 153 من الأجهزة القمعية... وجثة واحدة بمدينة طنجة (124 مصاب منهم 103 من الأجهزة القمعية). وللتذكير، فما سمي ب "هيئة الانصاف والمصالحة"، تحدثت في تقريرها عن 106 شهيد، بعد العثور على مقابر جماعية بحديقة "جنان السبيل".

لقد عرفت هذه الانتفاضة الشعبية المجيدة مشاركة كثيفة للطلبة الذين التحموا بالجماهير الشعبية الكادحة، ووحدوا شعاراتها ومطالبها، وعملوا على تنظيم المواجهات الجماهيرية ضد الأجهزة الإجرامية الدموية. ولم يكن غريبا ساعتها، حين أطلق مفهوم "الكومونة" على المدينة (فاس)، فدرجة التنظيم الذاتي الذي أظهرته الجماهير الشعبية خلال نصف يوم لتدبير أمور المدينة، حيث أصبحت تقريبا تحت سيطرة تامة للفقراء والكادحين، كانت كافية لذلك، ولم تسجل ولو سرقة واحدة لأي منزل أو اعتداء على أي كان من السكان، باستثناء المواجهات مع الأجهزة القمعية وإحراق السيارات الفارهة التي تعود لناهبي خيرات المدينة والوطن، واقتحام المحلات التجارية الكبيرة وحجز سلعها وعرضها في الأسواق الشعبية بأثمنة جد منخفضة مع تعيين أمناء للأسواق الشعبية للسهر على التسيير السليم والآمن، فيما هرول ممثلو النظام بالمدينة، وعلى رأسهم "عامل" الكمبرادور، إلى إفران.

مدينة طنجة الأبية، وصفت الصحافة الإسبانية انتفاضتها ب "مذبحة الحرية"، حيث انطلقت أولى شرارة المواجهات بحي "الجيراري"، بعد أن تم اعتقال مجموعة من التلاميذ من طرف الأجهزة القمعية التي طوقت مداخل ومخارج بني مكادة، لتندلع المواجهات حيث استعملت في البداية القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، ليتم اللجوء بعدها إلى الرصاص الحي وفرض تطويق شامل ل "بني مكادة" و "دشر بن ديبان".

لم تكن فاس وطنجة المدينتين الوحيدتين المشاركتين في انتفاضة يوم 14 دجنبر 1990، فقد عرفت جل المدن المغربية مظاهرات عارمة، سجلت من خلالها ملاحم من النضال والصمود والمواجهات، على سبيل المثال الدار البيضاء، القنيطرة، مراكش، آسفي، بني ملال، أكادير وسوق السبت وعين تاوجطات...

*** 16 دجنبر 1990:**

ندوة صحفية للنقابتين اللتين دعتا لإضراب 14 دجنبر، ودعوتهما للإضراب من جديد، إن لم تتم الاستجابة للمطالب.

*** 21 دجنبر 1990:**

انطلاق المحاكمات في طنجة، وحسب الدولة الكمبرادورية تم تقديم 28 معتقلا للمحاكمة، ثم بعد ذلك بفاس (40 معتقلا وفق الرواية الرسمية للدولة الكمبرادورية).

سنة 1991

نضالات سنة 1991:

24 أبريل إضرابات بمدينة فاس لعمال شركة النفط.

25 أبريل إضراب عمال شركة السلام للسيراميك بمدينة الخميسات، وفي 26 أبريل يضرب عمال فندق الديوري بنفس المدينة.

26 أبريل إضراب عمال النقل الحضري بالناضور، قصبة تادلة وإضراب عمال "إيكوز"، في نفس اليوم يتم تقديم 48 معتقلا للمحاكمة بفاس (معتقلو انتفاضة 14 دجنبر).

8 ماي إضراب عمال مناجم "بليدة" بورزازات.

10 ماي إضراب عمال بلدية سلا، وفي 13 و 14 ماي إضراب عمال النسيج اللذين سيقدمون للمحاكمة في 8 يونيو.

15 ماي إضرابات بالعديد من الكليات (البيضاء.. وجدة..)

3 يونيو إضراب عمال الشركة "المتوسطية" للبناء والأشغال بالعرائش، وفي 4 يونيو إضراب عمال "سوديبتي"، "موسدور" و "سينور" بفاس. في نفس اليوم، تدخل القوى القمعية ضد عمال "مولتيكس" و"سيكوب"، حيث أصيب 104 من العمال، منهم 20 في حالة خطيرة، واعتقالات في صفوف العمال واقتحام منازلهم.

4 و 5 يونيو إضراب عمال فندق "مالابطا" بطنجة، وعمال الأرصاد الجوية.

في 7 يونيو إضراب عمال "شيلبينكر" للخياطة بفاس، وفي 1 / 12 يونيو إضراب عمال الجلد، تلتها إضرابات بمؤسسات صناعية للملابس ومؤسسة "صادق" للنحاس.

14 و 15 يونيو عمال "إيكوز" يدخلون في إضراب بقصبة تادلة، وفي 18 و 19 يونيو يضرب عمال "الشركة المغربية للإنتاج والتصدير"، وعمال فندق PLM بورززات.

8 إلى 11 يوليوز يضرب عمال النقل الحضري بوجدة، وفي 15 يوليوز عمال شركة المشروبات الغازية بالشرق. وفي 17 يوليوز يضرب عمال "إنزا أكادير" للطحين، وعمال مصنع الطوب ببرشيد يوم 18 يوليوز.

2 / 6 غشت إضراب عمال "بلدي المغرب الباهية" والاعتصام بمقر العمل، وفي 16 غشت إضراب عمال النفط بوجدة.

23 غشت إضراب عمال المطاحن بأكادير، وعمال "سوفانور" بمكناس يوم 27 غشت.

2 شتنبر إضراب وطني لعمال شركة النقل "كومترام" بكل من مكناس، فاس، آسفي والبيضاء. وفي 5 شتنبر إضراب عمال "سنيب" بالمحمدية، وعمال "لارام" يوم 6 شتنبر.. في 24 شتنبر إضراب عمال شركة "سيم" للملابس بالجديدة.

25 شتنبر إضراب بمستشفى ابن سينا بالرباط واعتقالات للطلبة بالحي الجامعي "مولاي إسماعيل"... 4 أكتوبر إضراب عمال "سونافور" بمكناس، وفي 9 أكتوبر إضراب عمال منجم الحمام بالخميسات. في 16 أكتوبر إضراب ببركان لعمال "سيكور". في نفس اليوم إضراب عن الطعام للمعطلين بتازة وكرسيف. في 20 أكتوبر إضراب عمال الحافلات بوجدة، وفي 22 أكتوبر إضراب عمال النسيج ببن سليمان

*** 1 يناير 1991:**

"المجلس الاستشاري لحقوق الانسان" يشكل لجنة تحقيق في أحداث انتفاضة 14 دجنبر1990.

*** 17 يناير 1991:**

توقيف الدروس وإغلاق المدارس والثانويات لمدة ثلاثة أيام، إلى حدود 21 يناير، تم تمديدها بعد ذلك إلى 28 يناير. مع استمرار الإضرابات ومقاطعة الدروس بالجامعات.

*** 25 يناير 1991:**

نداء من طرف النقابات لإضراب وطني تضامنا مع العراق.

*** 1 فبراير 1991:**

خطاب للكمبرادور يبرر فيه إرساله للجنود المغاربة لمنطقة الشرق الأوسط (السعودية والإمارات المتحدة).

*** 3 فبراير 1991:**

مسيرة وطنية بالرباط مساندة للعراق وضد الهجمة الإمبريالية. حسب المتتبعين والملاحظين الدوليين قدر عدد المشاركين بنحو 300 ألف، وحسب المنظمين 500 ألف، وحسب الأجهزة البوليسية للنظام لم يتجاوز العدد 100 ألف.

تم رفع شعارات مناهضة للأنظمة الرجعية بالمنطقة، ورفع أعلام فلسطين والعراق، وإحراق علم الصهيونية وأعلام الإمبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية. كما طالب المشاركون بإرجاع الجنود المغاربة إلى البلاد.

*** 4 فبراير 1991:**

فرار 2250 جندي مغربي من الصحراء الغربية، من بينهم ضباط، والتحاقهم بالجزائر من أجل الذهاب لدعم المقاومة العراقية ضد الهجمة الإرهابية الإمبريالية الغاصبة.

تم تسليم خمس ضباط للنظام الكمبرادوري من طرف النظام الجزائري، وتمت تصفيتهم بالرصاص بمعتقل الموت تازمامارت.

*** نهاية فبراير 1991:**

إلى حدود نهاية فبراير تم إصدار 380 حكما في حق معتقلي الانتفاضة المجيدة ل 14 دجنبر 1990.

*** 19 مارس 1991:**

لقاءات بين ممثلين للنظام الكمبرادوري في وزارة الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الصحراء الغربية

*** 22 أبريل 1991:**

صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية، ويتضمن تنظيم الاستفتاء نهاية دجنبر 1991 بداية يناير 1992.

*** 29 أبريل 1991:**

الأمم المتحدة تشكل "المينورسو"، حيث تم الموافقة عليها من طرف مجلس الامن يوم 30 أبريل 1991. في نفس الوقت تم طرح خطة عامة بمرحلتين: تحديد سكان الصحراء الغربية الذين سيشاركون في الاستفتاء مع وقف إطلاق النار، ثم التحضير لإعادة اللاجئين الصحراويين من البلدان المجاورة.

Minurso: Mission des Nations Unies pour l'Organisation d'un Référendum au Sahara Occidental

*** 30 أبريل 1991:**

صدور الأحكام في حق 48 معتقل على إثر انتفاضة 14 دجنبر 1990، والتي تراوحت بين 4 أشهر و 10 سنوات سجنا نافذة.

*** 17 / 18 ماي 1991:**

حملة دعائية يقودها الكمبرادور بالسمارة ("حملة الاستفتاء التأكيدي").

*** 24 ماي 1991:**

الأمم المتحدة تقترح 6 شتنبر موعدا لوقف إطلاق النار بالصحراء الغربية.

*** 20 يونيو 1991:**

طرد "مومن الديوري" من فرنسا إلى الغابون.

*** 28 يونيو 1991:**

اتفاق وقف إطلاق النار بالصحراء الغربية ابتداء من 6 شتنبر 1991.

*** 30 يونيو 1991:**

حجز العدد الأول من جريدة "المواطن"، وفي 7 يوليوز يتم حجز العدد الثاني.

*** 3 غشت 1991:**

تشكيل لجنة وطنية للنضال من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين.

*** 4 غشت 1991:**

مواجهات عسكرية بمنطقة "تيفاريتي" على الحدود الموريتانية، بين جيش النظام الكمبرادوري وجبهة البوليساريو، وذلك على بعد شهر واحد من موعد بداية وقف إطلاق النار (6 شتنبر).

*** 16 غشت 1991:**

"عفو ملكي" عن مجموعة من المعتقلين السياسيين المتهمون سابقا ب "المس بأمن الدولة"، وذلك بالمناسبة التي أطلق عليها النظام الكمبرادوري ب "الذكرى 12 لاسترجاع وادي الذهب"، من بينهم بعض ممن حوكموا سنة 1977، ومنهم كذلك من حوكموا سنة 1984.

*** صيف 1991:**

تم عقد لقاء أطلق عليه ب "الملتقى الوطني لأطر منظمة "إلى الأمام" داخل السجن المركزي بالقنيطرة"، والحال أن هذا الأمر يتعلق باللقاءات التي كانت تجري بين السرفاتي وبين عناصر من مجموعة 26. وقد تم إصدار عدد من الوثائق السياسية في هذا الصدد، من ضمنها وثيقة "العمل الديمقراطي الجماهيري" و"التجذر في الطبقة العاملة والأحياء الشعبية" و"الخصوصيات الإثنو-ثقافية وتمفصلها مع الثورة المغربية" و "برنامج الجبهة الثورية".

*** 13 شتنبر 1991:**

المغرب، بشكل مفاجئ وفق المتتبعين والملاحظين، يترأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المزمع عقده ببرلين سنة 1993.

*** 13 شتنبر 1991:**

النظام الكمبرادوري يطلق سراح أبراهام السرفاتي من السجن المركزي بالقنيطرة، وترحيله مباشرة خارج المغرب بدعوى اكتشاف النظام لجنسيته البرازيلية. جاء هذا القرار أربعة أيام قبل مغادرة الكمبرادور في اتجاه واشنطن.

*** 17 شتنبر 1991:**

عشية زيارة الكمبرادور لواشنطن، تم مسح معتقل الموت "تازمامارت" من الخريطة، وكأنه لم يكن إلا في مخيلة من اعتقلوا داخل سراديبه المظلمة منذ 1973 (60 معتقلا، لم ينجو منهم إلا أقل من النصف). وتم إطلاق سراح أول معتقل منهم، وهو زوج امرأة من جنسية أمريكية. في حين تم نقل باقي الناجين من الموت إلى معتقلي القنيطرة ومكناس.

*** 9 أكتوبر 1991:**

قروض مالية قيمتها 12 مليون دولار من طرف "اوسايد" : USAID.

*** 17 أكتوبر 1991:**

مواجهات بين الظلاميين والقاعديين بجامعة وجدة، العديد من المصابين والمعتقلين.

*** 22 / 29 أكتوبر 1991:**

إطلاق سراح 26 معتقلا والاحتفاظ بإثنين ممن تبقوا على قيد الحياة من جحيم تازمامارت، المعتقلون خلال الانقلابين العسكريين لسنتي 1971 و 1972.

*** 23 أكتوبر 1991:**

قرض من الكويت للنظام الكمبرادوري بمقدار 56 مليون دولار.

*** 25 أكتوبر 1991:**

مواجهات دامية بجامعة فاس إثر الهجوم الظلامي الوحشي تحت رعاية الأجهزة القمعية، وسقوط العديد من الضحايا والمعتقلين. عرفت جامعة مدينة القنيطرة نفس المجزرة في حق مناضلي أوطم والجماهير الطلابية.

*** 26 أكتوبر 1991:**

تأسيس الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

*** 31 أكتوبر 1991:**

اغتيال الرفيق المعطي بوملي من طرف قوى الغدر والظلام:

الشهيد بوملي:

ازداد الشهيد سنة 1971 بدوار أيت بوملي (الواد البارد) بمدينة تازة، عاش وهو صغيرا في بيت خالته التي تكفلت بتربيته وتعليمه. حصل الشهيد على شهادة الباكالوريا شعبة الرياضيات بمدينة جرسيف في الموسم الدراسي 1989 / 1990، والتحق بجامعة محمد الأول بوجدة موسم 91/90 شعبة فيزياء / كيمياء. وبطبيعة الحال التحق الشهيد بنضالات أوطم التي كان يقودها القاعديون داخل الجامعة. وبسبب من نضاليته ومبدئيته الكفاحية، وضع اسم الشهيد في قائمة اللائحة السوداء للقوى الظلامية والأجهزة القمعية على حد سواء. اجتاز الشهيد سنته الدراسية الجامعية الأولى بتفوق، وانتقل إلى السنة الثانية، ومعها انتقلت القوى الظلامية الهمجية إلى السرعة القصوى، حيث شملت الشهيد "فتوى" ظلامية رجعية بالقتل بتهمة "الإلحاد" التي أصدرها قادة الموت والفكر القروسطوي. يوم 31 أكتوبر 1991، وخلال وجود الشهيد داخل قاعة الأشغال التطبيقية بالكلية، ستقتحم القاعة العناصر الظلامية مدججة بالأسلحة، وتختطف الشهيد

أمام أنظار الكل (طلبة والأستاذة المشرفة)، واقتياده خارج الجامعة إلى إحدى المنازل بحي القدس، ومورس عليه الترهيب والتعذيب الجسدي الوحشي، حيث قطعوا شرايينه وأعصاب رجليه ويديه بواسطة آلة "اللقاط"، وتم تجميع دمائه في قارورات زجاجية، واستمروا في تعذيبه إلى أن سقط شهيدا على يد هذه القوى الظلامية والإجرامية ليلة 31 أكتوبر 1991. في الصباح الباكر ليوم الغد، يوم 1 نونبر، سيلقى بجثة الشهيد بنفس الحي، حيث تم اكتشافها من طرف حارس ليلي بالمنطقة، الذي أخبر الأجهزة البوليسية التي عملت على نقل جثة الشهيد إلى مستشفى الفارابي بوجدة، وبعدها تم تهريب الجثة ورفض تسليمها لعائلته ورفاقه، ولا زال قبر الشهيد مجهولا.

*** 1 نونبر 1991:**

مواجهات بالقنيطرة، نفس سيناريو الهجمات الظلامية على الحركة الطلابية وعلى أوطم ومناضليه، عن طريق أسلوب الإنزالات الظلامية بالجامعات المغربية.

*** 3 نونبر 1991:**

قرض من الإمبريالية الامريكية للنظام الكمبرادوري قيمته 35 مليون دولار.

*** 7 نونبر 1991:**

اتفاق أولي لشراء 20 طائرة حربية من نوع ف.16، بين النظام الكمبروادوري والإمبريالية الأمريكية.

*** 13 نونبر 1991:**

قرض "أوروبي" بقيمة 1.625 مليون.

*** نونبر / دجنبر 1991:**

إضرابات عن الطعام للمعتقلين السياسيين بكل من القنيطرة، فاس والبيضاء

*** 4 دجنبر 1991:**

قرض ألماني للنظام بقيمة 65 مليون مارك.

*** 23 دجنبر 1991:**

قرض بقيمة 10.5 مليون دولار من طرف "اوساید" : USAID.

*** دجنبر 1991:**

صدور "**بيان من منظمة إلى الأمام المغربية بمناسبة مرور سنة على إضراب وانتفاضات دجنبر 1990**".

صدر هذا البيان سنة بعد الإضراب العام الذي عرفه المغرب في 14 دجنبر 1990، وواكبته مجموعة من الانتفاضات في بعض المدن المغربية. والبيان مثل سابقيه، ومثل البيانات التي صدرت من بعده، يعج بتعابير ومصطلحات تنهل من قاموس إصلاحي بناه التحريفيون الجدد بشكل تدريجي، للتعبير عن التحول الذي طال الخط السياسي والإيديولوجي للمنظمة، هكذا نقرأ أن "بناء دولة الحق والقانون" سيتم عبر "القضاء على الطابع المخزني للدولة"، وكذلك عبر "التخلص من نظام الحسن الثاني المستبد"، ويستعمل البيان تعابير من قبيل "الطغمة المخزنية الحاكمة"، والتي من أجل التخلص منها يجب "... إنضاج الشروط للتخلص من نظام الحسن وطغمته المخزنية واستبداله ب نظام سياسي عصري متحضر ومتخلص من كل الآفات المخزنية والقوانين الاستبدادية القروسطية، تتحقق في ظله دولة الحق والقانون"، ولطمأنة المناضلين، فقد جاء في البيان أن "هذا

النضال يفتح الطريق لإقامة الجمهورية الديموقراطية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية، تزدهر في ظلها جميع مكونات شعبنا". ويستعمل البيان كذلك مصطلحات تنتمي إلى الخطاب الإيديولوجي الحقوقي البورجوازي، مثل تعبير "حقوق الإنسان والمواطن"، ويعتمد نظرة إصلاحية للقوى الديموقراطية السياسية والنقابية، والبيان صادر في الخارج لعدم وجود المنظمة بالداخل، وموقع باسم "منظمة إلى الأمام المغربية"، الاسم الجديد للمنظمة بعد انتصار الخط التحريفي الجديد داخلها.

سنة 1992

*** 8 يناير 1992 (إلى حدود 23 مارس)**

إضرابات بمؤسسات التعليم الثانوي والعالي (آسفي، وجدة، فاس....)

*** 15 يناير 1992:**

البرلمان الأوروبي يرفض الموافقة على البروتوكول المالي بسبب وضعية حقوق الانسان بالمغرب.

*** 17 يناير 1992:**

تعيين قيادة جديدة للاتحاد الاشتراكي برأسين: اليوسفي واليازغي، بعد وفاة بوعبيد في 8 يناير 1992.

*** 27 يناير 1992:**

أحزاب المعارضة البرلمانية (الاستقلال، الاتحاد ومنظمة العمل) تدعو لعقد جلسة برلمانية استثنائية، لمناقشة مقترحهم بشأن الإصلاحات الدستورية.

*** 28 / 29 فبراير 1992:**

إعادة جدولة الديون المحصل عليها من جهة "نادي باريس" وتقدر ب 1.2 مليار دولار.

*** 2 مارس 1992:**

النظام يعلن تمسكه بالإجراءات التي اعتمدتها الأمم المتحدة أواخر سنة 1991 بخصوص الصحراء الغربية.

*** 2 / 10 / 15 مارس 1992:**

"عفو" النظام عن 500 معتقل.

*** 12 مارس 1992:**

النظام الكمبرادوري يعلن عن ضرورة استيراد 3.2 مليون طن من القمح بعد موجة الجفاف.

*** 13 مارس 1992:**

صدور "**بيان من منظمة إلى الأمام المغربية**"

ينتمي البيان إلى سلسلة البيانات التي أصدرتها "منظمة إلى الأمام المغربية" بعدما تمت تصفيتها بالداخل، وهي عموما كانت تصدر بالخارج، الذي عرف هو نفسه عزلة وضعفا نتيجة انشقاقات وانسحابات متواصلة، وهذا البيان على شاكلة البيانات الأخرى، يكتفي بمتابعة خارجية لأحداث سياسية داخلية بالمغرب، وتكمن أهميته في نوع الخطاب السياسي الذي يحمله، فهو، عندما يتكلم عن النظام، يكتفي باستعمال كلمة "الحسن" أو "نظام الحسن"، ويخاطب القوى الإصلاحية باعتبارها "قوى ديموقراطية"، ويلقي عليها مهاما من أجل انتزاع

"الديموقراطية الحقيقية"، التي تتحقق عبر "عزل الحسن الطاغية وطنيا وعالميا"، "لانتزاع ديموقراطية حقيقية"، وقبل ذلك بسط البيان تصوره للديموقراطية، التي لا تعدو كونها ديموقراطية بورجوازية. ويمثل هذا البيان حلقة أخرى من حلقات التراجع عن الخط والفكر الماركسي ـ اللينيني، والاقتراب من أهداف فكرية وسياسية، سيعلن عنها فيما بعد، لما قرر زعيم التحريفيين الجدد، تقديم البيعة للنظام، والعودة إلى المغرب، للتمتع بشمسه وسماءه الصافية الزرقاء، والدعوة إلى الاصطفاف وراء قيادة النظام، من أجل ما أسماه ب "بناء المجتمع الديموقراطي الحداثي"، وبطبيعة الحال يحمل البيان توقيع "منظمة إلى الأمام المغربية".

*** 24 / 26 مارس 1992:**

متابعة الأموي، الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بتهمة "تصريحات مسيئة وتشهيرية ضد الحكومة". وجاءت هذه المتابعة على إثر تصريحات الأموي، الأولى في 22 فبراير مع جريدة "حرية المواطن" حيث قال ب "عدم جدوى الدستور المغربي الذي يشرع للاستبداد فقط" ودعا إلى "قيام ملكية برلمانية"، والثانية لجريدة إسبانية (إلبايس) في 11 مارس حيث قال أن "القادة المغاربة هم مجموعة من المحتالين بدون مستقبل" وأنهم "عصابة من اللصوص".

*** 2 أبريل 1992:**

إضراب بقطاع النقل بالبيضاء.

*** 9 ـ 13 أبريل 1992:**

متابعة 35 طالبا بفاس، بدعوى التجمهر المسلح بالأماكن العمومية، وإصدار احكام تراوحت بين شهرين وسنة نافذة. وإعادة فتح كلية العلوم يوم 13 أبريل بعد أن كانت مغلقة منذ بداية السنة.

*** 17 أبريل 1992:**

إصدار الحكم بسنتين سجنا نافذة في حق الأموي، وغرامة مالية قدرها 1000 درهم (تم تأكيد هذا الحكم من طرف محكمة الاستئناف يوم 29 يناير 1993)

*** 30 أبريل 1992:**

إضراب قطاع النسيج بطنجة.

*** أبريل 1992:**

صدور **مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 1**.

كلمة المجلة (30 مارس 1992)

أهداف النظام الملكي المخزني من تعديل الدستور

استجواب مع الرفيق أبراهام السرفاتي

صور عن انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب

بعض متطلبات صمود الطبقة العاملة

قراءة لواقع الهجرة الراهن

رؤية في الأحداث الجارية بالجزائر (بقلم لويزة حنون)

العمل الديمقراطي الجماهيري

في سجون الملك (نصوص من القنيطرة حول المغرب)

*** 17 ماي 1992:**

تشكيل "الكتلة الديمقراطية" من طرف أحزاب: الاستقلال، الإتحاد الاشتراكي، منظمة العمل، التقدم والاشتراكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

*** 20 ـ 28 ماي 1992:**

زيارة بوضياف للنظام الكمبرادوري، والمصادقة على معاهدة 1972 القاضية بترسيم الحدود بين البلدين.

*** 11 يونيو 1992:**

"عفو" النظام عن 155 معتقل. ووفق المنظمات الحقوقية حينها، فلا زال 532 معتقلا سياسيا في السجون (102 معتقل رأي، 350 معتقل على إثر الإضرابات و 80 "متهما بالمس بأمن الدولة").

*** 19 يونيو 1992:**

تقديم الكتلة لمذكرتها إلى لنظام الكمبرادوري، وهي الثانية بعد "المذكرة" التي قدمها الاتحاد الاشتراكي والاستقلال في أكتوبر من سنة 1991.

*** يونيو 1992:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 2، ويتضمن:

المغرب في مفترق الطرق

حول اعتقال المناضل التقدمي النوبير الأموي

وثيقة (جلسة عمل للملك مع الأحزاب السياسية يوم 6 / 3 / 92)

ندوة صحفية لمجلة إلى الأمام

المسألة الأمازيغية والخصوصيات الإقليمية

استجواب مع فراي بيطو (الجزء الأول)

الحركة الطلابية المغربية تاريخ حافل بالنضال والتضحية (الجزء الأول)

*** 25 غشت 1992:**

إعادة فتح المفاوضات بين النظام الكمبرادوري وجبهة البوليساريو.

*** 4 شتنبر 1992:**

الاستفتاء حول الدستور (جهاز الداخلية يعلن عن نسبة المشاركة ب 97.29 بالمئة، و99.96 بالمئة صوتت بنعم). قاطعت أحزاب "الكتلة" الاستفتاء وذلك تحت ضغط شبيباتها والنقابات التابعة لها، باستثناء التقدم والاشتراكية.

*** 7 ـ 16 شتنبر1992:**

إضراب عن الطعام ل 36 معتقلا من المحكومين على إثر انتفاضة 14 دجنبر 1990.

*** شتنبر 1992:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 3، ويتضمن:

دستور الحسن

بيان بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لمنظمة إلى الأمام

معركة المرأة المغربية ستستمر حتما

الحركة الطلابية المغربية تاريخ حافل بالنضال والتضحية (الجزء الثاني)

أضواء على وقائع مقاومة شعب

استجواب مع فراي بيطو (الجزء الثاني)

حول "**بيان الذكرى 22 لمنظمة "إلى الأمام"** "

صدر هذا البيان بمناسبة الذكرى 22 لتأسيس منظمة "إلى الأمام"، أي بعد سبع سنوات من الضربة القاسية التي تعرضت لها في خريف 1985، تحملت فيه قيادتها الجديدة التي تشكلت منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، مسؤولية الضربة نتيجة خط إيديولوجي وسياسي واستراتيجي سقط تدريجيا في تحريفية جديدة، كانت وراء تصفية الخط الثوري للمنظمة. ويكتسي هذا البيان أهمية خاصة لكونه صدر بالخارج (الداخل لم يعد له وجود منذ

ضربة 1985، ونعني بذلك، وجودا منظما، وليس بعض الأفراد ممن أفلتوا من الاعتقال) سنة بعد سقوط الاشتراكو امبريالية السوفياتية، وسنتين قبل قرار الحل العملي للمنظمة في 1994، وتضمن مجموعة من التصورات الجديدة الغريبة عن تاريخ المنظمة الثوري وعن خطها الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي. هكذا وفي معرض حديث البيان عن سقوط الاتحاد السوفياتي يتحدث عن " الاشتراكية المبقرطة" التي انهزمت أمام الإمبريالية، بما يعني تبني واضح للأطروحة التروتسكية حول طبيعة الدولة في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية، أي دول اشتراكية بانحراف بيروقراطي. إن ما سقط حسب هذا التصور التحريفي الجديد هو أنظمة اشتراكية. أما الاضطراب الإيديولوجي الذي تسبب فيه هذا السقوط، فيعود حسب البيان إلى الثقة أكثر من اللازم بالنموذج السوفياتي، أي أن الأمر يعود إلى مجرد تبعية ونقل اتجاه هذا النموذج الذي بدأ البعض يخرج منها (كوبا وفيتنام)، بينما يرى البيان أن صين 1992 (صين التحريفي دينغ كسياوبينغ) كانت"...لاتزال مستمرة في تشييد طريقها الخاص نحو الاشتراكية". وفي أوروبا الغربية خاصة، كانت حركة قوى اليسار (هكذا في النص) ضد أوروبا أرباب الأبناك تتطور ضمن مخاض صعب لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري وقابل للتحقيق والاستمرار.

هكذا، نجد أن ما سقط في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية هو نموذج اشتراكي، وما يتم تصحيحه في الفيتنام وكوبا هو اشتراكية، بينما الصين مستمرة في تشييد طريقها نحو الاشتراكية، وحركة اليسار في أوروبا الغربية، تعيش مخاضا صعبا لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري وقابل للتحقيق والاستمرار. لا يجد المرء أدنى صعوبة للحكم على مثل هكذا أطروحات بكونها تحريفية فاضحة. وينطبق نفس الحكم على تحليل البيان لانعكاسات سقوط الاتحاد السوفياتي على العالم العربي، عندما يتحدث عن أسباب الاضطراب الإيديولوجي، ويردها إلى كون ما يسميه ب "الإيديولوجيات الثورية العربية كانت مطبوعة بالنموذج السوفياتي أو بالقومية العربية البورجوازية الصغيرة، وهما مدرستان انهارتا في 1991". بالإضافة، إلى أن هذا التقييم يفتقد للدقة التاريخية فيما يخص تقييم التيار القومي العربي، فهو يتنكر لطبيعة الأحزاب الشيوعية العربية التي كان جلها تحريفيا.

ويقدم البيان تحليلا سطحيا للنظامين الجزائري والتونسي، بينما يكتفي بوصف ما يجري في المغرب "بفرصة ضائعة لانتزاع الديموقراطية"، لأن ما يسميه بالأحزاب الديموقراطية لم تعرف كيف تحقق اختراقا ديموقراطيا، بينما القوى الديموقراطية الجذرية بدأت تستخلص الدروس من انسداد الطرق لسنوات الستينات والسبعينات، فتعلمت دمج النضال السياسي من أجل هدف مرحلي في استراتيجيتها، ولمن يشكك في ثورية المنظمة، يرد البيان بأن هذا النضال الديموقراطي ليس مرحلة نهائية أو منشفية، فحسب البيان" المنظمة تبقى مخلصة لدروس لينين والماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية سيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها ببعض". ولتأكيد تميز المنظمة (لا وجود لها بالداخل) وبت المزيد من الأوهام جاء في البيان " أن منظمتنا "إلى الأمام" بالخصوص، تركز مجهودها لكي تنظم الجماهير نفسها في الأحياء والمعامل والكليات، وفي البوادي في مرحلة متقدمة". إنها أكاذيب مضللة فلا وجود لاستراتيجية ثورية (هناك ما يسمى بالاختراق الديموقراطي كبديل لها)، ولا إخلاص لدروس لينين الذي تم التخلص منه، ولاوجود للمنظمة بالداخل حتى تعمل في المعامل أو الأحياء أو في البوادي، إنها مجرد أكاذيب ليس إلا، كان هدفها ايهام البعض بأن المنظمة لا زالت مستمرة.

*** 16 أكتوبر 1992:**

انتخابات الجماعات المحلية، بعد ان انطلقت حملة الأحزاب الانتخابية في 1 أكتوبر (120 مليون درهم قيمة تمويل الحملة).

*** نونبر 1992:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 4، ويتضمن:

لنفتح النقاش (أبراهام السرفاتي)

سياسات النظام الملكي المطلق في الفترة الأخيرة

حول أسباب تقلبات مواقف القوى الإصلاحية في المغرب

مضيق الموت أو الأكتاف المبللة

المميزات التاريخية للهجرة المغربية بإسبانيا

استجواب مع محمد حربي (شوهوا الاشتراكية ويشوهون الديمقراطية)

بعد سنة من مدريد: الفلسطينيون بين خيار المواجهة أو الارتكان إلى التفاوض

*** 1 دجنبر 1992:**

إضراب عن الطعام للمعتقلين السياسيين بالقنيطرة.

*** 9 / 29 دجنبر 1992:**

إضرابات بالجامعات، فاس، وجدة... (16 معتقلا)

سنة 1993

*** 1 يناير 1993:**

إضراب عمال "مولتيتكس" بالمحمدية

*** 6 يناير 1993:**

قرض فرنسي للنظام الكمبرادوري لشراء مليون طن من القمح.

*** 7 يناير 1993:**

إضراب عمال الصيد بسبب ارتفاع أسعار الغازوال، ودام هذا الإضراب 20 يوما.

*** 10 / 11 يناير 1993:**

موجة إضراب بالتعليم العالي.

*** 4 / 17 / 23 فبراير 1993:**

إضراب ب "لارام"

*** 5 فبراير 1993:**

قرض من البنك الدولي بقيمة 100 مليون دولار لمدة 20 سنة.

*** 18 فبراير 1993:**

إضراب عام لعمال السكك الحديد.

*** 20 فبراير 1993:**

إضراب عمال المناجم تضامنا مع عمال "صوماتام" و"صوميتان".

*** 25 فبراير 1993:**

مواجهات بين الظلاميين والقاعديين بفاس.

*** فبراير 1993:**

صدور مجلة "إلى الأمام" ـ السلسلة الجديدة ـ عدد 5، وهو يتضمن:

استئناف المد النضالي

حول العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك في الوضع الراهن

لنتعبأ من أجل تفادي المأساة بالسجن المركزي بالقنيطرة

بعض إشكاليات العمل النقابي وسط قطاع الطاقة بالمغرب

وقائع القمع ضد العمال والمناضلين النقابيين والجمعويين

التجذر في الطبقة العاملة والأحياء الشعبية

العدوان على العراق، فلسطين في الواجهة الأخرى

أهمية الإيديولوجية في الممارسة السياسية

حول نص: "**حول العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك في الوضع الراهن**":

يقول صاحب المقال فيما يخص الطرح الاستراتيجي، محاولا التعريف بموقف "المنظمة"، وفي نفس الوقت، محاولا تبريره وإيجاد الحجج المنطقية له:

"طرحت المنظمة أن السبيل للقضاء على النظام القائم هو العنف الثوري الجماهيري المنظم، تاركة مهمة تحديد الأشكال الملموسة لذلك العنف بتقدم المسلسل الثوري وتطور انغراس المنظمة وسط الجماهير الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة"

وفي محاولة للرد المسبق، عن كل اتهام بالتدرجية والتطورية، يقول الكاتب:

"قد يظن البعض أننا من دعاة النظرية التطورية والتدرجية للثورة. لا أبدا، نحن نعتبر أن المسلسل الثوري سيعرف قفزات نوعية تتحول خلالها التحالفات الطبقية والقوى الأساسية وأساليب المواجهة مع النظام وأشكال التنظيم وطابع الحركة النضالية للجماهير الشعبية. غير أننا لا نعتبر أن تلك القفزات ستسقط من السماء بقدرة قادر، أو أنها ستكون نتيجة لحركة عفوية بل إننا نعتبر أن شروط وقوع تلك القفزات النوعية هي التراكمات الكمية من جهة، وقدرة القوى الثورية في توجيه وتنظيم حركة الجماهير، وفي مقدمتها الجماهير الكادحة، لذلك فإن العمل على الإسراع بتلك التراكمات عبر بلورة تكتيكات سديدة وفي نفس الوقت الاستعداد للقفزة النوعية تعتبر من المهام الأساسية المطروحة على القوى الثورية".

لقد حاول صاحب المقال أن ينفي عن طرحه كل اتهام ب "التطورية" و"التدرجية"، باللجوء إلى مجموعة من العموميات التي لا تعني شيئا، وما كان إلا أن سقط في عكس ما توخاه، أي تبرير ذلك الاتهام بالتطورية والتدرجية.

وسيحاول كذلك إبعاد تهمة العفوية عن أطروحته، باللجوء مرة أخرى إلى العموميات، من قبيل التراكمات الكمية والقفزات النوعية، وقدرة القوى الثورية على توجيه وتنظيم حركة الجماهير، والتكتيكات السديدة للإسراع بالتراكمات الكمية. ولم ينس التذكير بضرورة الاستعداد للقفزة النوعية التي تعتبر من المهام الأساسية المطروحة على القوى الثورية. فكيف يمكن بلورة تكتيكات سديدة في غياب استراتيجية سديدة، التي تظل كامنة في إحدى الزوايا، حتى اللحظة التي تتحقق فيها القفزات النوعية، فتخرج من مكمنها كما يخرج الجن من قمقمه.

سيحاول الكاتب، أن يقدم البرنامج التكتيكي المرحلي الذي سيساعد على الإسراع بالتراكمات الكمية وتحقيق القفزة النوعية.

يقول الكاتب، بالنسبة لهذا البرنامج، على المستوى السياسي:

"اتخاذ مواقف سياسية مرنة تركز على العدو الأكثر شراسة"، وهذا المفهوم مستقى من التجربة الفيتنامية، ويتم إقحامه هنا دون إدراك لمعناه الحقيقي وسياقه الثوري التاريخي والاستراتيجي. (المافيا المخزنية، بدأ تداول مفهوم "المافيا المخزنية" في ثمانينات القرن العشرين، وهو المفهوم الذي بدأ يستعمله من ساهموا في ما سمي ب "إعادة البناء"، بعد منتصف الثمانينات، وعن طريقه تم التعويض عن مفاهيم مثل "عصابة الحسن ـ عبد الله ـ الدليمي"، "النواة الفاشية"، وبطبيعة الحال دائما ضمن منظور إصلاحي يميني، والمعني بالمافيا المخزنية، العناصر النافذة داخل أجهزة الدولة المخزنية، من كبار الموظفين ومسؤولي الأجهزة العسكرية والقمعية والاقتصادية، واستعمال هذا المفهوم هدفه تلافي طرح إسقاط الملكية والاكتفاء بإسقاط أجهزتها، و هو ما أطلق عليه خلال "حركة 20 فبراير" إسقاط المخزن.) ومحاولة عزله حسب هذا الطرح، تتم عبر جر كل القوى السياسية والطبقية الأخرى إلى صف المعارضة، كما يساند القوى المناضلة داخل الأحزاب المعارضة الشرعية، ويدفع في اتجاه خلق جبهة نضالية معها، في نفس الوقت ينتقد تخاذل الجهات اليمينية داخل أحزاب المعارضة البرلمانية".

أما شعار هذه الجبهة النضالية، فهو مناهضة "المافيا المخزنية" والحكم الفردي الاستبدادي المطلق، بارتباط مع مواجهة المصالح الاقتصادية للمافيا المخزنية.

إن مفهوم "المافيات المخزنية"، ليس سوى امتدادا لمفاهيم سبقته من قبيل "عصابات الحسن ـ عبد الله ـ الدليمي"، "عزل النظام"، "عزل النواة الفاشية". وبطبيعة الحال يأتي مفهوم "المافيا المخزنية" في آخر السلسلة، مما يعكس تطورا في الخط الإصلاحي، أما الكلام عما سماه الكاتب ب"العدو الأكثر شراسة"، و يعني به "المافيا المخزنية"، فهو مفهوم مستقى من التجربة الفيتنامية، و ليست له أية علاقة بالمنظور الاستراتيجي للثورة الفيتنامية، كما صاغه قادتها الكبار، لأنه شعار صيغ ضمن شعارات أخرى، تخضع لاستراتيجية ثورية، سار عليها حزب العمل الفيتنامي، أما في غياب الاستراتيجية الثورية، كما هو الحال لدى أصحاب "إعادة البناء"، فكل تكتيك يفتقدها، فإما أن يسقط في الإصلاحية اليمينية، و إما في نزعة مغامرة بدون أفق، وشعار "مناهضة المافيا المخزنية"، كشعار يعتمد على القوى الإصلاحية لتحقيقه، و في غياب أية استراتيجية ثورية ، هو تعبير عن نزوع و خط إصلاحي يميني.

عالج الكاتب طرحه التكتيكي المفتقد للاستراتيجية الثورية، على المستوى التنظيمي كذلك:

"إن الربط بين الاستراتيجية والتكتيك على مستوى أشكال التنظيم السياسي في واقع بلد كالمغرب يتمثل إذن في بلورة أشكال متعددة ومختلفة من التنظيم السياسي منها العلنية بل حتى الشرعية إذا سمحت الظروف الموضوعية بذلك، وشبه العلنية والسرية. أما إعطاء أهمية خاصة لهذا الشكل أو ذاك، فيتعلق بتحديد طبيعة المرحلة التي تمر منها البلاد والشكل الأنسب لتوفير ربط سديد ومحكم بين الاستراتيجية والتكتيك في ظل موازين القوى المحددة. وفي اعتبارنا، أن المرحلة الراهنة تسمح بمراكمة القوى الجماهيرية لفرض بناء إطار سياسي علني وليس شرعي بالضرورة، وذلك على المدى المتوسط".

بعد الإقرار بضرورة تأجيل الاستراتيجية، وبعد صياغة ما أسماه بالبرنامج التكتيكي المرحلي، أفصح كاتب المقال عما كان يعني به سابقا ب "الإسراع بالتراكمات الكمية" و"الاستعداد للقفزات النوعية"، أي الاستعداد للدخول في إطار سياسي علني على طريق أن يصبح شرعيا، وذلك تتويج لطرح إصلاحي يميني، يجعل من غياب الاستراتيجية استراتيجية، ومن التكتيك طريقا للإصلاحية، بالاعتماد على برنامج نضالي يستند على القوى الإصلاحية أساسا، وعلى شعار إصلاحي كذلك يتخلى عن طرح مسألة النظام.

*** 1 مارس 1993:**

استشهاد آيت الجيد بنعيسى في 1 مارس، على إثر تعرضه ورفاقه لهجمة ظلامية في محيط جامعة ظهر المهراز بفاس يوم 25 فبراير، وقضائه لأيام بمستشفى الغساني دون عناية في حجم الضربة الغادرة والقاتلة التي تلقاها على مستوى الرأس.

الشهيد آيت الجيد محمد بنعيسى:

ازداد الشهيد بدوار تزكي أدوبلول بإقليم طاطا (سنة 1964)، والتحق بمدينة فاس لمتابعة دراسته حيث أقام لدى أخيه. بعد مسار دراسي طبعه الانتقال التعسفي من ثانوية إلى أخرى، حصل الشهيد على شهادة البكالوريا سنة 1986، ليلتحق بكلية الآداب بفاس في الموسم الدراسي 87/86. وبطبيعة الحال التحق الرفيق بالحركة الطلابية ونضالاتها المجيدة. تم توقيف الشهيد في موسمه الدراسي الثاني (88/87) ضمن لائحة من 39 طالبا بعد أحداث مظاهرات 20 يناير 1988 التي عرفت استشهاد زبيدة خليفة وعادل الأجراوي. اعتقل الشهيد سنة 1990، وحوكم بثمانية أشهر سجنا نافذة بفاس. ومعلوم أن جامعة فاس عرفت هجمات ظلامية وحشية عديدة بحماية الأجهزة القمعية، كانت أشهرها الإنزال الهمجي في 25 أكتوبر 1991، نجى منه الشهيد بعد تصدي ساكنة حي المصلى وعين قادوس للظلاميين لثنيهم عن اختطافه.

في 25 من شهر فبراير سنة 1993، كان الشهيد متوجها في سيارة أجرة، رفقة أحد رفاقه، إلى حي ليراك، ليفاجئ بحصار عناصر القوى الظلامية الإجرامية لسيارة الأجرة، ثم إخراجه منها بعد كسر الزجاج، لينهالوا عليه بالضرب بواسطة العصي المصفحة بالمسامير والسلاسل وسيوف الجاهلية، وختموا غزوتهم القروسطوية باستعمال حجر الرصيف للقضاء عليه. نقل الشهيد في حالة غيبوبة إلى مستشفى الغساني، وبقي من دون عناية تحت حراسة مشددة للقوى القمعية. بعدها تم نقل الشهيد إلى مصحة خاصة حيث تبث لديه كسر عميق ونزيف داخلي في الرأس.

في صبحية 1 مارس 1993، أعلن استشهاد الرفيق أيت الجيد محمد بنعيسى.

*** 13 مارس 1993:**

إضراب جديد في قطاع السكك الحديد.

*** 16 / 17 مارس 1993:**

إضراب عام في قطاع الصحة، وقطاع التعليم (18 مارس)، وقطاع البريد (19 مارس).

*** 23 مارس 1993:**

السعودية تمنح النظام الكمبرادوري 50 ألفا طنا من القمح.

*** 1 / 3 أبريل 1993:**

إضراب عمال مناجم جرادة

*** 2 أبريل 1993:**

قرض من طرف BIRD للنظام قيمته 215 مليون دولار.

*** 9 أبريل 1993:**

قرض فرنسي للنظام بقيمة 49 مليون فرنك.

*** 22 أبريل 1993:**

قرض أمريكي للنظام بقيمة 3 مليون دولار.

*** 26 أبريل 1993:**

قرض للنظام من طرف BAD قيمته 98 مليون دولار، وآخر قيمته 28 مليون دولار.

*** 11 ماي 1993:**

قرض جديد للنظام من طرف BIRD قيمته 234 مليون دولار.

*** 16 ماي 1993:**

استشهاد مصطفى الحمزاوي بمخفر الجهاز البوليسي بمدينة خنيفرة

الشهيد مصطفى الحمزاوي:

ازداد الشهيد سنة 1966 بدوار أمهروق بمدينة خنيفرة، وتابع دراسته إلى أن حصل على شهادة الباكالوريا سنة 1989، ليلتحق بجامعة محمد بن عبدالله بفاس شعبة الفلسفة. وبعد سنتين من الهجرة خارج البلاد، عاد للبلد والتحق مجددا بالجامعة، بشعبة الحقوق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس في الموسم الدراسي 92 / 93. بعدها التحق الشهيد بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، فرع خنيفرة، وانخرط في نضالاتها من أجل الحق في الشغل والتنظيم. وهو الأمر الذي جعله هدفا للأجهزة البوليسية بسبب من نشاطه وجرأته النضالية. تم اعتقال الشهيد في 15 ماي 1993 مساء بعد اختطافه من الشارع العام، حيث نقل إلى مخفر الجهاز القمعي تحت وابل من السب والقذف والتهديد والضرب، حيث تعرض الشهيد للتعذيب داخل مخفر القمع في نفس الليلة. وفي مساء اليوم الموالي، 16 ماي، أرادت الأجهزة القمعية تهريب جثة الشهيد للتخلص منها، إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بخنيفرة، إلا أن مسؤولين طبيين رفضوا ذلك لغياب أي "شرط قانوني" يسمح بذلك. فتعاد نفس عملية تهريب الجثة للمستشفى للمرة الثانية، وهذه المرة تحت غطاء "الانتحار". هذا وبعد مسلسل من الضغط والتهديد من طرف خدام النظام الكمبرادوري، لأجل التصفية الثانية للشهيد، من طرف "عامل" الكمبرادور على المدينة، و"عميد الأمن" و "وكيل" الكمبرادور و "الوكيل العام بمحكمة الاستئناف" بمكناس وأحد "الأعيان" الرجعيين (المدعو أمحزون)، أجبر أب الشهيد على توقيع التزام بالدفن وتحمل تبعات ذلك. عرفت المدينة خلال هذه الفترة حصارا وتطويقا بوليسيا بمختلف الشوارع، وقمع شرس للجماهير أمام المستشفى يوم 25 ماي، واعتقالات في صفوف المحتجين من أبناء المدينة ومن الجمعية الو.ح.ش.م. بالمغرب.

*** 21 ماي 1993:**

تشكيل تجمع للمعتقلين السياسيين المغاربة بباريس، والمطالبة بحق العودة وإسقاط المتابعات.

*** ماي 1993:**

صدور العدد 6 من مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، ويتضمن:

شطط استعمال السلطة، جوهر النظام المغربي (افتتاحية)

"الديمقراطية الحسنية" ديكتاتورية بوليسية ـ عسكرية

فيالق الموت والظلام المتأسلمة سلاح جديد / قديم بيد النظام الملكي الإرهابي

سياسات النظام الملكي تجاه منطقة وسكان الريف

حول مؤتمر التآمر بمالقا

بيان المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الحزب الثوري جاهز قديم أم متجدد الولادة؟

*** 16 يونيو 1993:**

قرض للنظام الكمبرادوري من طرف البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 60 مليون

*** 23 يونيو 1993:**

قرض آخر للنظام من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 500 مليون درهم.

*** 25 يونيو 1993:**

انطلاق الانتخابات التشريعية.

*** 12 يوليوز 1993:**

إطلاق سراح الأموي بعد 14 شهرا من الاعتقال.

*** 16 / 17 يوليوز 1993:**

إضراب عمال الصيد بالناضور وعمال الشركات الفلاحية بسيدي قاسم.

*** 10 / 11 شتنبر 1993:**

إضراب عمال جبل عوام واعتقال العديد منهم.

*** 16 شتنبر 1993:**

إضراب عمال الفولاذ بالناضور.

*** شتنبر 1993:**

صدور نص "**تأملات نظرية**"، صدر لأول مرة باللغة الفرنسية في مجلة "إلى الأمام" بالفرنسية، عدد رقم 7، باريس، شتنبر 1993. وقد قامت جريدة "الأفق" بإعادة نشره مترجما إلى اللغة العربية، وذلك في العدد 47، السنة الثالثة، من 29 يناير إلى 15 فبراير 1994.

يكتسي المقال أهمية أساسية في تاريخ الحركة التحريفية الجديدة بالمغرب، فمن خلالها هاجم منظر التحريفية الجديدة الرئيسي أبراهام السرفاتي، المفهوم اللينيني للحزب الثوري، محملا إياه سبب فشل تجارب بناء الاشتراكية في القرن العشرين، بل ذهب بعيدا في هجومه حد اعتبار الحزب اللينيني مولدا للتوتاليتارية، ويقول في هذا الصدد : "بل أفظع من ذلك، بحيث اتضح أن هذه الثورة (يعني الثورة البلشفية) تحولت خلال العشرينات إلى نقيضها، مولدة وجها من الوجوه البشعة للتوتاليتارية التي أدمت قرننا الحالي، في هذه الشروط يلزم علينا أن نراجع ما كان يظهر كأدوات ل "نجاح" هذه الثورة، وأساسا، مفهوم "الحزب الثوري" .

هكذا، وبعد تحميل اللينينية مسؤولية السقوط "المدوي" للاشتراكية، وتجريم المرحلة الستالينية، هاجم منظر التحريفية الجديدة المشروع التاريخي للطبقة العاملة، من خلال ما أسماه ب "أسطورة المهمة التاريخية للبروليتاريا"، ويقول في هذا الصدد:

"إن تاريخ هذا القرن يبين أنه لا يمكن لأي تنظيم أن يدعي قدرته على التعبير عن كل هذا، ليس بمقدور أي تنظيم لوحده أن يقوم بتنسيق جميع هذه النضالات (والمقصود هنا تعددية نضالات المجتمع المدني). إن موضوع، أو بالأحرى أسطورة "المهمة التاريخية للبروليتاريا"، تتضمن هذا الادعاء، وهو ما أدى إلى الكارثة التي حصلت في الاتحاد السوفياتي في السابق".

ويكتسي هذا النص أهمية، لكونه من أوائل نصوص أبرهام السرفاتي، التي يتحدث فيها عن بديله للحزب اللينيني، التي أطلق عليها "الأنوية الثورية".

إن مفهوم "الأنوية الثورية"، كما يعترف بذلك أبراهام السرفاتي نفسه، هو مفهوم تروتسكي قام بصياغته التروتسكي بيير هاردوان، في مقالة له تحت عنوان "ما العمل بالماركسية"، وقد صدر في مجلة "نقد شيوعي"، صيف 1993. (لمعرفة المزيد بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى الدراسة الصادرة بموقع "30 غشت" تحت عنوان "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" ...".)

*** 7 أكتوبر 1993:**

اتفاقية لقرض "أونا" من طرف 5 أبناك، وقيمته 30 مليون دولار.

*** 12 نونبر 1993:**

إضراب عام ل 17 ألف من موظفي الأبناك.

*** 14 / 16 نونبر 1993:**

إضراب سائقي الشاحنات.

*** 30 / 31 دجنبر 1993:**

إضراب آخر عام لقطاع الأبناك.

*** دجنبر 1993:**

صدور العدد 8 من مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، ويتضمن:

لنتحد جميعا للقضاء على الاستبداد

مهام المناضلين الديمقراطيين من أجل ممارسة نقابية بديلة

معركة جبل عوام

ملاحظات أولية (حول "تأملات نظرية")

مساهمات في مناقشات "تأملات نظرية"

من أجل إطلاق دينامية النقاش حول اتفاق "غزة أريحا أولا"

بعد اتفاق أوسلو... أي مصير للشرق الأوسط؟

خريف الشهداء... فصل الألوان الجميلة

في الذكرى الثامنة لاستشهاد أمين التهاني

سنة 1994

*** 5 يناير 1994:**

قرض كويتي للنظام الكمبرادوري بقيمة 60 مليون دولار.

*** 12 يناير 1994:**

قرض من أجل تمويل مساعدات غذائية أمريكية قدمت للنظام بقيمة 15 مليون دولار.

*** فبراير 1994:**

مواجهات في جامعة فاس في الأسبوع الأول من شهر فبراير بين القوى الظلامية والطلبة القاعديين، سجلت من خلالها العديد من الإصابات والاعتقالات. (سيحاكم المعتقلون في 11 فبراير).

*** 18 فبراير 1994:**

تحذير من حكومة النظام الكمبرادوري للكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (الاموي)، على إثر دعوة هذا الأخير لإضراب عام المزمع خوضه في 25 فبراير 1994. وفي اليوم الموالي، 19 فبراير، يرد الكاتب العام للنقابة برفض تحذير ومنع حكومة النظام للإضراب، حيث تشبث المجلس الوطني للنقابة بالإضراب.

*** 21 فبراير 1994:**

احتلال مقر النقابة (س.د.ت.) بالبيضاء من طرف الأجهزة البوليسية واعتقال بعض أعضائها. على إثر هذا، عقد اجتماع استثنائي للمكتب التنفيذي للنقابة ليلة 23 / 24 فبراير، وتقرر تأجيل الإضراب.

*** مارس 1994:**

صدور العدد 9 من مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة، ويتضمن:

المغرب في حالة انتظار

ظروف إعلان ثم تأجيل الإضراب العام ليوم 25 فبراير

حول الإعلان عن الإضراب العام

الهجرة والمعركة من أجل مواطنة جديدة

بيان بمناسبة الذكرى الثامنة لمحاكمة المعتقلين السياسيين ـ مجموعة 26 ـ رفاق الشهيد أمين التهاني

ملاحظات نقدية لتجديد منظمة "إلى الأمام"

مساهمة في النقاش (تجديد المنظمة)

مساهمة في النقاش حول النضال الديمقراطي

رأي في مقولة "العنف الثوري الجماهير المنظم"

*** 13 أبريل 1994:**

قرض من البنك الدولي للنظام الكمبرادوري، عن طريق إحدى فروعه (SFI)، بقيمة 22.7 مليون دولار.

*** 4 ماي 1994:**

قرض ألماني للنظام بقيمة 83.3 مليون مارك ألماني. وفي 8 ماي تبيع الدولة الكمبرادورية حصتها من شركة "توتال" (50 بالمئة).

*** 8 يونيو 1994:**

قرض أخر بقيمة 348 مليون فرنك فرنسي (فادس)

*** 10 يونيو 1994:**

الدولة تبيع حصتها من شركة 'موبيل أويل" (50 بالمئة). بلغت القيمة الإجمالية لبيع ("خوصصة") حصة الدولة الكمبرادورية فيما يخص قطاع المنتوج البترولي حوالي 775 مليون دورهم.

*** 26 يونيو 1994:**

قرض أوربي للنظام الكمبرادوري بقيمة 80 مليون، وهو جزء من قرض إجمالي يمتد إلى سنة 1996، وقيمته الإجمالية 245 مليون.

*** 5 يوليوز 1994:**

قرض من البنك الإفريقي للنظام الكمبرادوري بقيمة 42.3 مليون دولار (لمدة 20 سنة).

*** 20 يوليوز 1994:**

زيادة في أجور خدام السلطة التابعين لوزارة الداخلية: 47.8 بالمئة زيادة اجر "خليفة القائد"، و 112 بالمئة ل "الوالي" (هذا الأخير ارتفع أجره من 20373 درهم إلى 43173 درهم). وقد ارتفعت كذلك أجور "عمال الكمبرادور" على المدن، والقواد والباشوات والكتاب العامون... وقد كلفت هذا الزيادات مبلغا قيمته 15.6 مليار درهم من أموال البلد.

*** 27 يوليوز 1994:**

قرض من طرف الصندوق الفرنسي للتنمية للنظام الكمبرادوري بقيمة 120 مليون فرنك فرنسي. وقرض أخر يوم 28 يوليوز بقيمة 150 مليون فرنك فرنسي.

*** يوليوز 1994:**

صدور عفو في حق مجموعة من المعتقلين السياسيين.

*** 10 غشت 1994:**

صندوق النقد الدولي يمنح النظام الكمبرادوري قرضا بقيمة 65 مليون دولار.

*** صيف 1994:**

صدور بيان الذكرى 24:

إن قيمة هذا البيان تتمثل في كونه آخر بيان أصدرته منظمة إلى الأمام"، وعلى الأصح ما تبقى منها بالخارج، بعدما أتت اعتقالات خريف 1985 على آخر ما تبقى منها بالداخل. على العموم، دأب قادة ما سمي ب "إعادة البناء" منذ ضربة خريف 1985 على إصدار البيانات بمناسبة ذكرى تأسيس المنظمة، ويعتبر هذا البيان إلى جانب بيان الذكرى 16 والذكرى22 الأهم من كل البيانات التي تم إصدارها إلى حدود 1994، بما تكشفه من قضايا وأفكار تبناها دعاة خط "إعادة البناء" تحت شعار ما يسمى ب "تجديد خط المنظمة"، وبطبيعة الحال، كما هو الحال بالنسبة لكل بيانات المرحلة، تم توقيع البيان ب "منظمة إلى الأمام" (كانت المنظمة في مرحلة خطها الثوري توقع بياناتها ب المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام") ، وفي ذلك دلالة كبرى على التحول الذي عرفته المنظمة على يد قادة "إعادة البناء" الفاشل.

*** صيف 1994:**

عقد لقاء لما سمي بلقاء للأطر القيادية لتنظيم "إلى الأمام"، من أجل الحسم في التوجه المستقبلي للتنظيم، وكذا من أجل الانخراط في مسلسل التجميع بالنسبة لعموم اليسار الديمقراطي. في هذا الإطار انعقد لقاء بباريس حضره أعضاء تنظيم "إلى الأمام" بفرع باريس الذي استمر في الوجود تحت القيادة التحريفية الجديدة منذ بداية 1980، وذلك بحضور مبعوثين من المغرب بهذا الخصوص: الحريف والشباري، وعن الفرع بباريس حضر: أبراهام السرفاتي، سمير بن سعيد، علال علول، عزيز المنبهي وعزيز حمدان ومحمد منفق. يعتبر هذا اللقاء، هو الأخير من نوعه لتنظيم "إلى الأمام" في مرحلتها التحريفية، خصوصا مع انخراط الأغلبية في مسلسل التجميع. بعد ذلك، وبعد فشل هذا المسلسل، انخرطت كل مجموعة في بناء تيارها الخاص بها للتهيئ للعمل العلني والقانوني (الحركة من أجل الديمقراطية، الديمقراطيون المستقلون، النهج الديمقراطي). تعتبر هذه الفترة تاريخيا بفترة الحل العملي لمنظمة "إلى الأمام"، حيث ستعمل عناصر التحريفية الجديدة بالمغرب على التأسيس الرسمي للنهج الديمقراطي بتاريخ 15 أبريل 1995، حيث صدر العدد الأول من جريدته في شتنبر 1995.